عدد 128 — 22 شوال 1443 (23 ماي 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أبريل 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2022

صفحة

• محضر الجلسة رقم 034 ليوم الثلاثاء 9 شوال 1443 (10 ماي 2022)..... 10640

صفحة

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "**معادلة الاستثماروالتشغيل**".

• محضر الجلسة رقم 035 ليوم الثلاثاء 9 شوال 1443 (10 ماي 2022)..... 10666

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

محضر الجلسة رقم 034

التاريخ: الثلاثاء 9 شوال 1443 هـ (10 ماي 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "**معادلة الاستثمار والتشغيل**".

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة حول الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "معادلة الاستثمار والتشغيل".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لك السيدة الأمينة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

كما توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 26 أبريل 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 73 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 26 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 50 جوابا.

ونحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون مباشرة بعد هذه الجلسة على موعد مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدارسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عملية جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية".

كما سيعقد مجلسا البرلمان يوم غد الأربعاء 11 من ماي 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا بمقر مجلس النواب جلسة عامة مشتركة، قصد الاستماع لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية برسم 2019-2020.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الأمينة.

نشرع الآن في مناقشة محور هذه الأسئلة، وأذكر أنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المتعلقة بـ"معادلة الاستثمار والتشغيل"، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، المستشارون المحترمون،

يسعدني الحضور بمجلسكم الموقر استنادا إلى أحكام الفصل 100 من الدستور للإجابة عن أسئلتكم المتعلقة بمعادلة الاستثمار والتشغيل، وهي مناسبة ستمكننا من تعزيز التواصل بين الحكومة والبرلمان حول قضايا السياسات العامة ذات الرهانات الكبرى.

ولابد في البداية أن نستحضر أن اللحظة الوطنية الفارقة التي نعيشها اليوم تؤشر في شموليتها إلى اكتمال شروط الانتقال التاريخي على كافة المستويات، فمن جهة راكمت بلادنا خلال 22 سنة، بقيادة ملكية حكيمة ونيرة، مجموعة من الإصلاحات، ينبغي تثمينها لبناء المستقبل، فقد تضاعفت الاستثمارات العمومية واستطاع المغرب وضع رؤية إستراتيجية في مجال تحسين مناخ الأعمال، قوامها توفير بيئة مناسبة للاستثمار واعتماد منظومة قانونية حديثة ومتكاملة ومندمجة، تجعل

من المقاولة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشهد على ذلك أهمية الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب، والتي تعكس مدى الثقة التي يحظى بها اقتصاد المغرب ومؤسساته لدى المستثمرين الأجانب.

من جهة ثانية، ساهمت جائحة "كوفيد-19" في الكشف عن مواطن القوة والضعف في نسيجنا الوطني على كافة المستويات، فالأوضاع التي فرضتها الجائحة ستؤدي - لا محالة - إلى إعادة هيكلة خريطة سلاسل الإمداد العالمية، إذ بات من الممكن أن يستغل المغرب موقعه الإستراتيجي، خاصة أنه يعتبر بوابة القارة الأفريقية لجذب الاستثمارات العالمية التي تبحث عن موقع جديد لتوطين استثمارها وخطوط إنتاجها بشكل يكون أكثر أمانا، وفي ذات الآن أظهرت الجائحة بجلاء حجم الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف شبكات الأمان.

كما تؤشر التقلبات الجيو استراتيجية المتسارعة على مستوى العالم إلى توجه الدول نحو تغيير أولوياتها الاقتصادية، من أجل تحقيق أمنها الطاقي والغذائي والصحي، وهكذا تؤشر كل هاذ العناصر المتشعبة والمتداخلة إلى اكتمال شروط انتقال تاريخي، انتقال يحتم علينا من جهة ترصيد المكتسبات، ومن جهة أخرى إعادة توجيه السياسات العمومية وبناء منظومة جديدة للاقتصاد الوطني، تكون قادرة على الصمود إزاء التقلبات الفجائية وتحقيق مزيد من التنمية الدامجة.

لعل ما يجعل معالم هذا الانتقال تبدو أكثر وضوحا، هو إعطاء جلالة الملك حفظه الله، الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي جديد، يؤسس لمرحلة جديدة ولتصور جديد للتنمية، وينبني على الفعل الميداني المباشر الذي يعزز حماية الفئات الهشة، ويقوي من قدرات المواطنين بجميع فئاتهم من أجل المساهمة والاستفادة المتوازنة من دينامية التنمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد انخرطت بلادنا منذ بداية الألفية الثالثة في دينامية الانفتاح الاقتصادي، من خلال اعتماد العديد من الإصلاحات الهيكلية، التي ترتبط أساسا بتحديث المجال المالي والبنكي الوطني وتعزيز البنيات التحتية لتأهيل ميدان الأعمال وتقوية انفتاح المغرب على محيطه الدولي، من خلال مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر وتنويع الشركاء، إضافة إلى ضبط وحماية السياسة النقدية وتحفيز البعد الترابي للاستثمار من خلال إحداث مراكز جهوية للاستثمار وتأهيل أدوارها التدخلية.

كما شهدت بلادنا في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، العديد من الإصلاحات الدستورية والحقوقية التي مكنت من توفير بيئة سياسية سليمة واستقرار سياسي واجتماعي، وبذلت في ذات الوقت مجهودات استثمارية عمومية استثنائية في مختلف المجالات، سواء منها الاجتماعية أو الإنتاجية أو البنيوية، جعلت بلادنا تتوفر على مؤهلات قل نظيرها، مقارنة بدول الجوار الإقليمي، ذات الإمكانيات المماثلة والأفضل.

كل هذه الجهود مكنت من توفير بيئة ملائمة قادرة على خلق فرص استثمارية مهمة، فإلى جانب الموقع الجغرافي المتميز والموارد البشرية المؤهلة، تتوفر بلادنا على بنية تحتية طرقية وسككية تستجيب للمعايير الدولية وعلى واحد من أحسن الموانئ في العالم، ميناء طنجة المتوسط، الذي يحتل برسم سنة 2021 ومنذ 5 سنوات المرتبة 23 عالميا والأولى إفريقيا، والذي سيتعزز بميناء الناظور والداخلة أطلنتيك، هذا بالإضافة إلى تيسير المبادلات التجارية من خلال اتفاقيات التبادل الحر التي انخرط فيها المغرب.

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن البرنامج الحكومي 2021-2026 سيواصل دعم هذا المجهود الاستثماري المهم، كمحرك أساسي للسياسات الحكومية، والتي نسعى من خلالها إلى ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية ومواصلة العمل على إطلاق جيل جديد من آليات التنشيط الاقتصادي وريادة الأعمال والاستثمار والتمكن على المديين المتوسط والبعيد من إرساء دعائم اقتصاد وطني أكثر إنصافا وازدهارا، حيث من المرتقب أن تصل الحصة من مخصصات الاستثمار العمومي في ميزانية 2022 حوالي 245 مليار ديال الدرهم، بارتفاع يناهز 6.5% مقارنة بالسنة الماضية، تتوزع على ميزانية الدولة بما قدره 89 مليار درهم والمقاولات والمؤسسات العمومية بـ 92 مليار ديال الدرهم وصندوق محمد السادس للاستثمار بـ 45 مليار ديال الدرهم و19 مليار ديال الدرهم تخصص لفائدة الجماعات الترابية، وهي استثمارات مهمة من شأنها المساهمة في تفعيل السياسات الاجتماعية وتمويل مشاريع البنيات التحتية الأساسية.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من كل المجهودات والمؤهلات الإستراتيجية والهيكلية، تظل النتائج الاستثمارية دون الطموح الذي تقتضيه هته المنجزات ودون المستوى الذي تحققه بعض الدول التي تبذل جهودا مماثلة أو أدنى، ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، فإن كانت بلادنا تسجل واحدا من أعلى معدلات الاستثمار عالميا، الذي يبلغ 30% من الناتج الداخلي الخام مقابل متوسط عالمي لا يتجاوز 25%، فإن نسبة الاستثمار العمومي تظل مرتفعة، إذ تسجل 65% من إجمالي الاستثمار مقابل 20% كمتوسط عالمي، كما أن مساهمة الاستثمار العمومي في الناتج الداخلي الخام تناهز 16%، وهي النسبة التي تظل مرتفعة حتى مقارنة مع دول ذات تدخل عمومي مهم.

وفي مقابل ذلك، لم تعرف نسب الاستثمار الخاص سوى مستويات منخفضة مقارنة بالمتوسط الدولي في هذا المجال، الأمر الذي نتج عنه

ضعف آثار الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لهذا الاستثمار الوطني الخاص لأقل من المعايير الدولية، حيث أن متوسط معدل النمو في الدول ذات المستوى الاستثماري المماثل يناهز 6%، ذلك أن الاستثمار الوطني الخاص ببلادنا والبالغ حوالي 100 مليار ديال الدرهم سنويا يتركز حاليا في قطاعات ليس لها الأثر الكافي اجتماعيا واقتصاديا.

ولتجاوز هذا الوضع، يجدر توحيد جهود مختلف القطاعات الوزارية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والقطاع البنكي للنهوض بالاستثمار الخاص لتحقيق الإقلاع وتطوير معدلات النمو، كما يتطلب الأمر رفع جملة من التحديات المسجلة، لاسيما تلك المرتبطة بتعبئة الأنظمة العقارية وتسهيل المساطر الإدارية وتيسير الحصول على التمويلات والولوج إلى الصفقات العمومية، إضافة إلى ضرورة تقليص كلفة الطاقة وتكلفة النقل وتأهيل الرأسمال البشري، وهي الملفات التي تشتغل الحكومة على تفعيلها، عبر تعبئة العديد من العناصر والأطراف لضمان الالتقائية بين كل الفاعلين وإيجاد منصة ملائمة للنهوض بمناخ الأعمال والاستثمار، فالمغرب مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى التموقع استراتيجيا في ظرفية عالمية خاصة، سمتها اللايقين الاقتصادي، ما يستدعي منا جميعا تجندا استثنائيا لإنجاح هذا الطموح.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

في خضم هذه الرهانات وأمام تراجع النشاط الذي عرفته المقاولة المغربية بفعل الطارئة الصحية، عمدت الحكومة إلى البحث عن إجراءات دقيقة وواسعة النطاق مصحوبة بتدابير المواكبة والتمويل لإنقاذ النسيج المقاولاتي من تداعيات الأزمة ومنح نفس جديد للمبادرة الخاصة وتشجيع تنافسيتها، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ولتعزيز السيولة لدى المقاولات، عملت الحكومة بإنجاز جد مهم على تصفية كل مستحقات الضريبة على القيمة المضافة للقطاع الخاص، كما تم تحسين آجال الأداء ومستحقات المقاولات بالنسبة للطلبيات العمومية وتقليصها إلى 18.6 يوم.

وبالموازاة مع ذلك، قامت الحكومة بتخصيص 2 مليار ديال الدرهم لإنعاش القطاع السياحي والحفاظ على تنافسيته و10 مليار ديال الدرهم للقطاع الفلاحي للتخفيض من آثار ضعف التساقطات، كما عملت الحكومة على الإسراع بإخراج مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى التخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الصعيد العالمي.

بالنسبة للمقاولات الوطنية المتعاقدة في إطار الصفقات العمومية، وخاصة منها الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، يتعلق الأمر خاصة بتمديد آجال التنفيذ وإرجاع غرامات التأخير وفتح إمكانيات فسخ الصفقات دون مصادرة الضمانات المالية ومراجعة أثمان صفقات الأشغال وتسريع أداء مستحقات المقاولة وتصفية الصفقات العالقة وإرجاع الضمانات المالية للمقاولات.

وتجدر الإشارة أن هذه الدينامية التفاعلية للحكومة قد كانت محط إشادة من طرف الفاعلين الوطنيين والدوليين، حيث أشاد الصندوق الدولي بالإجراءات الهادفة التي اعتمدتها بلادنا لجعل الاقتصاد الوطني في وضع مريح، كما عبرت جل القطاعات الإنتاجية الوطنية عن ارتياحها للإجراءات التي تم اتخاذها.

وقد سمحت المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في ظرف 6 ديال الأشهر منذ تنصيبها، بتجاوز العديد من مخلفات الأزمة الصحية التي شلت دينامية مجموعة من القطاعات الإنتاجية، حيث يعرف قطاع الصناعة انتعاشا ملحوظا تبرز ديناميته مؤشرات الشغل والصادرات التي تحسنت فعلا بشكل تدريجي في مختلف الأنشطة الصناعية، ولعل من أبرز ما يثبت ذلك المشاريع المقدمة في إطار مخطط الإنعاش الصناعي لاستبدال الواردات، والذي يعتبر رهانا استراتيجيا وأولوية وطنية في البرنامج الحكومي.

وفي هذا الإطار، عرف تفعيل استراتيجية "صنع في المغرب" انبثاق تقريبا 918 مشروع بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 39 مليار ديال الدرهم، من شأنها أن توفر 197 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتأتي في مقدمة الأنشطة المستهدفة بهذه المشاريع الصناعية الغذائية 26% والكيمائية وشبه الكيميائية 19% وكذا الصناعة الميكانيكية والمعدنية 13%، وصناعة النسيج 12%.

وتهدف الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى تعزيز السيادة الصناعية للمغرب في أفق 2026، وترتكز على قطاعات رئيسية ورهانات استراتيجية أساسية لخلق 400 ألف فرصة عمل صناعية على صعيد التراب الوطني، كما تروم هذه الاستراتيجية ضمان سيادة الاقتصاد الوطني فيما يخص السلع الاستراتيجية من خلال تأمين الإمدادات والإنتاج المحلي للموارد والمنتوجات الأساسية، وضمان التوزيع الجهوي للتوازن المتوازن للإنتاج الوطني ودعم اندماج أكبر للقطاعات الصناعية ووضع المغرب على خارطة العالم للصناعات المتطورة والمستدامة.

وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى عودة المؤشرات الخاصة بالتشغيل إلى التحسن مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، إذ تم التصريح بما يفوق 2.7 مليون أجير لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم شهر مارس 2022، مقابل 2.6 مليون أجير مصرح به في فبراير 2020، وقد سجلت المندوبية السامية للتخطيط في هذا الصدد تراجع عدد العاطلين بـ 68.000 شخص، وذلك بين الفصل الأول من سنة 2021 ونفس الفصل بسنة 2022، كما بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 4.1 مليار ديال الدرهم حتى متم فبراير 2022، مسجلة ارتفاعا بـ 8% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وهنا أريد أن أؤكد، حضرات السيدات والسادة، أنه يتعين علينا جميعا الاستفادة من منجزاتنا والمكتسبات التي نتوفر عليها ومواصلة تعبئتنا من أجل تأكيد وتعزيز الثقة التي يحظى بها اقتصادنا، والمحافظة على سيادتنا الوطنية وخلق فرص عمل مستدامة لشبابنا ونسائنا ورجالنا في مجموع التراب الوطني.

ومن أجل إعطاء دفعة جديدة للاستثمار الخاص، فقد عقدت الحكومة منذ بداية الولاية الحالية 5 اجتماعات للجنة الوطنية للاستثمارات خلصت إلى الموافقة على أكثر من 46 مشروع اتفاقية وملاحق تزيد قيمتها 33 مليار ديال الدرهم، ومن شأنها أن تساهم في خلق أكثر من 14.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، ويظهر التوزيع القطاعي لهاذ الاتفاقات الاستثمارية أنها تنصب على مجالات واعدة ذات الأثر العالي على النمو الاقتصادي وفي مقدمتها التعليم العالي، السياحة واللوجيستيك والصحة والصناعة.

وبفعل هذه الدينامية من المنتظر أن تمكن مختلف الاتفاقيات الاستثمارية التي تم إدراجها خلال الستة أشهر الماضية، سواء في إطار "اللجنة الوطنية للاستثمار" أو في إطار "مخطط التسريع الصناعي" من تعبئة غلاف إجمالي يقدر بـ 51 مليار ديال الدرهم وخلق أكثر من 57.000 منصب شغل.

إن مختلف التحديات والرهانات التي نواجهها اليوم تتزامن مع طموح المملكة لبناء نموذجها التنموي الجديد الذي وضع من بين محاوره الاستراتيجية تطوير الاقتصاد وتنويعه والرفع من تنافسيته بخلق القيمة المضافة والمزيد من مناصب الشغل ذات جودة، وهو المبتغى الذي لن يتأتى إلا عبر إطلاق مجموعة متكاملة من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد، تأتي في مقدمتها حكامة الاستثمار العمومي ودعم وتحفيز المقاولات وتعزيز كل ذلك بميثاق محفز للاستثمار.

ومن شأن هاذ الميثاق تغيير التوجه الحالي، والذي يمثل في الاستثمار الخاص حوالي ثلث الاستثمار الإجمالي، فيما يتمثل الاستثمار العمومي في الثلثين، حيث يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ 350 مليار ديال الدرهم في أفق 2035، وتشكل بذلك ثلثي الاستثمار الإجمالي مع تمكينه من إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني بالنظر لمضامينه التحفيزية المبتكرة، التي تهدف إلى تعزيز المنظومة، منظومة الاستثمار.

ولتجنب الإكراهات التي اعترت سابقا المحاولات العديدة لصياغته، تنكب الحكومة اليوم على إعداد هذا الميثاق وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الجهات المعنية، حيث يستجيب لمختلف المتطلبات الضامنة لإنجاح هاذ الورش الإصلاحي الكبير، من أبرزها:

- ✓ منح الأولوية للمشاريع الاستثمارية المنتجة لفرص الشغل؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف الترابي في توزيع الاستثمارات؛
- ✓ وتشجيع الاستثمارات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني مستقبلا؛
- ✓ إضافة إلى إقرار نظام دعم جديد يعزز حوافز الاستثمار مع توسيع القاعدة ديال المستفيدين من خطة دعم المستثمرين الجدد لتشمل المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وتحديدا، يرتكز مشروع الميثاق على منظومة مهمة للدعم، من شأنها أن تشكل حافزا للرفع من وثيرة الاستثمار ومن مساهمته في خلق الثروة وعدالة توزيعها، وتهم المنظومة بعض التعويضات المشتركة لدعم الاستثمارات وأخرى مجالية إضافية وأخرى قطاعية إضافية.

هذا بالإضافة إلى إجراءات الدعم الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الإستراتيجي اللي يمكن يهم صناعات الدفاع أو الصناعات الصيدلانية في إطار اللجنة الوطنية للاستثمارات إلى جانب تدابير خاصة للدعم موجهة إلى المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، فضلا عن تدابير أخرى للنهوض بالاستثمارات المغربية في الخارج.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحكومة بصدد إصدار مرسوم يقضي بخفض قيمة البرامج الاستثمارية الموجبة لدعم الدولة من 100 مليون إلى 50 مليون ديال الدرهم، وذلك لفتح الآفاق أمام عدد كبير من المقاولات المتوسطة والصغيرة لإطلاق مشاريع هاذ الاستثمارات.

وبالموازاة تشتغل الحكومة على استكمال الظروف المواكبة لتنزيل الأمثل لهذا الميثاق من خلال حزمة من الإصلاحات، ترتكز بالأساس على تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي ولتعبئة العقار وتطوير المناطق الصناعية ذات المعايير الدولية على مستوى كل الجهات.

ومن الإجراءات المواكبة، تبسيط إجراءات إعداد ومراجعة وثائق التعميم، بما يضمن إدماج البعد الاقتصادي ومراجعة وتفعيل القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

وكل هذا مع التعجيل بتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ومن بينها القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات والقانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والقانون 47.18 الخاص بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والمرسوم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.

وباعتبارها قوة اقتراحية ولجنة توجيهية مسؤولة عن تنفيذ وتقييم برامج الإصلاح التي يتم اعتمادها، سنواصل تعبئة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، لتمكينها من الإطلاع الإيجابي بمهامها في اقتراح وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إطاره القانوني وتقييم تأثيره على القطاعات المعنية.

والجدير بالذكر هنا أن الحكومة ستواصل العمل على مجموعة من المؤشرات التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، على سبيل المثال: مؤشر الرشوة الذي لم يسجل تحسنا ملموسا على مدى العشر سنوات الماضية، سيتم التعاطي معه من خلال مجموعة من التدخلات تتعلق

أساسا بإصلاح المساطر الإدارية ورقمنة الإجراءات لإضفاء الشفافية اللازمة على التعاملات بين المواطنين والمقاولات من جهة، والإدارة من جهة أخرى، وسنعمل على جعل الطلبية العمومية محركا من محركات الاقتصاد الوطني، من خلال إصلاح يجعل من الصفقات العمومية رافعة استراتيجية للإقلاع الاقتصادي والتنمية الإنتاجية، للانتقال من مقاربة مسطرية صلبة إلى مقاربة حديثة لتدبير الطلبية العمومية، تعزز من شفافية المعاملات وتوحد المساطر وتمكن من توسيع مجال الصفقات العمومية أمام النسيج المقاولاتي الوطني.

وتنفيذا للالتزامات ديال البرنامج الحكومي المرتبطة بإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة فيما يخص الاستثمار، فإن الحكومة تواكب إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه في الاستثمار الجهوي من خلال توفير المواكبة والمتابعة، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وبالنظر كذلك لدورها المحوري في تبسيط المساطر وتحسين التواصل وتوفير المعطيات الخاصة بالمؤهلات الاقتصادية للجهة، مع مواكبة الجماعات الترابية وتعزيز التواصل معها، بما يمكن من تحقيق التكامل فيما بينها في مجال تعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهات، إذ يبين تتبع عمل هذا المراكز أن حققت نتائج مشجعة خلال المرحلة الأولى من اشتغالها بعد التحول الاستراتيجي والهيكلي الذي عرفته، حيث سجلت مختلف المؤشرات تحسنا ملموسا منذ بداية السنة.

هنا أود التأكيد على أن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار يعد قفزة نوعية من حيث التعاطي مع ملفات الاستثمار من خلال تبسيط المساطر وعقلنتها وتقليص آجال البت في الطلبات ورخص وتحسين آليات المواكبة والدعم الموجه لحاملي المشاريع، فضلا عن التنزيل الجهوي للاستثمار والتحفيز الاقتصادي للجهات.

وفي هاذ الإطار، ستواصل القطاعات الوزارية اعتماد الإجراءات الضرورية لتفويض الصلاحيات بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار وإدراجها في مخططات اللاتمركز الإداري مع الحرص على إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في وضع وتنزيل المخططات القطاعية على المستوى الترابي واستشارتها خلال مراحل وضع التصور والتخطيط للمساعدات والتحفيزات المالية ذات البعد الترابي الموجهة لدعم المستثمرين والمقاولات.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حرصت مضامين البرنامج الحكومي على الإيجاب على التحديات الراهنة، حيث أكدت الحاجة الماسة إلى تطبيق سياسة اقتصادية تمكن من رفع مستويات النمو والتشغيل، وذلك من أجل توزيع أمثل للاستثمار بجعله يرتكز عن المؤهلات الوطنية ويدعم إدماج النساء، ويتميز بمساهمة أكثر للقطاع الخاص، ويتسم بقاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وأكثر خلقا لمناصب الشغل، لاسيما في القطاع المنظم.

وفي هذا الإطار، قررت الحكومة تشكيل لجنة وطنية لتتبع تنزيل ورش التمكين الاقتصادي للنساء، الذي يعتبر مدخلا لتحقيق المساواة بين النساء والرجال ورافعة لتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة، وهو ما من شأنه الرفع من معدلات النمو بـ 1% سنويا.

ومن جهة أخرى فإن استكمال تنزيل البرنامج الحكومي يقتضي توطيد أواصر التعاون مع مختلف الشركاء، لذلك نحن مقتنعون بأن تعزيز آليات الحوار الاجتماعي هو المدخل الأساسي لإنجاح استراتيجياتنا للتنمية المستدامة.

ولقد سبق لي، السيد الرئيس والسادة المستشارون، أن أعلنت من داخل هذه القاعة بمناسبة منتدى العدالة الاجتماعية التي نظمه مجلسكم الموقر، عن إرادتنا الراسخة في تفعيل التوجيهات الملكية السامية بوضع أسس متينة للحوار الاجتماعي، من خلال التشييد لميثاق جديد يعزز الثقة بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، ويمكن من تعزيز البناء المشترك في ظل السلم الاجتماعي.

يومين فقط بعد لقائنا بكم في هذه القاعة، أطلقنا أولى لقاءات الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك بعد سنوات من الراحة البيولوجية التي عرفها هذا الإطار المؤسساتي، وقد مكنت هذه السياسة الإرادية من التوقيع في ظرف أقل من شهرين على ميثاق بنفس تشاركي يهدف إلى مأسسة الحوار ويعتمد على مرجعية السنة الاجتماعية، حيث لن نجتمع عشية فاتح ماي استجابة للأجندة الزمنية، لكن سنعقد اجتماعات نصف سنوية على المستوى الوطني وشهريا على المستوى الجهوي وكلما دعت الضرورة محليا لإيجاد حلول مستدامة ترضي مختلف الأطراف وتحافظ على فرص الشغل ودعائم النمو الاقتصادي.

ورغم صعوبة السياق الحالي وفي جو من الثقة، توصلت الحكومة والنقابات وأرباب العمل إلى اتفاق مرحلي، تضمن مجموعة من الإجراءات العملية، نذكر منها:

- الرفع من الحد الأدنى للأجور بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 10% على مدى سنتين؛

- الرفع من الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي بنسبة 15% على مدى سنتين بهدف الملاءمة مع الحد الأدنى للأجور في أفق 2028؛

- تخفيض المدة القانونية الإجبارية للاشتراك للاستفادة من المعاش التقاعدي من 3240 إلى 1320 يوم مع توفير الإمكانية لمن لم يستكمل هذه المدة القانونية من استرجاع الاشتراكات عن حصتي الأجير والمشغل؛

- تقديم تحفيزات للشركات الموقعة على الاتفاقيات الجماعية، كما اتفقت أطراف الحوار على جدولة زمنية لإصلاح القوانين المنظمة لتشريعات العمل.

وتنضاف هذه المكتسبات إلى الاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الاجتماعي على مستوى قطاعات الصحة والتربية الوطنية التي تضمنت مكاسب مهمة لفائدة شغيلة هذه القطاعات.

فبالنسبة لموظفي الصحة، عملت الحكومة على رفع الحيف عن الأطباء من خلال اعتماد الرقم الاستدلالي 509 وإقرار التعويضات المرتبطة به، وهو المطلب الذي تمت الاستجابة له بعد 18 سنة من التوقف، في دليل على وفاء الحكومة بالتزاماتها، كما عملت على تسريع وثيرة الترقي للممرضين وتقنيي الصحة، بالإضافة إلى ترقية المرتبين منهم في السلم 9 و10.

بالنسبة لموظفي التربية الوطنية، تعمل الحكومة على تسوية الملفات المتوافق حولها في قطاع التربية الوطنية، مع التزامها بإصلاح المدرسة العمومية من خلال تثمين مهنة التدريس، بإرساء نظام جديد موحد، يهدف إلى تحفيز الموارد البشرية على مستوى هاذ القطاع.

وتفعيلا للميثاق الاجتماعي وللاتفاق الموقع بين أطراف الحوار، أطلقنا خلال الأسبوع المنصرم أشغال 5 ديال لجان وزارية لمتابعة الالتزامات الموقعة والإعداد للاجتماعات المقبلة للهيأة العليا للحوار الاجتماعي التي نعتزم عقدها، كما ينص على ذلك الميثاق في سبتمبر المقبل.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد من التذكير بالعناية الخاصة التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يوليها للنهوض بواقع المقاولة الصغيرة والمتوسطة ببلادنا، فبمناسبة دعوة جلالته إلى وضع خطة إنعاش الاقتصاد في مرحلة ما بعد كوفيد، أكد نصره الله في خطاب افتتاح السنة التشريعية على "**أولوية دعم القطاعات الإنتاجية، خاصة النسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من قدرتها للاستثمار وخلق فرص الشغل والحفاظ على مصادر الدخل وفق تعاقد وطني بناء بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل ضمان شروط نجاحها انطلاقا من تلازم الحقوق والواجبات**"، انتهى كلام جلالة الملك.

وتبين مؤشرات الهرم الديموغرافي لنسيج المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغيرة المكانة المتميزة التي يحتلها ضمن بنية المقاولة الوطنية وما يمكن أن يلعبه من أدوار طلائعية على مستوى تحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص الشغل وفي المقاولات الجديدة جدا والصغيرة والمتوسطة تمثل 96.6% من حوالي 600 ألف مقاولة، التي تشكل النسيج المقاولاتي الوطني، كما أن هاذ المقاولات توفر 73% من مناصب الشغل بالقطاع الخاص الوطني، رغم أنها لا تتحكم إلا في حوالي 40% من رقم المعاملات الوطنية.

وإن هته المعاينة تقتضي منا الحرص على توزيع قاعدة المستفيدين من خطة دعم المستثمرين الجديدة، لتشمل المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية، عبر جعل هذا النسيج جوهر الميثاق الجديد للاستثمار ومكونا أساسيا للاقتصاد الوطني، باعتباره المساهم الأول في توفير مناصب الشغل لبلوغ الطموح الذي لطالما عبرت عنه الإرادة الملكية السامية في إطلاق طاقات ريادة الأعمال وتشجيع المواطنين المغاربة، ولاسيما الشباب منهم.

كما ستعمل الحكومة على تفعيل مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز ولوج المقاولة الوطنية للصفقات العمومية في إطار إصلاح المرسوم الخاص بهاذ الصفقات، والذي سيتم إخراجه قريبا بعد أن حظي بمشاورة واسعة وانفتاح على مختلف المقترحات، بما في ذلك مجلسكم الموقر، فضلا عن دعم تمويل النشاط المقاولاتي والحر والمشغل لليد العاملة عبر مواصلة خطة الإنعاش التي أعلنها جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش، وإيلاء العناية بشكل خاص لآليات المواكبة والتأطير.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها قطاع الصناعة التقليدية، من حيث مساهمته القوية والفعلية في التنمية المحلية وتوفير العيش الكريم للعاملين به، وحيث أنه يعتبر بين القطاعات المشغلة بامتياز بالمغرب، كونه يشغل عدد كبير من اليد العاملة من مختلف جهات المغرب، سواء من المدن أو العالم القروي، واعتبارا لتنوع حرفه ومنتوجاته ومراعاته للخصوصيات المحلية، فقد قامت الحكومة بتسريع هيكلة وتنظيم القطاع، حيث أنه في وقت وجيز بين شهر ديسمبر 2021 و(janvier) 2022 وبعد التشاور مع غرف الصناعة التقليدية تم استصدار النصوص التطبيقية لتفعيل مضامين هاذ القانون المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية.

ولأول مرة تم وضع سجل وطني للصناعة التقليدية من خلال المنصة الإلكترونية الخاصة به اللي هي "rna.gov.ma"، ويهدف هذا السجل بالأساس إلى تحديد العاملين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف المرتبطة بهم وتمكين كافة الصناع التقليديين من الاستفادة من التغطية الصحية، بالإضافة إلى عدد واسع من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع.

نتيجة للضعف الذي طال نسب النمو خلال العقد الأخير الذي لم يتجاوز في المتوسط 2.3%، ناهيك عن فقدان حوالي مليون منصب شغل بسبب الأزمة الصحية، انطلقت الحكومة في تفعيل برامج مبتكرة لمواكبة الأشخاص في وضعية بطالة وتزاوج هذه البرامج ما بين توفير مناصب الشغل ودعم المبادرات الاستثمارية الصغيرة والفردية، خاصة في ظل استثمار آثار الأزمات المتتالية التي نعيشها اليوم، في أفق تحقيق تكامل نوعي للتدخل والتدابير، تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف وتغطية احتياجات الفئات المستهدفة، حيث نطمح إلى تهيئة الظروف المناسبة لكل من يرغب في الاستثمار كيفما كان قدر الاستثمار أو حجم المقاولة، لهذا تقدم الحكومة وفاء لالتزاماتها أجوبة عملية لإنعاش التشغيل، من خلال تمويل الأفكار الناشئة والمقاولات الصغيرة

والصغيرة جدا.

أولا، برنامج "فرصة" لدعم المبادرات الفردية، أطلقته الحكومة في أبريل 2022 بدون شروط مسبقة بقرض شرف – أقول شرف - يصل إلى 100.000 درهم يسدد على مدى أقصاه 10 سنوات، ضمنه دعم بقيمة 10.000 درهم لمواكبة على الأقل 10.000 من حاملي المشاريع والأفكار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تلقينا أزيد من 130.000 طلب من جميع أنحاء المغرب، 74% منها تهم أشخاصا يقطنون بالمدن الصغرى والعالم القروي، وتشمل المشاريع جل القطاعات الاقتصادية من سياحة، صناعة، فلاحة كما تهم بعض المشاريع قطاعات التجارة الإلكترونية، وتتعلق أخرى بإحداث حضانات ورياض الأطفال ومراكز للدعم المدرسي، وقد تم تصميم البرنامج ليكون شاملا ويتكيف تماما ما احتياجات حاملي المشاريع في وضع الترشيحات، تم بطريقة مبسطة عبر منصة إلكترونية، التي سجلت الذروة (le pic) ديال التسجيلات ديالها من بعد العاشرة ديال الليل مع 11 و12 الليل، وهو ما لم يكن ممكنا ولو كنا اعتمدنا على تقديم الملفات عبر مكاتب أو شبابيك اللي هي كلاسيكية، وستخضع الملفات التي تم الشروع في إيداعها خلال هاذ الشهر ديال أبريل للتقييم من قبل خبراء يعملون على تحديد مدى التزام المرشح بجدوى المشروع والإمكانيات التنموية التي يتيحها داخل الجهة، فضلا عن التمويل الذي تتحمله الدولة كاملا.

ثانيا، برنامج "أوراش"، أوراش عامة صغرى وكبرى في إطار عقود مؤقتة، أطلقته الحكومة شهر يناير 2022 لمدة سنتين على مستوى الجماعات الترابية بشراكة مع جمعيات المجتمع الدولي (المقصود: المجتمع المدني)، ليست الدولة اللي هي عندها المسؤولية، احنا نتكلم مع الجمعيات ديال المجتمع المدني، والتعاونيات المحلية دون اشتراط مؤهلات، ما سيمكن من خلق ما لا يقل عن 250.000 فرصة شغل مباشر في السنوات المقبلة إن شاء الله.

قد شرعنا فعليا في تنزيل هذا البرنامج عبر التوقيع مع 68 إقليم وعمالة بمختلف ربوع المملكة، حيث يبلغ عدد الأشخاص المزمع إدماجهم وفق هذه الاتفاقيات اللي وقعنا 70.000 شخص، ومن المرتقب التوقيع على الاتفاقيات اللي بقات في أقرب الآجال للوصول إلى هدف 100.000 مستفيد.

لحد الساعة بلغ عدد المستفيدين الفعليين في هذا البرنامج حوالي 7600 مستفيد، هاذو خدمو وتخلصو وفي أفق أن يبلغ إن شاء الله بين 30.000 و37.000 مستفيد في آخر شهر ماي إن شاء الله، كما تم تحويل الدفعة الأولى من الاعتمادات المخصصة للبرنامج لفائدة "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، علاوة على تجديد برنامج انطلاقة وتوسيع طاقته الاستهدافية والهادف إلى تقديم تمويلات بنسبة فائدة منخفضة، حيث ستعمل الحكومة على الإبقاء على هذه الشروط التحفيزية وتجديد الاعتمادات التي سبق تخصيصها، ومن شأن هذا البرنامج توفير فضاء رحب للشباب والنساء، خصوصا لإطلاق طاقاتهم ومبادراتهم الفردية.

كما تعمل الحكومة على خلق فضاءات جديدة للإدماج المهني تحت إشراف "الوكالة الوطنية للإنعاش ديال التشغيل والكفاءات" وللرفع من جودة التكوين وتخفيض كلفة البحث عن الشغل وتمويل مشروع في وجه الشباب الباحثين عن العمل، فضلا عن تشجيع الإدماج المهني للشباب من خلال خطة شراكة مع الجهات والقطاع الخاص والفاعلين في قطاع التكوين المهني، في مقدمتها "مدن المهن والكفاءات" للعمل على تجميع حاجيات المقاولات وعروض التكوين والموارد البشرية.

ومن جهة أخرى، تعمل الحكومة على إرساء آليات مبتكرة لتحفيز الاستثمار الخاص ونخص، بالذكر التمويل الجماعي التعاوني (Crowdfunding) الذي تنكب الحكومة على استكماله في إطاره القانوني، والذي سيشكل آليات تمويلية بديلة من شأنها ضمان ولوج الشباب إلى التمويلات.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ونمر الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعات وغير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

قبل الخوض في موضوع هته الجلسة الدستورية، لابد أن نؤكد لكم بأننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، فخورون بأدائكم، السيد رئيس الحكومة، وبمنهجية اشتغالكم التي ركزتم فيها على التحديات وإبداع الحلول الممكنة لتجاوزها وتغاضيتم عن كل أساليب التشويش والتضليل التي ألف البعض نهجها، أملا في تحقيق مكاسب سياسية وأي مكاسب بعد تلك التي أفرزتها استحقاقات الثامن من شتنبر من العام الماضي.

معبرين لكم، السيد رئيس الحكومة، على دعمنا التام واللامشروط، المبني على ثقتنا في شخصكم وفي فريقكم الحكومي، شأننا في ذلك شأن المغاربة الذين منحونا ثقتهم بعدما اقتنعوا ببرنامجنا الانتخابي الذي

ارتكز على تنزيل ورش الدولة الاجتماعية، دعم تعزز بالاتفاق التاريخي الذي وقعته الحكومة مع المركزيات النقابية عشية الاحتفال بذكرى فاتح ماي، اتفاق غير مسبوق تمت من خلاله مأسسة الحوار الاجتماعي توجته مخرجات ثورية تؤرخ لمرحلة جديدة في التدبير، عنوانها الشجاعة السياسية في إبداع الحلول في حوار مارطوني هادئ ومسؤول، استحضرت فيه الروح الوطنية الصادقة في التعاطي مع قطاع الشغل عموما، ومطالب الشغيلة في القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع الاستثمار وإعطاء الإضافة لمزيد من الإجراءات المشجعة للتشغيل، وهي مناسبة لكي ننوه فيها بأداء المركزيات النقابية الجادة والمسؤولة ومعها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبالروح الإيجابية التي تعاطوا بها لإنجاح المرحلة بتحدياتها الصعبة، وهو ما يعزز المقاربة التشاركية في تحقيق السلم الاجتماعي وفق نهج الاقتراح السديد والمسؤولية المشتركة في مواجهة الأزمات واستثمار الفرص بما يضمن نماء وازدهار بلادنا، ويكفل العيش الكريم للمواطن ويتماشى مع تطلعاته وأماله في غد أفضل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كم كان القدر رحيما بنا كمغاربة عندما مكننا الله سبحانه وتعالى من حكومة مسؤولة، قوية ومتماسكة في هذا الزمن الصعب الذي عرف تقلبات وبائية واقتصادية وسياسية، وبعد تركة ثقيلة أغرقت تدبير الشأن العام في الشعبوية المفرطة والقصور في الفعل التدبيري.

حكومة تسارع الزمن من أجل العمل على تنزيل الأولويات، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، لجلالة الملك حفظه الله واستجابة لتطلعات المغاربة بالرغم من الأزمات المتعاقبة التي صادفت الدخول السياسي الجديد بدأ باستمرار تفشي الوباء، ومرورا بموجة الجفاف، وانتهاءً بالحرب القائمة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا وما خلفه ذلك من توقف لمختلف الأنشطة الاقتصادية والذي أدى إلى غلاء الأسعار في المواد الأساسية.

وعلى الرغم من كل هته الأزمات المتتالية، ظلت الحكومة صامدة بل جعلت منها حافزا لا عائقا للتكيف مع ما فرضته تلك الأزمات من تقلبات اقتصادية، لأن مسؤولية الحكومة بل وشرعيتها تقاس بزمن الشدة لا بزمن الرخاء، حيث عملتم مشكورين على حماية القدرة الشرائية للأسر المغربية عبر تحمل الزيادات في الأسعار من خلال رفع نسبة دعم المقاصة نلتم من خلالها تنويه الصندوق الدولي، كما حرصتم على توفير السلع والحفاظ على مستواها المعتاد، حيث مكنت الإجراءات المتخذة من ضمان تزويد السوق بالمواد الأولية طيلة شهر رمضان وحافظتم على استقرار أغلب المنتوجات والخدمات عبر تخصيص دعم مباشر لمهني النقل وتكثيف المراقبة ومطاردة الغشاشين والمضاربين والمتاجرين بمآسي الشعب.

لنا أن نفتخر اليوم بهته الحكومة التي قامت بتذليل كل هذه الصعوبات، حيث واجهتها بجدية ومسؤولية وانكبت تدخلاتها على معالجة الاختلالات الناجمة عنها في استحضار تام لدقة المرحلة التي يمر بها العالم وفي استحضار تام أيضا لحجم انتظارات وتطلعات المغاربة، خاصة وأن هته الولاية الحكومية تشكل اليوم القاعدة التأسيسية للدولة الاجتماعية التي نصبو إليها جميعا، توجته بجعل الحوار الاجتماعي آلية مهمة لتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي ومأسسته والحرص على انتظاميته للقطع مع منطق المناسباتية، عكس ما كان معمولا به سابقا في حكومة تتخذ القرارات مساء وتحتج صباح يوم العيد العمالي الأممي.

السيد رئيس المجلس الموقر،

لابد أن نشكركم على برمجة موضوع معادلة الاستثمار والتشغيل في هذا الظرف الذي تزامن مع النجاح الباهر الذي حققه الحوار الاجتماعي والذي كنتم أحد المساهمين فيه لأنه سيكون بكل تأكيد قاطرة انطلاقة جديدة للاستثمار، والتي لابد أن نذكر بها وستستعجلنا لكي نتجند من أجل الإسراع في المصادقة على مشاريع القوانين المصاحبة له، خصوصا وأن منها من كان موضوع مقترحات تقدمنا بها وعلى رأسها إصلاح مدونة الشغل، شاكرين لكم بالمناسبة دوركم التاريخي باعتباركم مهندس هذا الاتفاق في إرجاع الثقة للفعل النقابي الوطني.

مرة أخرى نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن هذا المجهود الاستثنائي ما كان ليتحقق لولا تعاون مختلف المتدخلين بما فيهم "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" والنقابات الأكثر تمثيلية، وهي مناسبة نشيد فيها بالدور الهام للمقاولة المغربية المواطنة والتي عملتم على مواكبتها عبر ضخ أكثر من 10 مليار درهم من أصل 13 مليار كقيمة أعلنتم عنها في وقت سابق لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة من أجل توفير السيولة لها ومساعدتها على تجاوز الأزمة، فالمقاولة الوطنية كانت دائما تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار والتي تستشعر حساسية هذه الظرفية العالمية كما استشعرتها فيما مضى أثناء تفشي وباء فيروس كورونا، فكما كانت المقاولة المغربية حاضرة بمساهمتها في الصندوق الخاص بمواجهة فيروس كورونا، كانت حاضرة أيضا اليوم بمساهمتها التاريخية عبر التضحيات التي قدمتها في إنجاح هذا الحوار الاجتماعي بالرغم من صعوبات الظرفية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد يجادل في كون الاستثمار بنوعيه العمومي والخاص يشكل دعامة أساسية لنهضة الأمم اقتصاديا واجتماعيا، ويساهم في نمائها وازدهارها، الشيء الذي يترجم الأهمية الكبيرة التي تولونها لتشجيع الاستثمار باعتباره رافعة أساسية لتحقيق التنمية وتسريع الإقلاع الاقتصادي والآلية الوحيدة لخلق الثروة وفرص الشغل، حيث تمت لأول مرة بلورة الخطوط العريضة للميثاق الجديد للاستثمار والذي

لم يتغير مدة 35 سنة، جعلت جلالة الملك يشجع هذه الحكومة أثناء استقباله لكم، منوها بمضامينه ومقتضياته.

وفي تفاعل سريع من أجل إنقاذ المقاولة الوطنية والتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية من أجل ضمان استمرار الدورة الاقتصادية وحماية مناصب الشغل، أصدرتم المنشور رقم 09 الصادر بتاريخ 18 أبريل، سطرتم من خلاله ثمانية مفاتيح أساسية منها:

- ✓ إعادة النظر في الأسعار؛
- ✓ معالجة الأثمان؛
- ✓ إعادة النظر في التصنيف؛
- ✓ إرجاع غرامات التأخير؛
- ✓ عدم مصادرة الضمانات.

لذلك، لا يسعنا إلا أن نحيي عاليا هته الإجراءات التي ارتاح لها المستثمرون وجعلتهم يمتلكون نظرة أكثر وضوحا في مستقبل الاستثمار.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذا النفس الإيجابي تعزز أيضا بإقدامكم في سابقة هي الأولى من نوعها على إحالة المرسوم الخاص بتنظيم الصفقات العمومية على البرلمان من أجل مناقشته وإغنائه، حيث طالبت حكومتكم البرلمان بإعطاء اقتراحات مكتوبة من أجل تجويد هذا النص وحددتم لذلك أجالا لكي يساهم البرلمان من موقعه في ضمان الشفافية والنزاهة ومحاربة الرشوة والفساد باعتباره أحد القضايا المشتركة التي تؤرقنا جميعا.

لقد أوليتم اهتماما خاصا لموضوع الاستثمار، ففي فترة لا تتعدى ستة أشهر، عقدت لجنة الاستثمارات التي تترأسونها خمس دورات لها توجت بالمصادقة على 46 مشروعا استثماريا بقيمة 33.4 مليار درهم، مما سيمكن من خلق 14.300 منصب شغل، عكس ما عيناه في نفس المدة من العام المنصرم في عهد الحكومة السابقة والتي انعقدت فيها هته اللجنة مرة واحدة فقط، صادقت بالكاد على 25 مشروعا بقيمة 11مليار درهم وبمناصب شغل لم تتعدى 3700 منصب شغل'، وهنا نقول للمواطن ها الفرق، هنيئا لحكومتكم السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لابد أن نؤكد مرة أخرى بأن مشروعكم السياسي استحضر الأبعاد التنموية للاستثمار من خلال إيلاء هذا الموضوع حيزا مهما في البرنامج الحكومي، حيث حرصتم على إحداث ومواصلة سياسات قطاعية طموحة في إطار جيل جديد من التدابير القطاعية المندمجة والمتكاملة فيما بينها، وبما يضمن الالتقائية بين تلك السياسات القطاعية من أجل توحيد المجهود الاستثماري للدولة، على وجه الخصوص قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية.

بالنسبة لقطاع الفلاحة، أطلقتم "استراتيجية الجيل الأخضر"، باعتبارها ورشا مكملا لما تم إنجازه من مكتسبات محصلة لـ"مخطط المغرب الأخضر"، جعلنا اليوم نحقق اكتفاء غذائيا ذاتيا بالرغم من الانتكاسة الوبائية والاقتصادية التي عرفها العالم، حيث سيمكن من خلق 350.000 منصب شغل بالعالم القروي، إضافة إلى تخصيصكم 10 مليار درهم كدعم موجه إلى الفلاحة.

قطاع الصيد البحري تمكنتم من ضمان 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

بالنسبة لقطاع الصناعة، سيواصل عبر"خطة الإقلاع الاقتصادي" من توفير 400.000 منصب شغل في الفترة الممتدة بين 2022-2026 بفعل التدابير التي أعلنتم عنها ونحييكم عليها.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية، دعمتم القطاع بـ 2.6 مليار درهم و600 مليون درهم لدعم العاملين فيه وتشتغلون على إطلاق فرص استثمارية جديدة لإحداث مناصب الشغل في السياحة الطبيعية والقروية المستدامة، مبرزا لكم بأنه لن يتأتى ذلك إلا عبر تسهيل الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في هذا القطاع.

في هذا الإطار، جاء برنامج "فرصة" إلى جانب "أوراش"، برامج موجهة بالأساس إلى شباب العالم القروي والمناطق النائية والفئات التي لم تستطع استكمال تعليمها، فئات تعيش أغلبها في عطالة وتشتغل بشكل موسمي، لذلك ننوه بهذا البرنامج الذي سيهدف إلى تكوين ومواكبة وتمويل 10 آلاف مشروع صغير في حدود عشرة ملايين سنتيم للواحد، مع تكوين المستفيد منه ومواكبة مشروعه، قرض لا يستوجب تقديم ضمانات ولا يتطلب الحصول على أي دبلوم ولا يحدد سنا أقصى لحامل الفكرة أو المشروع، وقد خصصتم لهذا البرنامج 125 مليار سنتيم سنة 2022، حيث تجاوزت الملفات التي استقبلتها البوابة الالكترونية المخصصة لهذا المشروع 100.000 ملفا همت أنشطة متنوعة، مما يعكس إقبالا منقطع النظير عليه من قبل آلاف الشباب المغاربة الطامحين في إنجاز مشاريع خاصة بهم، ومما يعكس كذلك الحاجة إلى مثل هته المبادرات الحكومية التي تهدف إلى التشجيع على العمل وضمان استدامته خاصة في صفوف الشباب، بدلا من نهج سياسة الدعم المباشر التي لن تساهم في ضمان فرص قارة للشغل.

لذا، نقترح داخل فريقنا الرفع من عدد المستفيدين بعدما تبين لنا بالملموس، أهمية هذه المبادرة والتي من شأنها تشجيع الاستثمار الذاتي بما ينسجم ويتكامل مع برنامجي أوراش وانطلاقة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أملنا وثقتنا فيكم كبيرة لتحقيق تطلعات جلالة الملك وتوجيهاته السديدة وما يصبو إليه شعبه الوفي من نماء وازدهار رغم الظروف الصعبة التي يمر بها العالم، فلطالما دخلت بلادنا أزمات وخرجت منها

أكثر صلابة وتماسكا، فمن رحم التحديات تولد المعجزات، مجددين لكم دعمنا القوي، بمعية حلفائنا داخل الأغلبية، دعما أساسه الثقة وقوامه الرقابة الفعالة والقوة الاقتراحية والتواصل المستمر مع عموم المواطنات والمواطنين، بما يخدم وطننا ونماءه وبما يحقق الكرامة للمغاربة معترفين لكم بأنكم حكومة تحديات ومنجزات متجردين من كل الخلفيات السياسية مشيدين بأداء فريقكم الحكومي وتماسكه الذي يشتغل بنكران للذات واحترافية عالية وبأداء شجاع تطبعه الفعالية والنجاعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

وشكرا على احترام الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يكتسي موضوع "معادلة الاستثمار والتشغيل" في تصور حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أهمية استراتيجية كبرى في عملية التنمية الاقتصادية التي تنشدها بلادنا، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، ولهذه الأهمية مستويين اثنين، ما انفك جلالته يحث عليهما في كل خطاباته السامية وفي مبادراته الحكيمة.

المستوى الأول هو: أن معادلة الاستثمار والشغل هي رافعة أساسية للسيادة الاقتصادية للإقلاع التنموي؛

المستوى الثاني: الذي يعبر عن أهمية الإستراتيجية لمعادلة الاستثمار والشغل هو كونها معادلة بالغة التأثير بالنسبة لبلدنا الذي تبنى بجرأة ديمقراطية نادرة في منطقتنا العربية والإفريقية للجهوية المتقدمة، لأن الاستثمار المنتج للشغل وهو استراتيجية تعني لنا استغلال كل الموارد البشرية المحلية لبناء مراكز اقتصادية قروية وجهوية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

لهذا، فإن هذه الجلسة الشهرية لمناقشة "معادلة الاستثمار والشغل" تأتي والمغرب، كما نعلم جميعا، ومن خلاله التحدي الذي تبناه في النموذج التنموي الجديد اختار شعار تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتبرير التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، وهو الأمر الذي لن يتحقق بالشكل المطلوب إلا عبر تهيئة المجال لجلب الاستثمارات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، نعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة بأنه لا يمكن لأي سياسة عمومية تروم تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أن تؤتي أكلها دون أن تضع في اعتبارها ضرورة الاهتمام بعنصر الشغل، الذي يعد الركيزة الأساسية لتنمية المجتمع، فإن المغرب تبنى العديد من الإصلاحات الضرورية لتشجيع الاستثمارات في بلادنا، وذلك تبعا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، دشنت بإحداث مراكز جهوية للاستثمار سنة 2002 وانتهت بدعوة صاحب الجلالة في البلاغ الصادر في فبراير 2022 بضرورة إعداد ميثاق جديد للاستثمار.

ولأن المغرب يتطلع دائما للرقي دوليا فإن التدابير المتخذة لعصرنة الترسانة القانونية تشكل مصدرا ملهما للإجراءات التي وجب أن تتخذها الحكومة من أجل تحقيق هدف أساسي يتمثل في جعل الاستثمار منبعا لخلق فرص الشغل، فبالرجوع إلى خلاصة النتائج الأولية للبحث الوطني حول المقاولات لسنة 2019 والذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط نجد تشخيصا حقيقيا يعكس وضعية الفاعلين الاقتصاديين ودورهم في التشغيل بالمغرب.

ففيما يتعلق بالسمات الرئيسية لمشهد المقاولات ببلادنا، نلاحظ استحواذ محور الدار البيضاء- طنجة بـ 63%، حيث تتواجد 39% من المقاولات بجهة الدار البيضاء-سطات، تليها جهة الرباط - سلا -القنيطرة بنسبة 15% وتشمل جهة الدار البيضاء - سطات وحدها 43% من مجموع المقاولات الصناعية في بلادنا، كما أن التقرير يبين أن الضمانات وسعر الفائدة عرف تشددا كبيرا خلال الفترة المرجعية للبحث الذي أجرته المندوبية، ويشكل القطاع الصناعي القطاع الذي يعاني أكثر من انعدام الملاءمة بين التكوين والتشغيل حسب 52% من أرباب المقاولات العاملة في هذا القطاع.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن وعي الحكومة الموقرة الحالية بالأهمية الاستراتيجية للاستثمار جعلها تضعه ضمن أولوياتها السياسية وفرضت خطة عمل تستند على مجموعة من العوامل الأساسية يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

أولا، على المغرب أن يستند على تراكم الرأسمال مما يقتضي استثمارات مرتفعة بشكل دائم في مختلف القطاعات، وهو ما عمل البرنامج الحكومي على إقراره، خاصة بقطاع الطاقة والفلاحة؛

ثانيا، إن البلدان التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة هي التي حققت أرباحا إنتاجية مرتفعة في فترة طويلة، فالأرباح لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على الاستثمارات المادية فقط بل بجهود منتجة تروم تراكم الرأس المال البشري والمؤسساتي، وهو الوضع الذي جعل

الحكومة تبذل مجهودا جبارا لتطويره والعمل على إصلاحه من خلال إصلاح منظومة التعليم والصحة وتخصيص استثمارات مهمة لتنمية السياسة الاجتماعية؛

ثالثا، يجب تأهيل القطاع الخاص وجعله أكثر دينامية من أجل خلق فرص شغل أكبر من شأنها أن تستجيب لمطالب الباحثين على العمل؛

رابعا، ضرورة خلق شروط مواتية للمنافسة المنصفة والكفاءات ذات جودة عالية ورأس مال بشري قادر على أن يستجيب لحاجيات اليد العاملة الحديث.

أما على مستوى التشغيل، فإن سياسة الحكومة من خلال برنامجها المالي والاقتصادي عازمة كل العزم على رفع ثلاث تحديات ظلت تعترض نمو التشغيل في بلادنا:

التحدي الأول هو القضاء على نقص الاندماج والهدف منه الأول هو إطلاق إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد، عبر مواكبة المقصيين في سوق العمل، مثلا كبرنامج "أوراش" وكبرنامج "فرصة".

الهدف الثاني: وضع قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد؛

الهدف الثالث هو تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة من خلال إطلاق التعميم التدريجي لدور الحضانات ابتداء من 2022، وهذا شيء مهم جدا، التعويض على فترات المساهمة ونقاط التقاعد بالنسبة للنساء ذوي المسيرات المهنية المقتطعة.

فيما يخص التحدي الثاني وهو بطء نمو الوظائف، ولمواجهة هذا التحدي تعمل الحكومة على تحقيق الشروط التالية:

الشرط الأول: هو دعم تمويل النشاط المقاولتي والحرفي؛

الشرط الثاني: تعزيز خلق مقاولات تنافسية ومبتكرة؛

الشرط الثالث: هو تشجيع الإنتاج الوطني عبر مثلا منح حوافز على الابتكار وعلى البحث والتطوير والتصدير لفائدة المقاولات المغربية، وتشجيع كذلك وسم "صنع في المغرب" (Made in Morocco).

فيما يخص التحدي الثالث، يعني تدني جودة الوظائف: وفي هذا الإطار تعمل الحكومة كذلك على تقديم عرض يستجيب لتحدي تدني جودة الوظائف، وذلك من خلال تبني سياسة تشغيل متكاملة ومتجددة، غير كمثال إعادة النظر في مدونة الشغل وإقامة كذلك حوار اجتماعي جدي ومستدام.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لن ندع هذه المناسبة تمر دون أن نعبر عن تثميننا العالي وكذلك دعمنا اللامشروط للدينامية القوية للسياسة الخارجية للمغرب، والتي سجلت تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، انتصارات سياسية ودبلوماسية وميدانية، كما نثمن عاليا ونزكي ما وصلت له الحكومة مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والذي نعتبره الاتفاق الاجتماعي الأول من نوعه في سياق شروع بلادنا في تنفيذ محاور النموذج التنموي الجديد، والذي توج جولات ميزتها إرادة جماعية والرغبة الثابتة لإنجاح الحوار الاجتماعي وإعطائه دينامية جديدة.

كما نسجل بإيجابية إقرار ميثاق اجتماعي، والذي يكرس مأسسة الحوار الاجتماعي، ويعتبر الأول في تاريخ المغرب، حيث يؤسس لتعاقد اجتماعي جديد يقر تنزيل الالتزامات الحكومية بعلاقة بمؤسسة الحوار الاجتماعي والحرص على دعم الطبقة العاملة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مضمون ما تفضلتم به، السيد رئيس الحكومة، من معطيات وأرقام بخصوص حصيلة ومستقبل السياسة العامة للاستثمار وخلق فرص الشغل.

ولبسط وجهة نظر الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني ورصيده النضالي في سبيل تحقيق المجتمع التعادلي، المبني على القيم الديمقراطية ببعدها الإنساني، ويمكن القول بأن أحزاب الائتلاف الحكومي ومنها حزب الاستقلال، بقيادة الأخ نزار بركة، قد نجحت في التجسيد الأمثل لقيم ميثاق الأغلبية، لأننا على يقين بأن الانسجام والرؤية الموحدة والمشتركة تؤثر إيجابا في مستوى الأداء.

وأما من يتكلمون اليوم عن الأداء السلبي ومن يتهمون الحكومة بعدم القدرة على مواجهة الأزمة الاجتماعية، ففي الحقيقة هم يتكلمون عن شيء وقع في السابق، لأن ما نعيشه اليوم من صعوبات هو نتاج للحظة سبقتها، ويكفي أن أذكر ببعض من معالم التركة الثقيلة، من دون

احتساب سنتي الجائحة، حتى ننظر بشفافية إلى وضعية الاقتصاد الوطني من خارج صندوق الأزمة، ومنها انتقال عدد المقاولات المفلسة من أقل من 3000 مقاولة سنة 2011 إلى أزيد من 8000 مقاولة سنة 2018، احتلال المغرب لمراتب متأخرة سنة 2018 ضمن 175 دولة في مجالات متعددة.

بمقابل هذه التركة الثقيلة، يظهر التدبير الحكومي الحالي العديد من الأدلة والدفوعات على المجهودات المبذولة لتصحيح الوضع، ويتجلى ذلك في الرغبة الصريحة للحكومة، وهي في الأشهر الأولى من ولايتها، على تجاوز حالة الانحباس والجمود التي مست قنوات الحوار الاجتماعي، عبر إعادة مأسسته وإنتاج اتفاق اجتماعي كبير، يشكل بحق منطلقا لإرساء أرضية اجتماعية صلبة ومتوافق عليها.

وحتى يكون تدخل الفريق الاستقلالي للوحة والتعادلية في مناقشة الموضوع المطروح أمامنا إسهاما في إنارة طريق الإصلاح والتغيير، فإننا سنناقشه من خلال المداخل الأساس:

المدخل الأول: يرتبط بتعزيز الثقة، لأن نجاح بلادنا في كسب رهان نجاعة وفعالية الاستثمار وفي رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة يتوقف أساسا على قدرات الحكومة في خلق مناخ للثقة، الثقة الشعبية في الحكومة، الثقة بين مكونات الحكومة، والثقة بأن الحكومة ستحرص على تحقيق التوازن بين الرهانات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، الثقة بأن الآفاق السياسية والاقتصادية مطمئنة وأن الحكومة تجتهد في توفير الاستقرار الضريبي والبنية التحتية الأساسية والمنظومة القانونية والتنظيمية المحفزة والموارد البشرية المؤهلة؛

والمدخل الثاني: يتجلى في خلق سياسة استثمارية تتماشى والمتغيرات الدولية والإقليمية، ولعل المقاربة الحكومية تحاول مواجهة هذه التداعيات من خلال قراءة سليمة واستشرافية، وفي هذا الصدد نستقي مثالا قد سقتموه في تدخلكم، السيد رئيس الحكومة، من قطاع الصناعة والتجارة، الذي يركز اليوم على استبدال الواردات بالمنتوج المحلي، من خلال بنك للمشاريع الصناعية، أسفر على الموافقة على أكثر من 900 مشروع في هذا الإطار، ويرتقب أن يوفر أكثر من 200 ألف منصب شغل بحجم استثمارات تناهز أكثر من 40 مليار درهم، مما يسهم في تحقيق 69% من السيادة في المنتجات الصناعية.

في هذا الصدد، لابد السيد رئيس الحكومة أن تجتهد الحكومة أكثر في دعم مقومات السيادة الوطنية، بالتركيز على تمنيع السيادة الاقتصادية والسيادة الصناعية وتقوية قدرات بلادنا على الصمود أمام التقلبات الدولية، وهو ما يقتضي وطنية اقتصادية تدعم المنتوج المغربي وعلامة "صنع في المغرب" وتعميم الأفضلية الوطنية والجهوية لفائدة المقاولات المغربية.

المدخل الثالث: مرتبط بالرفع من نجاعة مردودية الاستثمار، ذلك أن النقاش العام غالبا ما ينصرف إلى حجم الإنفاق، ويتغاضى عن الإشكالات المطروحة، وخصوصا ما يرتبط بمسألتين أساسيتين، ترتبط الأولى بارتفاع مساهمة الاستثمار العمومي من الميزانية العامة مقارنة بالاستثمار الخاص، وهذا قد جاء في كلمتكم، والثانية تتعلق بضعف مردودية الاستثمار ببلادنا والتي تظل متدنية مقارنة مع فئة الدول ذات الدخل المتوسط، حيث سجلت فروق شاسعة بين الالتزام بنفقات الاستثمار والاستثمار الفعلي المحقق، وهو معطى نتمنى من الحكومة أن تتجاوزه؛

المدخل الرابع: ويتمثل في التوزيع العادل والفعال للاستثمار العمومي، حيث أن جل الاستثمارات ترتكز في الشريط الساحلي من السعيدية إلى الجديدة، كنتمناو على أن الحكومة لا من خلال الميثاق اللي تتشتغلو عليه أنها تعمل على توزيع الاستثمار في كل التراب الوطني، من خلال مدخل آخر وهو تعزيز السياسات اللامركزية واللاتمركز الإداري، وهذا يدعونا جميعا إلى إعطاء المكانة الحقيقية التي يتمناها الجميع للجهة وللجهوية، وهنا لابد أن أشير إلى الإشكالية في الإنفاق الترابي، حيث أن الميزانيات ديال الجماعات الترابية كاين مشكل أنه هناك تأخير في الإنفاق، مما يؤثر على النجاعة في الأداء، وأنا تنظن أنه، السيد رئيس الحكومة، هاذ الشي ديال كورونا انتهى تنظن المذكرة ديال السيد وزير الداخلية خص فيها إعادة النظر باش الجماعات تشتغل بالشكل اللي يأهلها باش توضع المشاريع ديالها.

كاين مدخل آخر هو سياسة التشغيل في ظل اقتصاد المعرفة، ثمة موضوع على قدر كبير من الأهمية يتعلق بالتحولات التي يعرفها اقتصاد المعرفة وما يواكبه من أتمتة لمختلف مجالات الإنتاج عبر الدخول المكثف للروبوتات، والذي بدأ في قلب معادلة الاستثمار والتشغيل، بحيث لا يعني الاستثمار ولا حتى النمو بصورة مباشرة مناصب شغل جديدة.

صحيح أن بلادنا لم تصل لهذا المستوى بعد، لكننا في الطريق إلى ذلك بحكم انخراطنا الكامل والتام في الاقتصاد العالمي بميزاته وأعطابه، وهو معطى وجب أخذه على محمل الجد.

في الختام، السيد رئيس الحكومة، نقول بأن النتائج بالبداهة من جنس المقدمات، وبما أن الحكومة قد تمكنت من تنزيل العديد من الإجراءات والبرامج الطموحة في مجال الاستثمار وخلق فرص الشغل في مدة لم تتجاوز 7 أشهر وفي ظل ظرفية اقتصادية دولية متأزمة، فإن الحصيلة النهائية ستكون متميزة إن شاء الله.

وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل التفاعل مع جوابكم، السيد رئيس الحكومة، نود في الفريق الحركي بمناسبة انعقاد هذه الجلسة الدستورية الهامة، والتي تعد الثانية في الولاية التشريعية الحالية أن نثير انتباهكم إلى ضرورة الحرص على التقيد بأحكام الدستور التي تنص على الطابع الشهري لهذه الجلسات، والتي تشكل بلا شك مناسبة لممثلي الأمة، أغلبية ومعارضة، لتقييم سياستكم العمومية، كما تشكل آلية أساسية لتمكين السلطة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي والوقوف على وثيرة تفعيل هذه السياسات.

وفي هذا السياق، نود في حزب الحركة الشعبية أن نجدد التأكيد ومن موقع المعارضة البناءة والمسؤولة حرصنا الدائم على الانتصار لمغرب المؤسسات وعلى نهجنا المبني على صياغة وتقديم البدائل بعيدا عن التموقعات العابرة، وفق الإيمان الراسخ بمنطق وحدة الهدف قبل وحدة الصف.

مما لاشك فيه، السيد رئيس الحكومة، أن العلاقة الجدلية بين الاستثمار بشقيه العمومي والخاص برهان التشغيل شكل ولا يزال المعادلة الصعبة والتي واجهت وتواجه مختلف الحكومات المتعاقبة، وهنا لابد أن نسجل مفارقة عجيبة وغريبة، وهي أن المؤشرات والأرقام التي يتم الإعلان والتسويق لها من طرف حكومتكم والمطبوعة دائما بطابع التفاؤل لا تنعكس على أرض الواقع ولا على الحياة اليومية للأسر والمواطنين.

جائحة كورونا ومن ورائها الأزمة في شرق أوروبا كشفت حجم العجز الاجتماعي، وجاءت موجة الارتفاع غير المسبوقة لأسعار المحروقات والمواد الغذائية ومختلف السلع والخدمات لتعري الحجم المهول للهشاشة التي تطبع الاقتصاد الوطني وسقف الهشاشة الاجتماعية أمام محدودية نتائج الإصلاحات المنتهجة والموعودة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وبترتيب زمني، نؤكد لكم أن نسب النمو الاقتصادي ديال 6% اللي وعدتو بها المواطنين في البرامج الانتخابية ديالكم و4% اللي صرحتو بها في التصريح الحكومي، و3.2% اللي شهر من وراها جات في قانون المالية اليوم جميع التقارير الدولية تؤكد أننا بعاد عليها وأن نسبة النمو في ظل الظروف الحالية ما غادش تجاوز 1.5% و2%.

كنساءلوكم، السيد رئيس الحكومة، واش بهذه النسب هاذو غادي تقدرو توفيو بالمليون فرصة شغل دائمة جديدة اللي واعدتو بها المواطنين؟ اللي احنا فاش اعلنتو عليها كانت في النظر ديالنا قليلة، باش تعوض آلاف فرص العمل الضائعة إبان جائحة كورونا باش تستوعب الخريجين الجدد، باش تقدر تلتفت للعاطلين بالتقادم اللي عندنا بزاف في بلادنا.

كنا متفقين، السيد رئيس الحكومة، على أن المنظومة البنيوية لقطاع الوظيفة العمومية عاجزة عن خلق مزيد من الوظائف وهاذ الشي قلناه لكم فاش كنتو إبان الحملة الانتخابية كتواعدو آلاف أطر الأكاديميات الجهوية للتعليم بالإدماج الفوري في سلك الوظيفة العمومية.

إن توسيع قاعدة التشغيل لا يمكن أن يتحقق بمبادرات ظرفية عابرة تفتقد إلى ضمانات الديمومة من قبيل برنامجي "أوراش" و"فرصة"، وهنا نسجل في السياق بعض ملاحظاتنا عليهما:

أولا، برنامج "أوراش" في نظرنا ما هو إلا إعادة إنتاج مرتبكة لبرنامجي التعاون الوطني والخدمة المدنية.

السيد رئيس الحكومة،

انتوما تتعرفو مزيان أن مسألة طرح السيولة في السوق بدون أهداف لإنتاج قيمة مضافة ما هي إلا إنتاج قيمة إضافية من التضخم اللي بلادنا هذه السنة بلا شك غادي تعرف فيه قيمة قياسية، ولهذا في نظرنا كان بالإمكان وقبل ما تشرع الحكومة في توزيع هذه المنح اللي هي في الأصل من مداخيل دافعي الضرائب تدار واحد التقييم واحد دراسة المشاريع والعمل على انتقاء الأجود منها والمدر للقيمة المضافة والعمل على انتقاء برامج التقائية.

ثانيا، برنامج "فرصة" وحتى هنا، السيد رئيس الحكومة، نسائلكم أشنو هو الفرق بين هذا البرنامج اللي في نظركم ضخم مع برنامج ديال "المقاول الذاتي" و"انطلاقة"، اللي مع الأسف ما حققوش الأهداف ديالهم.

تقدرو تجاوبونا، رئيس الحكومة، أن فرص التمويل وظروف التمويل مختلفة، ولكن بالمرجعية الاقتصادية والمالية ديالكم كتعرفو أن التمويل ماشي هو كلشي لإنشاء وإنجاح مقاولة، احنا اليوم كنا كننتظرو منكم أنكم بالطبع بمواكبة هذا التمويل هذا تكون هناك واحد الثورة في المناهج التكوينية والتعليمية ديالنا باش نزرعو في الشباب الصاعد روح إدارة الأعمال، وأنكم تعطى الإمكانيات اللازمة للمراكز الجهوية للاستثمار باش اللي تسير هذه المشاريع بلا مركزية تامة بالنظر إلى خصوصيات واحتياجات ديال كل جهة.

السيد رئيس الحكومة،

لمعالجة هذه المعادلة الصعبة نظن أنه ليس أمامكم إلا خيارات محدودة، عنوانها الواقعية السياسية وفتح ملفات الإصلاحات المؤسساتية ذات الصلة بالحكامة وتجفيف منابع الريع وإيجاد حلول لخلق الثروة بدل الاكتفاء بتوزيعها، ومنها على سبيل الذكر:

- ✓ بناء إطار تشريعي جديد كفيل بتجويد مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار وتحسين أداء القطاعات العمومية ذات الصلة؛
- ✓ ثانيا إصلاح جذري للنظام الضريبي والجبائي وفق مقومات التمييز المجالي والقطاع الإيجابي؛
- ✓ ثالثا، الرفع من نسبة الأفضلية الوطنية لفائدة المقاولة والمستثمر الوطني الصغير والمتوسط؛
- ✓ رابعا، التعجيل بتفعيل مخطط تمكين الجهات من اختصاصاتها الذاتية والذي بلورته الحكومة السابقة وكذا أجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري؛
- ✓ خامسا، إصلاح عميق للنظام البنكي وإضفاء طابع المقاولة المواطنة على مختلف مؤسسات التمويل؛
- ✓ سادسا، وضع منظومة تشريعية جديدة للعقار، بغية توفير الوعاء العقاري الملائم لاحتضان الاستثمارات العمومية والخاصة والتفكير في إدماج أراضي الأحباس وأراضي الجموع في هذا الإطار مع مراعاة مصالح ذوي الحقوق.
- ✓ سابعا وأخيرا، تجاوز المقاربة القطاعية الضيقة في برمجة الاستثمار العمومي والوفاء بالالتزامات السابقة، بدل رهنها بالولايات الحكومية وجعلها رهينة بتغيير الحكومات على غرار ما يعرفه قطاع التعليم العالي وقطاعات أخرى.

إننا نعتبر أن سيرورة المؤسسات يجب أن تبقى دائما وأن الأشخاص هم زائلون.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد استمعنا بإمعان لجوابكم، السيد رئيس الحكومة، والذي بسطتم من خلاله الخطوط العريضة لعمل حكومتكم في ملامسة شقي سؤالنا.

واسمحوا لي أن أعبر لكم عن خيبة أملنا في ما سمعناه من رؤية هشة لا تسعفها مؤشرات المرحلة ولا الاختلالات الضاغطة على التوازنات الماكرو اقتصادية التي فرضها السياق الدولي، وهو نهج مغرق في الطوباوية، سبق وأن نبهنا له بمناسبة مناقشة التصريح الحكومي، وعبرنا عن كون الفرضيات التي أسس عليها فرضيات هشة وغير واقعية، خاصة في فترة اللا يقين التي صيغ إبانها، وها نحن اليوم نعيد الكرة، ونقول بأنه بالقدر الذي لن نسمح للحكومة بالاستسلام لنسق تبرير كل مظاهر الفشل التدبيري وعجزها عن إبداع حلول خلاقة وذات أثر لمواجهة تداعيات الوضع الدولي على اقتصادنا الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين، بقدر ما سنسعى لتعرية مكامن الخلل في كل الصور الوردية التي ترسمونها وكل الشعارات التي تسوقونها، والتي لم يلمس منها المواطن المغربي إلا غلاء المعيشة واتساع رقعة الفقر والهشاشة وضياع حقه في العيش بكرامة، بعدما صدق برامجكم الانتخابية وأن 2500 درهم شهرية على مرمى حجر من جيبه.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين ندرك أهمية وارتباط قطاع التشغيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وندرك بعض المجهودات الحكومية على قلتها في هذا الإطار، غير أنها لم تستطع، مع كامل الأسف، مواجهة الإكراهات القاسية والاختلالات الجوهرية التي تعرقل النمو الاقتصادي ببلادنا؛ زد على هذا غياب تام لأية إجراءات مؤثرة من شأنها أن تسعف سياسة التشغيل وتضمن جودتها وفعاليتها.

ويمكن القول بأن السياسات العمومية المتبعة اليوم في مجال التشغيل تفتقد للبعد الإستراتيجي الذي يربط معالجة قضايا الشغل بالمنظومة المجتمعية برمتها، سواء على مستوى التنمية الاقتصادية أو السياسة السكانية أو تطوير منظومة التربية والتكوين.

كنا نتمنى مع تداعيات الأزمة أن تقوم حكومتكم بمضاعفة الجهود للتغلب عليها وسن سياسات وإستراتيجيات تعتمد بالأساس مكافحة معضلة البطالة والانخراط في دينامية إصلاحات ماكرو اقتصادية وقطاعية، هيكلية وقانونية، يواكبها مجهود مالي على مستوى الاستثمار العمومي ودعم الاستثمار الخاص، لكننا لم نرى غير اضطراب في الرؤية الحكومية المتعلقة بإشكالية التشغيل، باعتماد تصور ملتبس، يهدف إلى الحد من التوظيف في القطاع العام وعجز القطاع الخاص على امتصاص البطالة ودعم سوق الشغل، وكذا معانقة التصورات الترقيعية وغير الشفافة ولا تضمن تكافؤ الفرص بين المغاربة كبرنامج "أوراش"، وهو ما سيؤشر على عدم القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة في برنامج العمل الحكومي.

لقد التزمتم، السيد الرئيس، أمام المغاربة بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات، لكن المتتبع للشأن الاجتماعي يصاب بخيبة أمل كبيرة جراء محدودية تأثيرات الإجراءات الحكومية في هذا المجال، إن لم نقل انعدامها، فالمغاربة وخصوصا الطبقات الفقيرة والمتوسطة لم تشعر إلى حد الآن بتغيير ملموس في حياتها المعيشية اليومية، ولم تلمس بعد بالرقي الاجتماعي المنشود الذي وعدت به الحكومة في برنامجها، بل بلغ بالحكومة الأمر إلى حد التراجع عن مجموعة من المكتسبات الاجتماعية، لعل أبرزها الزيادة في المحروقات وانعكاسها على باقي المواد الغذائية التي عرفت أسعارها ارتفاعا مهولا، اكتوى بنارها الفقراء والمساكين والأرامل، ولم تسلم من لهيبها حتى الطبقات الوسطى.

أيضا، لابد من الإشارة إلى المدخل الاجتماعي لتقوية الاستثمار والتشغيل، والذي يتمثل أساسا في الحوار الاجتماعي المنتج والفعال الذي يجيب على التطلعات الحقيقية للشغيلة المغربية، وهو ما لم يتحقق بعد، ونسجل في هذا الإطار رفضنا لمخرجات ما أعلنتم عنه في حواركم الإقصائي، والذي خلف تذمرا واسعا في صفوف الشغيلة المغربية.

السيد الرئيس،

كثيرة هي الانشغالات التي يمكن استعراضها في هذا الباب، لكن الأكيد هو أن ما استعرضناه عليكم من ملاحظات ومؤاخذات نابع من غيرة وطنية صادقة ومن حرص على نبل السياسة في الممارسة والأهداف، وهو حرص مشفوع بقراءة واضحة ومرجعيات أوضح، لا يمكن أن تتعايش مع التردد والتشويش إن في البرامج أو المنطلقات أو التوقع، وهو ما يجعلنا اليوم أكثر حذرا في تلقي ما بشرتمونا به من وعود، نرجو ألا تنهجوا فيها نهج عرقوب.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا يمكننا إلا التنويه بجواب السيد رئيس الحكومة، وهو جواب يعكس قدرة الحكومة على حل هذه المعادلة وغيرها من المعادلات المطروحة على أولويات العمل الحكومي في الفترة الحالية، رغم السياق الدولي الصعب ومخلفات الجائحة التي ما زالت تلقي بظلالها على العديد من الاقتصادات الوطنية.

السيد الرئيس،

حسنا فعل مجلسنا الموقر عندما اختار موضوع "معادلة الاستثمار والتشغيل" لجلستنا هته، وهو اختيار يؤكد حرص جميع مكونات المجلس على طرح القضايا الكبرى التي تشغل بال المواطنات والمواطنين، بعيدا عن النقاشات الجانبية، وهذا أمر يحسب لمجلسنا الموقر.

ويهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وتفاعلا مع جواب السيد رئيس الحكومة، أن نبدي الملاحظات التالية:

أولا، ولأن المناسبة شرط، كما يقول الفقهاء، لا يمكننا والطبقة الشغيلة المغربية التي خلدت قبل أيام على غرار مثيلاتها اليوم العالمي للعمال فاتح ماي، إلا التعبير عن تقديرنا البالغ لعطاءات الشغيلة المغربية ونضالاتها وتضحياتها، سواء في القطاعين العام والخاص.

ونود هنا التأكيد أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سيظل إلى جانب الشغيلة بنفس القيم والمبادئ التي عاهد عليها بالصدق والشفافية والوضوح والواقعية وتغليب المصلحة العليا للبلاد بمنطق الشراكة مع باقي الفرقاء وليس بمنطق الصراع.

وفي هذا الإطار، فإن توقيعنا على اتفاق وميثاق الحوار الاجتماعي جاء بعد تجاوب الحكومة مع جزء كبير من مطالبنا التي تضمنتها مذكرتنا المطلبية التي وجهناها لها، وهو اتفاق مهم وفي صالح الشغيلة، ونهئ الحكومة وباقي الشركاء عليه وندعو إلى التنزيل الأمثل لمضامينه.

ثانيا، لا يمكننا إلا التنويه بمختلف البرامج والمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ تنصيبها، سواء المتعلقة بتشجيع وتحفيز الاستثمار أوذات الصلة بمحاصرة البطالة وتوفير فرص الشغل للشباب العاطل، سواء ما يتعلق ببرنامجي "أوراش" و"فرصة"، حيث تؤكد الأرقام والإحصائيات أن الطلبات المقدمة في إطار هذين البرنامجين جاءا في الوقت المناسب، وسيكون لهما بإذن الله وقع على واقع سوق الشغل بالمغرب.

ثالثا، السيد رئيس الحكومة، نحن نعتبر أنه من المهم التعاطي اليوم الظرفي والآني مع الإشكاليات التي يطرحها التشغيل في بلادنا، بيد أن العولمة وتداعياتها والتحولات الدولية الراهنة والآثار التي سوف تفرزها على الاقتصاد العالمي، يفرض علينا وفي إطار التفكير الإستراتيجي العمل على وضع الآليات والرافعات الأساس لمواكبة التحولات التي سيعرفها سوق الشغل على الصعيد العالمي، وذلك حتى لا يواجه شبابنا بعد 20 و30 سنة ذات الإشكاليات التي يواجهونها اليوم في الولوج إلى سوق الشغل.

رابعا، من نافلة القول التذكير اليوم بأن ثمة مداخل حاسمة في

النهوض بالتشغيل يأتي في مقدمتها الاستمرار في إصلاح التعليم بجميع مستوياته، في إطار التنزيل الأمثل والتشاركي مع الشركاء الاجتماعيين للقانون الإطار، ثاني تلك المداخل هي تنفيذ دقيق للاستراتيجية الجديدة للتكوين المهني وفق إيقاع يواكب التحديات المتزايدة.

خامسا، فيما يتعلق بالنهوض بالاستثمار والرفع من معدلاته مع تنويهنا بكل القرارات والمبادرات التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار، فإننا نعتبر بأن العمل يجب أن يتوافر للتغلب على الإشكاليات الهيكلية، ومن ذلك ما يرتبط بتحسين مناخ الأعمال ومواجهة المشاكل المرتبطة بالعقار، بالإضافة إلى إعداد وتكوين الأيادي العاملة في التخصصات التي تحتاجها المقاولات، هذا بالإضافة إلى تيسير سبل الوصول إلى التمويل.

السيد رئيس الحكومة،

نحن على قناعة راسخة بأن أحد مداخل حل هذه المعادلة التي استعصت خلال العشرية الماضية هو ما يرتبط بدور القطاع البنكي والذي وعلى الرغم من أرقام معاملاته المهمة إلا أن مستوى تمويل النسيج المقاولاتي مازال دون طموحاتنا، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، ولقد كشف الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية السابقة هذه المعضلات، ولا حاجة لنا في التفصيل فيها.

سادسا، واهم من يعتقد بأن حل معادلة الاستثمار والتشغيل يهم الحكومة فقط بمنطق قوله تعالى: "**فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون**" صدق الله والعظيم.

بل إن مسؤولية جماعية، لذلك ما فتئنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ندعو إلى الوطنية الاقتصادية، ومن أوجهها الملحة اليوم هو أن يضاعف القطاع الخاص مساهماته، وكلما أمكنه ذلك، في المجهود الوطني الكبير المبذول للتخفيف من تداعيات الجائحة ومن تأثير التحولات الدولية الراهنة على القدرة الشرائية، سيما للفئات الهشة والفقيرة، في حرص تام وشديد على صون حقوق الشغيلة المغربية.

ختاما، إن شعور العديد من الشباب بثمار المجهود التنموي الكبير الذي لا شك أن بلادنا عرفته في العشرين سنة الماضية سيظل مؤجلا ما لم ينخرط الجميع في المجهود الوطني الإصلاحي لجعل الاستثماري العمومي والخاص مدخلا حاسما لمحاصرة البطالة وتوفير الشغل وضمان الكرامة والعيش الكريم في وطن يسع الجميع دون إقصاء ولا تهميش.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل المساهمة في هذه الجلسة الدستورية المتعلقة بالسياسة العامة للحكومة، خصوصا في هذا الموضوع الذي يشكل أحد الركائز الأساسية للنموذج التنموي الجديد لبلادنا.

ورغم الظرفية الصعبة، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن قرار رئيس الحكومة المتعلق بأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات، والمذكرة المتعلقة بالصفقات العمومية والتي استقبلتها المقاولات بارتياح كبير، دون أن ننسى الالتزام القوي للحكومة خلال فترة الجائحة عبر دعم المقاولات من خلال مجموعة القروض المضمونة، على غرار: (Damane Oxygène) و(Damane Relance)، وعلى تشجيع المقاولات جد الصغرى والمقاول الذاتي عبر انطلاقة (Intilaqa) وكذا برنامج "فرصة".

السيد رئيس الحكومة،

انطلاقا من الالتزامات الحكومة والإشارات الإيجابية المقدمة بشأن تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، وضع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ضمن أولوياته 10 تدابير لإنعاش الاقتصاد الوطني، والتي نعرضها عليكم وفق المحاور التالية:

1- تحفيز الاستثمار المغربي، من خلال تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار كجزء من تنفيذ استراتيجية الدولة لتشجيع الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني؛

2- تنزيل ميثاق الاستثمار، والذي نأمل في تنزيل مضامينه وإخراج مختلف النُصوص التشريعية المرتبطة به في أسرع وقت، وفي هذا الإطار أود أن أؤكد عن التزامنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتعزيز الاستثمار الخاص وتحويل نسبة الاستثمار المقدرة حاليا بـ 35% من الاستثمار العام إلى نسبة 65% بحلول سنة 2026، ولأجل ذلك فإن تسريع رقمنة الاقتصاد وتبسيط المساطر الإدارية سيساهمان في الإسراع في بلوغ هذا التحدي، وسيتيح لنا التركيز في الوفاء بما نحسن الاشتغال عليه: الاستثمار وخلق فُرص الشغل؛

3- تقوية القدرات التنافسية للمقاولات الوطنية في مواجهة المنافسة العالمية: بحيث تعاني المقاولات المغربية من ارتفاع المنافسة العالمية، إما بسبب بعض الاتفاقيات غير المتوازنة أو الحواجز غير الجمركية (les barrières non tarifaires)، وفي هذا الإطار، يتعين

خفض تكاليف الإنتاج من خلال تسريع التحرير المتحكم فيه لقطاع الكهرباء والخفض من كلفته وتطوير الطاقات المتجددة، والتقليل من انبعاثات الكربون في قطاع الصناعة؛

4- مواصلة تنفيذ قانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وهيكلة منظومة الجبايات المحلية من خلال تخفيض الضرائب المتعددة وتقليصها إلى ضريبتين رئيسيتين:

- الضريبة على العقارات؛

- الضريبة على النشاط الاقتصادي؛

- البحث والابتكار: من خلال تشجيع جهود البحث والابتكار داخل المقاولة.

6- الإسراع في إصلاح منظومة الصفقات العمومية: وفي هذا الإطار فإننا نثمن ما جاء به مشروع المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية فيما يخص تيسير وصول المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة إلى الصفقات العمومية، وتَشْجيع الإدماج المحلي؛

7- مأسسة الحوار الاجتماعي والتنزيل الفعلي لورش الحماية الاجتماعية: أود التأكيد على أننا، وإلى جانب شركائنا في المركزيات النقابية، وبِروح المسؤولية والثقة، قادرين على تنزيل ميثاق الحوار الاجتماعي بالشكل الذي يحقق مصلحة بلادنا؛

8- العمل على تطوير منظومة التكوين من خلال ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل والاهتمام بجودة التكوين والانفتاح على اللغات والمهارات والتكنولوجيات الحديثة؛

9- تشجيع علامة "صُنِع في المغرب" مع دعم المقاولات المغربية من خلال تعزيز الأفضلية الوطنية؛

10- وأخيرا: التسريع بإخراج القانون المتعلق بآجال الأداء.

السيد رئيس الحكومة،

أود في الختام، أن أؤكد لكم عن التزام الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالعمل مع الحكومة على تنزيل وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

<u>المستشارة السيدة أمال العمري:</u>

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بداية، لابد من أن نشيد بمخرجات الحوار الاجتماعي اللي طبعا كان الاتحاد المغربي للشغل فيها فاعل أساسي؛ صحيح أنها لا ترقى إلى تطلعات الطبقة العاملة كاملة، ولكن أنتم تعهدتم بجولات حوار أخرى وباب الثقة والمأسسة مفتوح.

السيد رئيس الحكومة،

لقد وضعتم الأصبع على المفارقة الغريبة اللي كاينة ما بين حجم الاستثمارات في بلادنا وعلى مردوديته الضعيفة على الواقع المعيشي للمغاربة وعلى التنمية بصفة عامة، وبالفعل كاينين دول - وهاذ الشي جاء في التقرير ديال بنك المغرب - دول اللي عندها نفس حجم الاستثمارات ولكن عندها معدل أو نسبة نمو مهمة بالنسبة لنا احنا، وبالتالي فهاذ النسبة ديال النمو اللي نحققها واللي تقريبا ما تتفوتش واحد 3.6% بالنسبة لهاذ العشرية الأخيرة، ما تتقدرش تمكننا من امتصاص البطالة التي ضربت أطنابها بنسبة 12.5% هاذ السنة.

أزمة التشغيل، السيد رئيس الحكومة، معضلة بنيوية وهيكلية في بلادنا زادت الجائحة من حدتها فارتفع عدد العاطلين إلى 1.534.000شخص بزيادة 242.000 عاطل وفق المندوبية السامية للتخطيط، تتصدر القائمة ديالها فئة الشباب، خاصة الحاصلون على شواهد جامعية ثم النساء، وقد فقد 750.000 منصب شغل جراء الإغلاقات والتسريحات العمالية نتيجة تضرر العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتقليص العمل في القطاع الفلاحي بسبب الجفاف وتوقف التوظيف في القطاع العام، بحيث بالكاد يتم تعويض المحالين على التقاعد.

السيد رئيس الحكومة،

تعهدتم في إطار البرنامج الحكومي بوضع سياسة هيكلية تعتمد في مقاربتها في التشغيل على الاستثمار والتزمتم بإحداث مليون منصب شغل خلال هذه الولاية ورفع نسبة تشغيل النساء من 20% إلى 30%، واحنا ننوه باللجنة اللي غادي تشكلوها بالنسبة لهاذ المحور، وبهاذ الصدد كنأكدو، السيد رئيس الحكومة، في الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة إعادة النظر في التوجهات والمنطلقات التي تتحكم في رسم سياسة استثمارية في بلادنا، التي تركز على الرفع من الصادرات على حساب الطلب الداخلي، ما قد يؤثر على الأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية لبلادنا.

كما نؤكد على ضرورة التركيز على نوع الاستثمار بدل كمه، فالاستثمار في البنيات التحتية مثلا ما عندوش نفس الأهمية أو القدرة التشغيلية بحال الاستثمار في القطاع الصناعي وكذلك نستبشر خيرا بـ 400.000 منصب شغل اللي التزمتو باش تخلقوها في القطاع الصناعي.

كذلك، نؤكد على تعزيز وظيفة الدولة في تحقيق التنمية المستديمة بإحداث المرافق الأساسية اللي كتستافد منها مختلف الفئات الاجتماعية والتي تتطلب تطوير وثيرة الاستثمارات العمومية والسهر

على إنجازها، علما بأن نسبة الإنجاز ما كتفوتش 70% عموما، كذلك وعلى التناسق ديالها، على أن يضطلع القطاع الخاص بدور تكميلي، وأي تقليص، السيد رئيس الحكومة، للاستثمارات العمومية قد يؤثر سلبا على مقومات الدولة الاجتماعية.

صحيح أنكم أطلقتم عدة برامج (volontariste) لتنشيط سوق الشغل ودعم الإنعاش الاقتصادي بحال "أوراش" لخلق 250.000 فرصة عمل على مدى سنتين لفائدة من فقدوا عملهم بسبب الجائحة، لكن هذه الفرص مؤقتة، هشة ولا تحقق الاستقرار ولا تضمن حقوق الشغلية، علما أن هؤلاء العاملات والعمال راكموا تجربة وخبرة يمكن استثمارها.

وبالنسبة لبرامج دعم المقاولات الصغرى والمقاولين الذاتيين، بعضها علاوة على كونه حسب بعض المختصين استنساخ لتجارب سابقة أو قائمة كـ"فرصة" مثلا، فقد تحذو هذه البرامج حذو سابقتها كـ"مقاولتي" و"المقاولين الشباب"، لذلك فالحكومة مطالبة باتخاذ إجراءات مواكبة، كالتكوين والإرشاد والكوتشينغ حتى لا تبقى هكذا برامج مجرد رهانات على مقاولين افتراضيين، (des entrepreneurs par défaut) ولكي لا تذهب تمويلات الدولة في مهب الريح.

وفي هذا المجال، على الحكومة كذلك القيام بإصلاح حقيقي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (l'ANAPEC[1]) التي أصبحت وكالة للتشغيل المؤقت وترسيخ الهشاشة بتمويل من المال العام.

كذلك، لابد من إرساء التنسيق بين كل المتدخلين في العملية الاستثمارية كمكتب التكوين المهني والمراكز الجهوية للاستثمار والأبناك.

السيد رئيس الحكومة،

الوضعية الاجتماعية ببلادنا تتطلب في نظر الاتحاد المغربي للشغل برنامجا استعجاليا لإنعاش التشغيل على غرار "خطة مارشال"، ما يستوجب:

- تعبئة كل القطاعات المنتجة؛

- تعبئة شاملة للموارد؛

- إرساء الالتقائية والانسجام بين البرامج القطاعية؛

- إصلاحات هيكلية جبائية كذلك، من ضمنها كذلك إصلاحات في اتجاه الحكامة ومحاربة الريع من أجل تحقيق نسبة نمو لا تقل على 6% باش نقلصو الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

- إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية الموجهة للسوق الداخلية، فدعم المقاولة في نظرنا يمر عن طريق دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتوسيع الطبقة المتوسطة للرفع من الطلب الداخلي؛

- فرض تعهد المستثمرين بالتزاماتهم الاجتماعية واحترام حقوق العمال وتوفير شروط العمل اللائق؛

- إدماج القطاع غير المهيكل وهو أكبر مشغل في النسيج الاقتصادي الوطني عبر التسريع بتفعيل ورش الحماية الاجتماعية، بدءا بالتغطية الصحية الشاملة؛

- تعزيز دور الدولة في تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني؛

- تحفيز القطاعات المستقبلية والواعدة كالاقتصاد الأخضر واقتصاد المعرفة؛

- التوزيع العادل للاستثمار بين مختلف الجهات وإرساء القرى المهنية وتوسيع الاقتصاد التضامني.

وفي الأخير، فإن إنعاش التشغيل وتحقيق الإقلاع الاقتصادي لن يتأتيا إلا بتأهيل العنصر البشري وإصلاح منظومة التعليم وتوسيع العرض التكويني والرفع من نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي واعتماد الحوار الاجتماعي المأسس والمسؤول.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنويه وشكر خاص باسم كل مكونات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ليس فقط على إجابتكم المستفيضة، بل أيضا على ما تبذله الحكومة من مجهودات لتحقيق الإقلاع الاقتصادي رغم تداعيات أزمة كورونا وتداعيات الوضع العالمي والدولي المقلق.

نحن في هذا البلد المستقر، دائما نتجاوز الصعاب ونرفع التحديات بتضامننا وتآزرنا شعبا ومؤسسات، إلا أنه من باب المسؤولية الملقاة على عاتقنا كمنتخبين، وجب علينا أن نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، إلى ما يلي:

أنتم، السيد رئيس الحكومة، أكثر الملمين بواقع الحال بالعالم القروي وما يعانيه شباب وشابات القرى والبوادي المغربية من البطالة ونقص في فرص الشغل، وعدم استقرارها، نظرا للارتباط الكامل للعالم القروي بالفلاحة، لذلك نقترح عليكم، السيد رئيس الحكومة، إيجاد صيغ تحفيزية خاصة لاستيطان بعض الصناعات والأنشطة غير الفلاحية بالقرى والبوادي، من أجل خلق دينامية جديدة تحفز التشغيل وتضمن للشباب بالعالم القروي الاستقرار وتجنبه آثار الهجرة

[1] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

بكل أنواعها وتضمن له قوته اليومي وتحميه من انعكاسات الجفاف.

إن استيطان بعض الاستثمارات والصناعات ببعض المناطق يرتكز بالأساس على توفير العقارات والتجهيزات والبنيات التحتية الأساسية، وفرص العمل المتاحة لا تتناسب ومؤهلات وتكوينات شباب العالم القروي، مما يستدعي معه جلب يد عاملة من جهات أخرى، مثلا المنطقة الصناعية الحرة أولاد بورحمة، إقليم القنيطرة، فرص الشغل تبقى حكرا على النساء فقط، أو لفائدة الشباب من خارج المنطقة بحجة أنهم لا يتوفرون على مؤهلات، في غياب سياسة محلية للتكوين تتماشى ومتطلبات المعامل المتواجدة بهذه المنطقة الصناعية.

وجود صعوبات في إيجاد عقارات لاحتضان استثمارات فلاحية وصناعية، بحيث أنه في بعض الأحيان ثمن العقار المحتضن للمشروع وتصفيته يوازي القيمة التقديرية لإنجاز المشروع نفسه، لهذا وجب التفكير بل الشروع في إصلاحات جوهرية للقطاع العقاري وتعبئة الأرصدة العقارية لفائدة الاستثمار الحقيقي المنتج للشغل، والذي يعود بالنفع على الشباب الباحث عن الشغل.

فيما يخص مجال تحفيز التشغيل الذاتي وتشجيع المقاولات الصغرى، هناك عدة إشكاليات، أولها تتعلق بالصعوبات التي يواجهها الشباب في الحصول على التمويل، نحن ننتظر الكثير ونأمل كل الخير فيما سيحققه برنامج "فرصة" من نتائج في تشجيع الاستثمار، ولاسيما في أوساط الشباب، لكن يبقى التساؤل، السيد رئيس الحكومة، عن طريقة تسجيل وتيسير ولوج هذه المقاولات الصغرى الشبابية إلى السوق والمنافسة، لاسيما المشاركة بالصفقات العمومية، ولذلك نقترح إيجاد آليات فعالة لمواكبة هذه المقاولات الصغرى الشبابية وتيسير مأموريتها لولوج عالم الشغل والمشاركة بالصفقات العمومية، وإن اقتضى الأمر التنصيص على تخصيص حصص لفائدة هذه المقاولات من الصفقات وعروض الطلبات العمومية، حتى في التصدير والولوج إلى الأسواق الخارجية.

السيد رئيس الحكومة،

هناك الكثير نود تقاسمه معكم، خاصة في هذا الموضوع المرتبط بإنعاش الاقتصاد والتشغيل، بل هو صمام الأمان للسلم الاجتماعي.

وفقكم الله ووفقنا جميعا لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعتبر الشغل من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه المدخل الأساسي لباقي الحقوق بالنظر للأهمية البالغة التي يكتسيها مجال التشغيل وحساسيته وانعكاسه المباشر على حياة المواطنين ومستواهم المعيشي وأوضاعهم الإنسانية، فهو أساس الحياة الكريمة، لكن السياسات الاقتصادية والاستثمارية ببلادنا ظلت غير قادرة على خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من الباحثين عن فرص الشغل، وضع تعمق نتيجة تداعيات الأزمة الوبائية وارتباط الوضع الاقتصادي بالتساقطات المطرية واللايقين في معدلات النمو المبرمجة، ناهيك عن تصاعد حدة الأزمة الاجتماعية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية ومعدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى ما يقارب 18% بالمجال الحضري.

إن إشكالية التشغيل ببلادنا تعود لأسباب بنيوية مرتبطة بطبيعة النسيج الاقتصادي وبالاختيارات والتوجهات الاستراتيجية السائدة منذ عقود وضعف ملاءمة السياسات والتحولات الحاصلة والمرتقبة والمتصلة بالانتقال الطاقي والتكنولوجي والبيئي.

بالإضافة إلى عدم ملاءمة الاستراتيجيات الاستثمارية لمخرجات التعليم والتدريب والتكوين الاندماجي واكتفاء القطاع الخاص بدور المستفيد من الطلب العمومي، فرغم الحجم المهم للاستثمار ببلادنا، والذي يشكل الاستثمار العمومي الجزء الأكبر منه، يظل السؤال المطروح حول آثار هذا المجهود العمومي على معيش المواطنين ومساهمته في الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث أن يعد التشغيل إحدى أهم المرتكزات لتحقيق ذلك، إلا أن نسبة خلق فرص العمل تبقى ضعيفة جدا بالمقارنة مع العدد الهائل للوافدين على سوق الشغل، أكثر من 350 ألف سنويا.

كنموذج على ذلك، نذكر أن 46 مشروع استثماري صادقت عليه لجنة الاستثمارات في اجتماعها الخامس، في ظل الحكومة الحالية، يتوقع أن تحدث فقط 5400 فرصة عمل، بالإضافة إلى أن أغلب مناصب الشغل التي يتم إحداثها لا تتوفر فيها شروط العمل اللائق.

جوابا على هذا الوضع الإشكالي، أعلنت الحكومة عن إطلاق برامج "أوراش" و"فرصة" التي تبدو لنا أنها محكومة بمنطق الاستهداف الكمي لإعادة انتشار الهشاشة والحرمان والفقر المقنع وعدم احترام الحق في العمل اللائق للجميع، وهي في تقديرنا توصيف دقيق للعجز في إبداع وإنتاج برامج بأفق التحول والانتقال العادل إلى اقتصاد متنوع عمومي، خاص وتضامني وبيئي، يحقق التنمية المستدامة التي محورها الإنسان والضامن للحق في العمل اللائق.

لذا، ندعوكم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى:

أولا، إطلاق برنامج وطني للتدريب والتكوين الإندماجي لإخراج

الشباب من منطق الإعالة والمقاربة الإحسانية والهشاشة الشغلية، إلى منطق الحق في العمل والحق في خلق المبادرة الإنتاجية، في إطار تفعيل الانتقال إلى مهن التحول الطاقي والتكنولوجي والبيئي والمائي المسنود ببرامج كثيرة في الاستثمار العمومي أو المختلط؛

ثانيا، تطوير الاختيارات الإستراتيجية للتنمية المستدامة من خلال الاستثمار العمومي والخاص وتعزيز ارتباطها بمنظومة التدريب والتكوين الاندماجي؛

ثالثا، دعم الشباب الباحثين عن العمل من خلال تخصيص منحة لهذا الغرض وتفعيل آليات مواكبتهم وتأطيرهم؛

رابعا، ربط الاستثمار العمومي وجميع أشكال الدعم العمومي والصفقات العمومية باحترام القوانين الاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

كنظن بأننا متفقين من خلال البرنامج الحكومي على أنه مركزية التشغيل في السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي هاذي مسألة.

ولكن السؤال اللي بغيت نطرح اليوم، السيد رئيس الحكومة، واش مدونة الشغل وهاذ الإطار التشريعي اللي كنشتغلو فيه اليوم قادر على أن يحقق هاذ المركزية للتشغيل؟

أولا، المدونة ديال الشغل غارقة في الشكلية، مدونة الشغل بمنطق وبفلسفة العقد المدني، عقد الشغل بحالو بحال عقد ديال الزواج الكاثوليكي الذي لا يقبل الطلاق، مدونة الشغل ألغت مفهوم ومبدأ حرية التعاقد ومبدأ سلطان الإرادة، أنا متفقين بأن التشغيل اليوم محتاج للاستثمار، والاستثمار محتاج للتشغيل، وهوما بجوج محتاجين ثلاثة ديال الآليات في نظري أنا وفي اعتقادنا احنا في مجموعة العدالة والاجتماعية.

- الآلية الأولى هي الآلية ديال الحكامة؛

- والآية الثانية هي الآلية ديال الرقابة؛

- والآلية الثالثة هي الآلية ديال التدخل ديال الدولة.

اليوم خصنا الحكامة في التشغيل وخصنا نشغلو الآليات ديال الحكامة، لأنه ما عندناش المشكل اليوم في البرامج، راه المغرب راه فيه نقدرو نقولو التخمة ديال البرامج، ولكن الإشكال فين كاين؟ في التنزيل، في المواكبة وفي المتابعة والمصاحبة ديال التنزيل ديال هاذ البرامج.

اليوم في الاقتصاد الوطني بغينا نقطعو مع المنطق ديال الريع والمنطق ديال الكريمة، واحد ناعس وواحد خدام عليه، بغينا نشتغلو على المنطق ديال الفلسفة والمنطق ديال المؤشرات بلا ما نغفلو المنطق ديال الأهداف.

اليوم إلى شفنا جميع البرامج اللي تدارت في المغرب هي برامج متميزة ونثمنها، ولكن راه كاين الإشكال في التنزيل ديالها، واحد العدد ديال المبالغ تتهدر، واحد العدد ديال الأموال تتهدر ولكن ما تتحققش النتائج اللي بغينا.

اليوم غادي نجي نهضر بكل موضوعية على البرنامج ديال القضية اليوم ديال توزيع السلاسل ديال الإنتاج وديال التوزيع ديالها، ما يصطلح عليه في الدارجة المغربية ب"الشناقة"، هاذو اليوم تيربحو، اليوم المنتوج تيخرج، اليوم الدلاح بـ 15 فرنك، بدرهم أقل من درهم، وتيتباع في 4 دراهم، والليمون بـ 10 سنتيم أو 50 سنتيم وتيتباع بـ 3 دراهم، شكون اللي تيربح؟ هاذ الناس واش كاين اللي تيضبط هاذ الآلية وهاذ السوق وهاذ الناس اللي كيوزعو..؟ واحد العدد ديال الأمور اللي خصها تضبط.

اليوم، بغيت نرجع للقضية ديال "فرصة"، هاذ المشروع اللي هو متميز، مشروع ديال "فرصة"، أنا أعتبره مشروع متميز، ولكن الإشكال فين كاين؟ خرج من الخيمة مايل، واسمح لي، السيد رئيس الحكومة، غادي نقولها لك بكل صدق وبكل موضوعية، لأنه الإسناد ديال هاذ المشروع لـ"شركة الهندسة السياحية المغربية" أنا في اعتقادي هذا ماشي منطقي وما شي معقول، علاش؟ لأنه بقيت تنقلب على جميع المصطلحات اللي غادي نوصف بها هاذ الشركة وما لقيت إلا المصطلح الوحيد بأنها "شركة فاشلة"، وماشي أنا اللي تنقول هاذ الشي، التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات هو اللي تيقول، هذا تقرير ديال مجلس دستوري، هذا تقرير ديال هيئة قضائية، تيقول بأن هاذ، هاذ الشركة إلى بغينها تنجح على الأقل تنجح غير في ذاك الشي اللي تدير في الهندسة السياحية، فين هو المشروع ديال البرنامج ديال سنة 2010؟ فين هو البرنامج ديال 2020؟ المشاريع كلها ما تنجزاتش، فيها اللي ما تنجز فيه حتى 1% وفيها اللي ما تنجز نهائيا، مشروع "قريتي"، مشروع "مدينتي"!

لذلك، هنا تنقولو اليوم إلى كنا غادي نكلفو شي حد وغادي نعطيو لشي حد يتكلف بشي حاجة.. احنا تنقلبو على الكفاءات ونقولو بأن الناس اللي غادي يتبعو هاذ المشروع هما الناس اللي عندهم الكفاءات وعندهم الاختصاص، ولكن فإذا بنا تنهضرو على المؤثرين، ما علاقة

المؤثرين بالمجال ديال التشغيل؟

كيما تنقولو ما علاقة مجالس العمالة؟ وقلناها والأقاليم في المجال ديال التشغيل في الأوراش؟ لأنه الإشكال فين كاين اليوم؟ الجمعيات اللي كانت تستفيد من الدعم العمومي هي نفسها الجمعيات المحترفة اللي جات عاود وتستفيد من هذا.. راه المغرب اليوم إلى بغينا باش يزيد للقدام راه ما غادي يزيد إلا بإعادة النظر في البرامج ونراقبو أي مبلغ وأي ملايير تتصرف من الميزانية ديال الدولة فين تتمشي ونواكبوها من الأول، ماشي.. احنا ما عندناش اليوم خصنا واحد الآلية ديال الرقابة، وأنا تنقول، السيد رئيس الحكومة، أنه تكون عندنا آلية ديال الرقابة كوكالة ديال الرقابة الوطنية نوحدو فيها، اليوم عندنا مفتشين في وزارة التعليم، مفتشين في وزارة الداخلية، مفتشين في وزارة المالية، لماذا لا نوحد هاذ الآليات ديال التفتيش وديال الرقابة وتكون تحت الإشراف ديال رئيس الحكومة، لأن ذاك اللي كيدير السياسة وكيدير البرنامج ما تسناش منه أنه هو يراقب راسو براسو، لا.. خص تكون آليات ديال المراقبة..

معذرة وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

للمرة الثانية أثير انتباهكم على أن هذه الجلسة هي شهرية، فقد تحولت إلى جلسة دورية كل 3 أشهر، نتمناو على أنك تجتهد باش تجي عندنا كل شهر، لأن محتاجين نناقشو معك مجموعة ديال الملفات.

بطبيعة الحال، هاذ الجلسة تتم مع احتفالات الشغيلة بفاتح ماي، واحنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغربي، بطبيعة الحال، سجلنا موقف القضية ديال الحوار، اعتبرنا على أن الحوار الاجتماعي هو طبيعة الحال فضيلة، ولكن الطريقة باش تجرى غير متفقين عليها، السيد رئيس الحكومة.

بطبيعة الحال، ما كايناش الزيادة ديال 2500 درهم اللي واعدتو بها المغاربة ديال التعليم، ما كاينش 1000 درهم للمسنين، إدماج الأساتذة المتعاقدين في الوظيفة العمومية ما كايناش، بطبيعة الحال الاتفاق ما فهش الزيادة العامة في الأجور عكس الاتفاقات السابقة.

قطاع التعليم بالرغم من الاتفاق المرحلي لازالت الاحتجاجات إلى حدود اليوم، السيد رئيس الحكومة، اليوم كاين احتجاجات في وزارة التربية الوطنية، المتصرفون التربويون المتعاقدون حاملي الشهادات، الدكاترة، اللي من طبيعة الحال ما تعلاش عن بعض المباريات التي أجريت مؤخرا.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نستغرب كيف أن النقابات أو بعض النقابات رفضت الاتفاق في 2016 واللي فيه مكتسبات أكثر من هذا الاتفاق الحالي، ثم.. – شغلي - لماذا الإصرار، السيد رئيس الحكومة، على إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اللي هو القوة النقابية الثالثة في المغرب، القطاع الخاص؟ 2350 مندوب، أقصي كذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا لم يطبق القانون التنظيمي اللي كيفصل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وجهنا لكم طعن، السيد رئيس الحكومة، وما جاوبتوناش، كما وجهنا للسيد وزير الشغل، وبطبيعة الحال احنا كننتظرو الجواب ديالكم باش نمشيو للقضاء، لأن القضاء هو اللي يمكن ينصفنا من طبيعة الحال من بعد ما لم تنصفونا أنتم السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

كشفت جائحة كورونا هشاشة بطبيعة الحال ديال العمالة بصفة عامة، يعني كاين مجموعة ديال الضحايا صحيح، لكن بطبيعة الحال أنتم، السيد رئيس الحكومة، أقبرتم "لجنة اليقظة الاقتصادية" ونطالبكم بإحداث "لجنة اليقظة الاجتماعية" لمسايرة المتضررين من الجائحة.

أيضا، الاتفاق بطيعة الحال فيه بعض الأمور اللي خصها تعجل في الاتفاقات السابقة، فين هي الدرجة الجديدة اللي كاينة في 2011؟ أين أيضا التعويض عن المناطق النائية والصعبة اللي كاينة في 2011؟ أين تعميم زيادة 400 درهم على المؤسسات التجارية اللي كاينة في 2019؟ أين التعويض عن المناطق النائية والصعبة؟

بطبيعة الحال، لابد من حماية الشغيلة كذلك المغربية، السيد رئيس الحكومة، وعموم المواطنين من ارتفاع أسعار المحروقات، أسعار المحروقات، وكذلك الغلاء ديال الأسعار، واش ما غترجعوش صندوق المقاصة؟

رجعو الدعم، إلغاء المقاصة تم بقرار، يمكنكم، السيد رئيس الحكومة، بقراربتوقيع ترجعو الدعم وتحلو المشكل، وبطبيعة الحال ما يبقاش هاذ الإشكال مطروح.

برنامج "فرصة"، برنامج "أوراش" هي مبادرة، ولكن الناس ديال "أوراش"، السيد رئيس الحكومة، لن يستفيدوا من بطاقة "راميد" (RAMED[2])..

كاين بعض الأمور سأسلمكم..

شكرا.

[2] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **Méd**icale

السيد الرئيس:

السيد المستشار شكرا.

ممنوع الحديث الثنائي، شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

الحكومة في ظرف 6 ديال الأشهر جاوبت على مجموعة من الإشكاليات، منين جينا كنا عارفين اليوم بأنه باش نواجهو هذه التحديات ونقدرو نحطو الأسس ديال النموذج التنموي خص نجيبو حلول ومقاربة غير كلاسيكية، مثلا بالنسبة للاستثمار المفارقة اللي لقينا هي أنه رغم المجهودات الكبيرة اللي تعملت في الاستثمار العمومي، الاستثمار الخاص، ما كيستغلش كل هذه الإمكانيات والعائد الاجتماعي والاقتصادي كيكون قليل، وهاذ الشي كيبان من خلال ضعف مساهمة الاستثمار في النمو وفي الخلق ديال مناصب الشغل، فهاذ الشي علاش اليوم داخل الحكومة كنوضعو أسس سياسة استثمارية مندمجة، باش الاستثمار يكون سياسة حكومية فعلية وماشي فقط تدبير ملف من الملفات.

الهيكلة الحكومية تضمنت قطاع كيختص بالاستثمار والالتقائية، وماشي غير التدبير ديالنا للاستثمار اللي بغيناه يتبدل، لكن حتى الطريقة ديال التفكير والرؤية ديالنا للاستثمار ديالنا خصو يتبدل، وهاذ الشي راه بدات تتبان النتائج ديالو لأن في ظرف 6 أشهر كانو 5 ديال المرات الاجتماعات ديال اللجنة الوطنية للاستثمار، 33 مليار ديال الدرهم، 14.300 منصب شغل ونشتغل اليوم على ميثاق كيما جات في الكلمة ديالي قبيلة جديد للاستثمار واللي تم تقديم الخطوط العريضة ديالو أمام سيدنا الله ينصرو في شهر فبراير الماضي.

هاذ الميثاق اللي عرف العديد من المحاولات ديال الصياغة، اليوم قرب يخرج وغادي إن شاء الله يمكننا أن نجعلو من الاستثمار الخاص محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك، احنا بدينا كنشتغلو على واحد المجموعة من الإصلاحات اللي هي غتوفر الظروف الملائمة لعمل الميثاق الوطني واللي كتهم التعبئة ديال العقار، إحداث المناطق الصناعية والتصريح الحكومي، قلت أننا غادي نواجهو العقد اللي كتعيق ولا اللي كتثقل المسار ديال التنمية، وقلنا غادي نحاولو نديفيسوي هاذوك (les boulons) اللي كتخلي المقاولة والمستثمر تالفين غير بين الإدارات، لذلك احنا خدامين على تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة المساطر اللي غادي يزيد من الشفافية والرفع إن شاء الله من منسوب الثقة ديال المستثمرين والمقاولين.

وكذلك، مع الإصلاحات اللي تتعرفها المراكز الجهوية للاستثمار غادي نتمكنو من تحقيق الفعالية وإنعاش الاستثمار، سواء الكبرى أو الصغرى والمتوسطة والتصور ديالنا اللي كنحاولو نوضعوه هو (One Stop Shop) هو أنه توحيد المصادر وتوحيد المخاطب والإدارة ما تكونش عائق بل محفز حقيقي ديال الاستثمار.

على الصعيد الخارجي، الحكومة اليوم كتشتغل باش توجد الظروف لجلب استثمارات اللي هي قوية، غادي نخدمو باستباقية وغادي نتسابقو باش نجيبو مزيد من الاستثمارات الخارجية، لأن الظرفية بغات هاذ الشي والعالم كيتبدل، واليوم كاينة فرص حقيقية وإعادة توطين رؤوس الأموال من بعد هذه الأزمات غادي تكون هي الرهان اللي غادي يعيش فيها العالم، واحنا إن شاء الله غادي نخرجو من هذه الأزمة وغادي ناخذو الطريق ديالنا.

المهم كما سبق لي قلت في واحد التدخل سابق أنه غادي نخرجو من الأزمة واحنا واقفين على رجلينا، وعندنا كل المؤهلات وغادي نخدمو (à plein régime) إن شاء الله باش نستغلو جميع هذه الفرص.

الحكومة في الميدان ديال التشغيل وضعت أهداف لمدة 5 سنوات باستراتيجيات قطاعية وخدمات في نفس الوقت على المدى القصير والمتوسط، ولأن الأزمة ديال كوفيد ماشي غير ضيعت مليون ديال المناصب ديال الشغل واللي الحمد لله قدرنا نتداركوها والحمد لله عاود رجعات هاذيك مليون ديال الشغل اللي كانت مشات فوقت الكوفيد، رجعنا للأرقام اللي كانت من قبل الأزمة، لكن الإشكال الكبير هو أن الأزمات المستوردة اللي كتعيش فيها البلاد ديالنا هرست الوثيرة ديال النمو ديال الشغل في المغرب، بحيث أننا اليوم بعاد على الأرقام اللي كان خص نكونو فيها لو ما كانتشاي الأزمة، فمثلا (la croissance) ديال الوثيرة العادية لنمو الشغل كان كيكون بـ 5%، وخصنا نرجعو لهاذ المستوى إن شاء الله على الأقل في السنوات المقبلة.

جبنا واحد العدد ديال الحلول لأنه فعلا أهم حاجة اللي كاينة هي الثقة، خص الثقة تكون مع الشركاء الاجتماعيين ديالنا، وخص الثقة تكون مع الباطرونا ومع المستثمرين، ملي كتكون هذه الثقة مع الحكومة الكل يشتغل بثقة وإن شاء الله والمستثمرين تيتشجعو.

فعلا، احنا عارفين بأنه الاستثمار خصو يتزاد وخصو يكون لا الاستثمار الأجنبي وبالخصوص الاستثمار المغربي اللي خصو يتشجع واللي خصو يزيد للأمام، لهذا عاملين اليوم هاذ الميثاق ديال الاستثمار اللي تنشتغلو فيه، باش نعطيو واحد الدفعة واحد (la rupture) مع الاستثمار اللي كان باش يكون ذاكشي يمشي بقوة إن شاء الله في السنوات المقبلة.

الاستثمار اللي جا.. هاذ الشي تنتكلمو عليه من بعد واحد الأزمة اللي هي أزمة كبيرة، قلنا بأنه مستوردة العواقب ديالها كبيرة، ما هي الكوفيد اللي قتل الاقتصاد (pendant) عامين راه غير طوموبيلة ملي تتخليها عامين ما خداماش راه ملي تتبغي ديماريها راه خصك شوية ديال يعني خصك الباتري وخصك هذا وخصك هذا.. وعساك اقتصاد كبير، (donc la reprise) ديال (l'économie) الحمد لله احنا قلت لكم بأنه مليون ديال (les emplois) اللي كانو ها هوما رجعو (donc) الاقتصاد ديالنا (elle a redémarré c'est une excellente chose)، وتنشوفو النشاط اللي الحمد له الناس القهاوي خدامة والحمامات خدامين واحد العدد المسائل اللي هي خدامين وهاذ (l'emploi) اللي ما تنشوفهش (tous les jours) هاذ (l'emploi) اللي ما تنشوفهش دائما راه مهم بالنسبة، (donc) خصك تديماري (l'économie)، مزيان، اللي يديماري (l'économie) تعطات هاذ الانطلاقة العالم كله ناض دقة وحدة كلشي تيشتغل (donc) ولى الطلب والعرض ولى (déséquilibré, ce qui fait) الأثمنة بدات تطلع وهاذ الشي راه بدا تيطلع في (le mois) ديال أبريل قبل كاع ما يكونو الانتخابات، بدات الأثمنة تطلع وبدات فقدان ديال واحد العدد ديال المنتوجات ما تتلقهاش حتى في السوق باش تقدر تجيبها باش تقدر تكمل، وهاذ الشي راه تيعرفوه الناس اللي تيشتغلو وخصنا نتكلمو بلغة الحقيقة ماشي بلغة الخشب، يعني مع المغاربة وغير جي ولوح المسؤولية على شي حد، خصنا نتكلمو بالمعقول باش كل واحد يفهم أشنو هوما (les enjeux).

ما جينا فين نكملو في هاذ الشي هذا حتى جات الأزمة ديال أروبا وديال أوكرانيا جيو-استراتيجية اللي عندها ماشي واحد (l'impact) كبير على الأثمنة ديال الطاقة في العالم وعلى الأثمنة ديال كذلك الحبوب وديال (les céréales) اللي تيكلفوه الغاز، اللي تيكلفو اليوم الدولة في واحد العدد ديال المنتوجات تيكلفوها أموال طائلة، هاذ الشي كله عملناه لما طلبنا (une loi rectificative).

الحمد لله أن ربي واقف مع هاذ البلاد كما دائما أنه احنا عندنا (les recettes) اللي كافيين باش نمشيو مع هاذ المرحلة هاذي، يعني ما غاديش يعني ذاك الشي (limite) ولكن احنا غادين مع هاذ المرحلة.

ثانيا، أنه ما وقفناش المشاريع اللي هي كبرى، هاذي حكومة ما جاتش وضربت في الاستثمارات اللي فاتو وجات وقالت للفلاحة غادي نحيد لها 40% وهاذ القطاع غادي نحيد له 20% وهاذي 30%، احنا بقينا في نفس الوثيرة ديال الاستثمارات، وهذا شيء اللي هو جد مهم.

وكذلك دخلنا في حوار اجتماعي بشجاعة، يعني شكون هاذ الحكومة اللي في هاذ الأزمة غادي تجي وتقلب على النقابات وهوما تيقلبو عليها ويجيو ويجلسو ويحاولو يلقاو واحد الاتفاق اللي هو أنا بالنسبة ليا اتفاق تاريخي، ماشي فقط القضية ديال الزيادات ما خصناش نبخسو هاذ العمل اللي تقام لأنه عمل اللي هو كبير ولو كنت هاذ الشي اللي وقعنا كان في الماضي راه ما كانش خصنا نوقعو هاذ الشي كله جديد يعني باش نكونو واضحين، يعني (si on n'avait pas) يعني هاذ الشي اللي وقعنا لأنه راه ما كانش في الماضي واحنا تنتحسنو واحنا غادي نعاودو نجلسو ثاني وغادي نجلسو في (juin) وغادي نجلسو في (décembre) وغادي نحاولو باش.. وما عندي ما ندير، التمثيلية هي التمثيلية 6% ديال اسميتو، أنا.. لأنه أنا باقي تنعقل واحد السيد السي.. واحد من رؤساء ديال الحكومة السابقين دائما تيكون في المجلس ديال الحكومة بأنه ما نقدرو نجلسو إلا مع الناس اللي عندهم 6%، (donc) أنا متبع هذا الطريق اللي هي مرحلة ديال التمثيلية ديال النقابات، (ce n'est pas quelque chose) ماشي هي شي حاجة اللي ضد شي واحد، احترامي وكتعرفني مع النقابات ديالكم دائما في الفلاحة كنت أشتغل بجدية وباحترام وهذا.. ولكن يعني هذا النظام.

دبا قلنا الاستثمار (la relance) خصنا نديرو إمكانيات اللي هي مهمة ديال الاستثمارات الخارجية، الداخلية نعملو (la souplesse) في (la réforme de l'administration، la reforme d'acte d'investir) كله بأنه خصو يتصلح، مزيان، ولكن احنا عارفين ملي جينا بأنه كاينة أزمة، بأنه باش تقلع الاقتصاد ديالك راه خصك تدير شوية ديال المجهود، فلهذا جبنا برنامج "أوراش"، البرنامج ديال "أوراش" اللي هو يعني برنامج أولا فيه كاع (les conditions) ديال الحماية الاجتماعية و(SMIG[3]) راه ماشي هو برنامج اللي جينا وغادي نعطيو فيه غير 1000 درهم ولا 2000 درهم للناس يعني الناس..

ثانيا، هو برنامج الناس اللي كيتشغلو.

ثالثا، ماشي برنامج ديال الدولة، اللي كتوظف الناس، هي كتشتغل مع واحد العدد ديال (les associations) ومع واحد العدد ديال الجمعيات و(les coopératives) اللي عندهم الإمكانيات أنهم يشغلو الناس في واحد الوظائف اللي غادي يقضيو فيها الغرض إما للدولة، إما لذاك الشي اللي كيعملو به، إما اللي كينتجو باش يحسنو المنتوج، ومشينا في هذا التوجه وهاذ الشي غادي يعطينا 100.000 إن شاء الله من هنا لآخر السنة غادي يعطينا 100.000 (emplois) وهذا شيء جد إيجابي لأنه هاذ الناس غادي يخدمو بـ(SMIG) غادي تعطيهم (le goût) باش يعاودو يرجعو للعمل ديالهم، يثيقو بأنه الدولة راه ماشي هي كيجي يدق على (l'ANAPEC) في سميتو، بالعكس راه الدولة تتمشي لعندو وكتقول له راه كاين إمكانيات عبر الجمعيات ديالك وهذا بأن كيمكن تشتغل ويمكن تخدم وحتى هو تياخذ شوية ديال الوقت باش يعاود ياخذ (le goût) ديالو ديال الخدمة باش إن شاء الله ملي (la machine) ديالنا تحرك، وملي الاقتصاد ديالنا يزيد القدام، وملي يكون واحد التحرك اللي هو إيجابي وتكون واحد الدينامية غادي يمكن لها تبلعو، غادي يمكن لها تاخذو معها في النشاط الاقتصادي المقبل.

البرنامج ديال "فرصة"، هو أولا برنامج ناجح، برنامج كبير اللي غادي

[3] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

يعطي يحرر الطاقات ديال واحد العدد ديال الشباب، احنا قلنا غادي تكون 10.000 ولكن غادي نعاودوه العام الجاي إن شاء الله والعام الآخر إن شاء الله وملي كنقولو 10.000 راه احنا مشينا في (le maximum) لأنه واحد العدد اللي هذا يمكن يمشيو غير 50% من الطلب أسميتو، إذن يمكن لنا نمشيو لـ 15.000 يمكن نمشيو.. كل مجموعة اللي أخذات هاذ الشي ديال "فرصة" راه يمكن تشغل 1، 2، 3، فلهذا حتى هذا (c'est un gisement) مهم ديال (l'emploi) اللي غادي يخدم الناس إن شاء الله في المستقبل.

اسمحو لي إذا جات 130.000 اللي جاوبات ديال الشباب هذا ما يمكنش نقولو برنامج ماشي ناجح، 130.000 ديال (les dossiers) اللي تحطو باش ياخذو البرنامج ديال "فرصة"، لأنه هذا كيبين بأنه هذا البرنامج هو برنامج ناجح وبغاوه الناس وفهموه الشباب، إذا تخذاو (les influenceurs) ولا هاذ يمكن، كاينة سياسة ديال (la communication) بأنه خصهم يوصلو لعند هاذوك الشباب يفهمو بأنه الأغلبية ديالهم حتى لـ 11 الليل عاد كيعمرو (le dossier) يمكن واحد العدد ديال هاذ (les dossiers) راه ما يمكنش يتقبل ولكن (c'est un programme) اللي اسمحو لي فيه (la formation) وفيه (le coaching) وفيه المتابعة وفيه القطاع الخاص وما يغيناش ندخلوه، يمكن القيادة ديالو كاينة في هاذيك الشركة ديال (la SMIT[4]) اللي تكلمت عليها، ولكن (les acteurs) ديالهم كلهم (secteur privé)، اعطيناه واحد الطبعة ديال القطاع الخاص، لأنه باش يثيقو فيك 15.000 شاب وشابة أو مواطن ومواطنة، 74% جاو من خارج المدن الكبرى، باش يثيقو فيك ويجيو يجاوبو، ويجابو في 10 دالليل وفي 11 ديال الليل، (c'est qu'il ya un intérêt, c'est que nous avons atteint la cible) ديالنا، إلى يعني باش نجيبو هاذ الشي كلو، هذا (influenceur) علاش.. هاذ الشي بقى ورانا الآن.

اللي كايهم هي النتيجة اللي وصلنا، يمكن كاين بعض الدروس اللي خصها تخذا في المستقبل بالنسبة (la communication) ديالنا، ولكن اللي تيهمنا أنه البرنامج ناجح، عندو المكانة ديالو غادي نوقفو عليه، غادي نعاونو هاذ الشباب وحتى اللي ما اخذاشاي يمكن غدا هاذ القرض ديال الشرف، هذا ماشي القرض ديال الحبس اللي قالها واحد السيد في الغرفة الأخرى، هذا القرض ديال الشرف ديال المغاربة اللي عندهم الشرف ديالهم واللي تيجيو وغادي ياخذو (un crédit) وغادي يديرو جهدهم اللي قادرين عليه باش غادي يخلصوه، إن شاء الله، في المستقبل.

واحنا غادي نتابعوهم ونواكبوهم، غادي ناخذو اللي يستحق راه ما كاينشاي الزبونية، ما كاينشاي أسميتو.. اللي يستحق واللي عنده (un bon projet) واللي عارفينو بأنه غادي يقدر بنجح (parce que le projet) ديالو (il est bon) ومتبعاه راه هو اللي غادي نعاونو، أما اللي ما عندوشاي، وما يمكنش ينجح أو جاب واحد (le projet) اللي ما واقفش على رجليه أو ما عندوش السوق ديالو راه ما غاديش تمشى الدولة، راه ماشي الدولة احنا في المكاتب ديالنا ديال (la SMIT) ولا عند الوزراء أو هذا اللي تنختارو هاذ (le projet) أو لا هذا، راه هاذ الشي كاين (des gens qui analysent) القطاع الخاص، كلشي القطاع الخاص، لأن التجربة كاينة في القطاع الخاص و(la SMIT) إلى جينا لهاذ (l'analyse) ديال (la cour des comptes) راه شحال من (entreprises) ديال الدولة فيها (la cour des comptes) غادي نوقفو، راه هاذ الشي ديال 2014، احنا اليوم في 2022.

راه نفس الشركة.. نعطيك مثال الفلاحة أنا سيرتها 14 عام، راه سيرتها بنفس الرجال، عرفتو أش كانت تتعطي من قبل وعارفتو أش ولت تتعطي من بعد، (avec les mêmes hommes, c'est une question de leadership)، يعني باش نكونو واضحين بأنه الأمور غادي تتبدل، إن شاء الله، واحنا تايقين بأنه هاذ البرنامج ديال "أوراش" غادي ينجح.

إلى اسمحتو، بغيت مرة أخرى أولا نشكر الفرقاء الاجتماعيين النقابات على الثقة، نشكر.(la COMADER[5]) وكذلك (la CGEM[6]) على الثقة ديالهم حتى هوما، لأنه حتى هوما راه لعبو واحد الدور كبير في هاذ الظروف باش تقبل 5% في العام الأول و5% في الثاني (les entreprises sont en difficulté) وصعاب وعارفين بأنهم حتى هوما خصهم يساهمو في هاذ المجهود الوطني، فهذا راه شيء جد إيجابي.

واحنا، الحمد لله، فين ما دقينا شي باب تنلقاو التجاوب لأن المغاربة عندهم غيرة كبيرة على الوطن ديالنا، اخترنا نحافظو على القدرة الشرائية وزدنا 15 مليار ديال الدرهم في المقاصة ووصلناها إلى 31 مليار ديال الدرهم، اخترنا ندعمو المقاولات بـ (TVA[7]) ذاك النهار تنهضر مع السي لقجع قال لي عيط لـ (la CGEM) قال لهم واش مزال عندهم شي (dossier)، قالو ليه ما بقاوش (les dossiers) كلشي اللي عنده شي (dossier) ديال (TVA) اللي كان تخلص.

إذن الوعد ديالنا اللي اخذيناه في هذه الظروف في هذه الظروف اللي هي صعبة، كما كان عندنا تحدي باش عجلة الاقتصاد ما توقفش في ظرف أزمات متتالية، والحمد لله، نجحنا في هاذ التحدي، واليوم جميعا خص نزيدو نساهمو ونديرو اليد فاليد باش نزيدو للقدام.

كاين يعني فـ (l'emploi) أنا بكل صراحة زعما ما عنديش إشكالية بأنه مليون هي 200 ألف في السنة، بعدا هاذ السنة أسميتو بالرغم الظروف اللي كاينة، أنا قبيلة تكلمت ليكم أنه الاستثمارات اللي توقعو لا من (la commission d'investissement) ولا (les engagements) اللي اخذا السيد الوزير ديال الصناعة والتجارة، بأنه وصلت لـ 57 ألف اللي هي توقعات ديال المشاريع اللي غادي تخرج 57 ألف (postes

[4] **S**ociété **M**arocaine d'**I**ngénierie **T**ouristique

[5] **C**onfédération **M**arocaine de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural

[6] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

[7] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

d'emploi) و"أوراش" غادي يدير 100 ألف، "فرصة" غادي تدير على الأقل إلى دارت غيرواحد (par projet) راه فيها 10 آلاف إن شاء الله اللي غادي تنجح، غير مول (projet) بوحدو غير هذاك اللي غادي ياخذ معه بلا الناس اللي غادي يشتغلو معه.

عندك الإدارة كذلك 44 ألف، غير إلى جمعتي هنا راه تقريبا عندك 215 ألف ديال (les emplois) بلا ما نتكلم على 68 ألف (emplois) اللي قالت لك (l'HCP[8]) بأنهم راهم كاينين بالنسبة للسنوات ولكن هاذوك كيكونو على حسب (les conditions économiques) والفلاحة واحد العدد ديال المسائل على حسب (le taux d'activité) اللي كاينين، غير باش نكونو واقعيين.

ولكن، بغيت نزيد واحد النقطة اللي هي مهمة، احنا خصنا نخدمو الآن فالاستثمار ديالنا على المردودية، المردودية احنا كنحتاجو 7 ديال الوحدات من الاستثمار باش نخلقو واحد الوحدة من الإنتاج الخام الداخلي، يعني ملي كتدير 7 ديال المليار ديال الدرهم ديال الاستثمار كتجيب ليك مليار ديال (la valeur ajoutée créée au sein des comptes de l'Etat)، هاذ الشي ناقص وخصنا نحسنوه وخصنا نمشيو لبعض القطاعات اللي هي واعدة اللي يمكن تعطينا قيمة مضافة عالية، اللي فيها الصناعات الغذائية، النسيج والجلد، الكيماوية وشبه الكيماوية، الفلاحة، التجارة، البناء، الأشغال العمومية، الفنادق، المطاعم، الصيد البحري وغيرها، واحنا نحتاج وغادي نطلب واحنا دبا في بداية المسار، يالاه ستة أشهر، وأنتوما تبارك الله شفتو، راه المغاربة كيشوفو الدينامية، زعما رغم الصعوبات و(les difficultés) والعصا فالرويضة وهذا وهذا، ولكن احنا الحمد لله يعني حكومة تسير إلى الأمام وكتعطي (la confiance) بأن على الأقل (le cap à tracer) راه معروف، وإن شاء الله الحكومة هي مطلوبة باش هاذ القطاعات يعني (l'esprit) أنه دائما نعاونو الناس باش يديرو (les emplois) باش تتحرك الوقت وغادي ندفعو فهاذ المجال إن شاء الله.

كما أنه كاين نقطة ثانية هي وخا غادي نديرو مليون ديال.. قلت 200 ألف هاذ العام فـ5 سنين هي مليون، وخا غادي نديرو مليون ما كافياش، ما كافياش إلى بغينا (le taux) ديال (chômage) يهبط وعلى الأقل يبقى فالمكانة ديالو لأن (la population) اللي كتجي كل سنة غادية وكتكبر، اللي كتدخل النظام ديال الشغل غدا وكتكبر، فلهذا من الحلول الكبرى اللي خصهم يكونو هي نشتغلو على الرفع من نسبة الإدماج ديال النساء فالشغل، (c'est très important) علاش؟ لأنه اليوم جوج ديال النساء من أصل عشرة كيشتغلو خارج البيت، ومرا وحدة من أصل عشرة هي اللي عندها الأجر مقابل، ومن بين تقريبا 156 دولة عندنا فالمرتبة احنا 144 عالميا في المؤشر ديال (Gender Gap Index).

بالنظر لمقومات الاقتصاد الوطني، خص فالحقيقة النشاط الاقتصادي للنساء يكون تقريبا في 36% لأن هاذ الشي غادي يعاون، (si on crée un million d'emplois) ونخلقو إمكانيات ديال النساء باش يكون واحد (l'activité) ديالهم وواحد (la rémunération) وواحد الاشتغال يمكن غادي إن شاء الله (le taux d'activité) غادي يطلع ويمكن أننا نحسنو هذا، فلهذا (c'est des chalenges) كبار، أنا تنقول لكم ليست لنا عصا سحرية ولكن عندنا (la volonté)، عندنا(la volonté de changer les choses)، عندنا (la volonté de pousser) إن شاء الله، باش الاقتصاد ديالنا يكون في المستوى.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا السيدات والسادة الوزراء.

شكرا السيدات والسادة المستشارين على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

الملحق: تتمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي، سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة.

المستشار السيد خالد السطي (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب):

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين.وهي مناسبة نجدد من خلالها التأكيد على أهمية هذه الجلسة الدستورية وعلى ضرورة التعامل مع مجلسي البرلمان بنفس الاحترام. وبمعنى أدق، فإن الجلسة الشهرية، السيد رئيس الحكومة، تحولت إلى جلسة دورية، مما يتطلب تدارك الأمر في قادم الأيام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تأتي هذه الجلسة في سياق احتفال الطبقة الشغيلة بفاتح ماي، وبالتوقيع على ما سمي اتفاق اجتماعي بين حكومتكم وبعض النقابات، وهو الاتفاق الذي رفضته فئات كبيرة من الموظفين والعمال وكشف زيف شعارات "الحكومة الاجتماعية" وغيرها من الشعارات التي سقطت

[8] **H**aut **C**ommissariat au **P**lan

في الأيام الأولى لـ"حكومة الخريف".

- فأين زيادة 2500 درهم للأساتذة؟

- وأين 1000درهم للمسنين؟

- وأين 4000 درهم للأطباء؟

- وأين إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية؟

السيد رئيس الحكومة،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نستغرب قبول اتفاق 30 ابريل2022 بسقف مطلبي دون ما رفض سابقا خصوصا في يوليوز 2016. وفي هذا السياق نطرح أسئلة كثيرة من قبيل:

- لماذا هذا الإصرار على إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من الحوار الاجتماعي رغم أننا ثالث قوة نقابية بالقطاع الخاص (ما يزيد عن 2350 مندوب) كما أقصي من عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضدا عن القانون؟

- هل تعني مأسسة الحوار الاجتماعي بالنسبة لكم الاستماع فقط لنقابات معينة دون غيرها؟

- هل ستعتمدون نفس المقاربة الإقصائية لإصلاح أنظمة التقاعد وإخراج القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المنظم للنقابات ومراجعة مدونة الشغل وغيرها من القوانين؟

- إلى متى ستستمر "حكومة الكفاءات" في تعليق إخفاقها المتكررة في تدبير عدد من الملفات (الغلاء؛ ارتفاع أسعار المحروقات؛ ...) على التقلبات الدولية والجفاف وغيرها من الظواهر؟

إن إقصاء منظمتنا النقابية من الحوار الاجتماعي لا يعني بأننا غير موجودين على أرض الواقع، ومن يرى العكس، فهو مصاب بعمى الألوان ولا يرى اللون البرتقالي الذي غطى عموم التراب الوطني يوم فاتح ماي في الوقت الذي اختارفيه البعض الانزواء داخل المقرات خوفا من رد فعل الشغيلة على مهزلة اتفاق 30 أبريل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كشفت جائحة كورونا حجم الهشاشة التي تطال العمال والأجراء داخل المقاولات بسبب ضعف المراقبة الناتجة بالأساس عن الخصاص الكبير الذي يعرفه جهاز تفتيش الشغل، وانتشار القطاع غير المهيكل، الذي يهيمن على حوالي 81 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، ويستحوذ على قرابة 60 في المائة من مناصب الشغل في القطاع الخاص.وبناء على ما سبق، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ندعو إلى ضرورة:

- وضع مخطط لتدبير يتعلق بربط مشاريع الاستثمار بمناصب الشغل المحدثة ووضع آليات لتتبع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإحداث مناصب الشغل في إطار الإستراتيجية الوطنية للتشغيل ومراقبك ذلك؛

- التعجيل بأجرأة ما تبقى من التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 واتفاق 25 أبريل 2019 وسائر الاتفاقات القطاعية؛

- حماية الشغيلة المغربية وعموم المواطنين من ارتفاع أسعار المحروقات وغلاء تكلفة المعيشة، من خلال سن إجراءات لدعم الفئات الهشة المتضررة والعمل على الزيادة الفورية في الأجور والمعاشات؛

- إحداث لجنة اليقظة الاجتماعية لمتابعة مرحلة ما بعد الجائحة والانخراط الجماعي في معالجة أثارها الاجتماعية والاقتصادية؛

- الإسراع بإخراج القانون المتعلق بالمنظمات النقابية قبل قانون الإضراب، ومراجعة مدونة الشغل بشكل ينسجم مع التحولات التي عرفها قطاع الشغل؛

- العمل على المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بحماية حق التنظيم وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي؛

- تجويد منظومة الأجور ومنظومة الترقي وتعزيز حزمة السلة الاجتماعية؛

- اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية لإصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

- تعزيز عمل هيئة مفتشي الشغل وآليات الرقابة والمراقبة للدولة من أجل فرض سيادة القانون وحماية حقوق العمال والعاملات؛

- تعديل الإطار القانوني المنظم لانتخابات ممثلي ومناديب المأجورين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 035

التاريخ: الثلاثاء 9 شوال 1443 هـ (10 ماي 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: إحدى وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية"، والذي تم إيداعه بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من لدن السيد رئيس الحكومة.

لذلك، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس اللجنة وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذلك الشكر للسيد وزير الداخلية على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون الذي سبقت الإشارة إليه والمسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

واسمحوا لي في البداية قبل مناقشة هذا المشروع أن أعطي الكلمة مباشرة للحكومة لتقديم هاذ المشروع، وسينوب عن السيد وزير الداخلية السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

تفضل السي مصطفى بايتاس، السيد الوزير المحترم لتقديم هاذ المشروع.

شكرا.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلّف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة، نيابة عن السيد وزير الداخلية، لتقديم مشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، والذي صوتت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين بالإجماع.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه بما عكسته مداخلات السيدات والسادة المستشارين داخل هذه اللجنة من حرص على التفاعل الإيجابي والبناء مع مشروع هذا القانون وتجويد مضامينه، بما يتناسب مع أهدافه النبيلة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، القاضية باتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية، قصد تأطير عمليات التماس الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات.

واسمحوا لي في هذا الصدد التذكير بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الواردة في الخطاب السامي بتاريخ 12 أكتوبر 2018 أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، والتي جاء فيها:

"أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات، وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية ودعم المبادرات الاجتماعية والمقاولات المواطنة". انتهى المنطوق المولوي.

وعلى ضوء هذه التعليمات والتوجيهات السامية، تمت دراسة مظاهر القصور التي تعتري القانون رقم 04.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 المتعلق بالإحسان العمومي، الذي يشكل الإطار القانوني الحالي المنظم لعمليات التماس الإحسان والمتمثلة على العموم في غياب ضوابط كافية تهم عمليات التماس الإحسان العمومي وعدم شموله للوسائل التقنية

الجديدة كالرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية والإذاعات والتلفزة، وعدم تحديد مسؤولية الأضرار اللاحقة بالأغيار خلال هذه العمليات، إضافة إلى عدم تضمنه قواعد مراقبة كيفية صرف المداخيل المتحصل عليها من عمليات التماس الإحسان العمومي.

وتبعا لذلك أتى مشروع هذا القانون بإجابات وحلول جديدة تساير التطورات المجتمعية لبلادنا، كما تتماشى مع التكنولوجيا العصرية، مع ما يقتضيه كل ذلك من تشجيع للتطوع والتبرع ومن ترشيد وعقلنة وحسن تدبير وتبسيط للمساطر.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر العمل الخيري قيمة من قيم العيش المشترك والتعاون الإنساني التي تكتسي أهمية بالغة في مجال التكافل التطوعي والتضامن الاجتماعي، بغرض دعم الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة المجتمع وعنايته.

وكما يعلم الجميع فإن العمل الخيري ببلادنا عرف الكثير من التطورات والتراكمات الإيجابية المستمدة من القيم العليا للتضامن والتكافل النابعة من الموروث الثقافي والحضاري والديني لكافة المغاربة.

من أجل ذلك، جاء هذا المشروع برؤية متجددة تسعى لتشجيع العمل الخيري وتنظيميه بشكل يرفع من مردوديته وفعاليته من خلال تبني قواعد حكامة جيدة، مبنية أساسا على ضمان الشفافية في عمليات جمع التبرعات وتوزيع المساعدات عفوا، كما يسعى إلى تفعيل دور وسائل الدولة في التتبع والمراقبة بشكل يحافظ على البعد الإنساني لهذه العمليات، ويضمن عدم توجيهها لخدمة أهداف مشبوهة.

ويمكن تقديم المستجدات التي أتى بها مشروع هذا القانون عبر ركائز مترابطة متناسقة ومتكاملة تتمحور حول محطات أساسية مرتبطة بعمليات جمع التبرعات وتوزيع المساعدات ومراقبتها.

أولا، محور جمع التبرعات:

أرسى مشروع هذا القانون مبادئ أساسية يمكن تقديمها كما يلي:

- **المبدأ الأول**: إخضاع جميع عمليات دعوة العموم إلى جمع التبرعات لمسطرة الترخيص المسبق لدى الإدارة كيفما كانت الوسيلة المستعملة في الدعوة، والمقصود هنا دعوة العموم إلى التبرع عبر الوسائل التقليدية، الكتابة، الإذاعة، البراح أو الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي والأنترنيت؛

- **المبدأ الثاني**: تحديد الغاية من جمع التبرعات من العموم في هدفين حصريين هما:

✓ تمويل إنجاز أنشطة ومشاريع ذات صبغة اجتماعية أو إنسانية أو تضامنية أو خيرية أو ثقافية؛

✓ تقديم المساعدات أو الإعانات للأشخاص في وضعية احتياج أو في حالة استغاثة أو للمؤسسات الاجتماعية غير الربحية المحدثة بصفة قانونية، سواء داخل المغرب أو خارجه.

بناء على هذين المبدأين فقد منع المشروع أي عملية دعوة للعموم من أجل جمع التبرعات لتحقيق أهداف تجارية أو دعائية أو إشهارية أو انتخابية أو الترويج لمنتجات أو سلع أو خدمات أو أداء غرامات أو صوائر أو تعويضات صادرة بشأن أحكام قضائية أو أداء ديون.

- **المبدأ الثالث**: حصر القيام بعمليات دعوة العموم للتبرع في جمعيات المجتمع المدني دون غيرها، ما عدا إذا كان الهدف هو تقديم مساعدات عاجلة في حالة الاستغاثة، فيمكن القيام بذلك من قبل مجموعة من الأشخاص الذاتيين غير المنضوين في إطار جمعيات.

- **المبدأ الرابع**: إلزامية إيداع الأموال النقدية المتحصل عليها من العموم في حساب بنكي مخصص لهذه العملية، مع منع الاستمرار في تلقي التبرعات بالحساب البنكي المذكور خارج المدة المخصصة لجمع التبرعات؛

- **المبدأ الخامس**: ضرورة توفر التبرعات العينية المراد جمعها على الشروط والمعايير المتعلقة بها، وفق الشروط القانونية المطبقة في مجال حفظ الصحة والجودة، بالشكل الملائم الذي يضمن صلاحيتها وسلامتها وقابليتها للاستعمال أو الاستهلاك؛

- **المبدأ السادس**: إلزام الجهة التي دعت إلى التبرع إلى إخبار العموم بأي وسيلة من الوسائل المتاحة بما تحصل من عملية جمع التبرع، مع أحقية كل متبرع في الإطلاع لدى الجهات المرخص لها بجمع التبرعات على حصيلة العملية والتأكد من إنفاقها في الأغراض المخصصة لها؛

- **المبدأ السابع**: ضرورة احتفاظ الجهة المرخص لها بجمع التبرعات بالسجلات والوثائق والبيانات المالية المرتبطة بالعملية، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

ثانيا، محور توزيع المساعدات:

في هذا المحور تناول مشروع هذا القانون مسطرة جديدة يتعين الالتزام بها قبل توزيع المساعدات لأغراض خيرية، تتمثل في التصريح المسبق لدى عامل العمالة أو الإقليم المزمع توزيع المساعدات في دائرة نفوذه عشرة أيام قبل تاريخ العملية و24 ساعة في حالة الاستعجال.

وترمي هذه المسطرة إلى منح الإدارة إمكانية التأكد من كون هذه العمليات الإحسانية لا تمس بالنظام العام أو تتزامن مع أحداث أو مناسبات من شأنها أن تخرجها من طابعها الخيري أو أن يتم استغلالها لأغراض غير التي نظمت من أجلها.

كما جاء المشروع بالتأكيد على أن تتوفر في المساعدات العينية المراد توزيعها نفس شروط الصحة والسلامة المطبقة على السلع

والمنتجات المعروضة للعموم المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية، وأن يتم جمعها وتخزينها وتلفيفها ونقلها بالشكل الملائم الذي يضمن صلاحيتها وسلامتها وقابليتها للاستعمال أو الاستهلاك.

ثالثا، محور مراقبة عملية الجمع والتوزيع:

في هذا المحور جاء المشروع بثلاثة مبادئ:

- **المبدأ الأول**: إعطاء الصلاحية للإدارة بصفة عامة والسلطة الإدارية المحلية المختصة ترابيا بصفة خاصة للتتبع ومراقبة جميع مراحل عمليات جمع التبرعات من العموم وكذا عمليات توزيع المساعدات؛

- **المبدأ الثاني**: إلزام الجهة المنظمة لعملية جمع التبرعات من العموم بموافاة الإدارة بتقرير مفصل حول سير عملية جمع التبرعات وكذا بجميع الوثائق والمعلومات التي تثبت تخصيص مجموع الأموال المتبرع بها للغرض أو للأغراض المعلن عنها؛

- **المبدأ الثالث**: إلزام الجهة الموزعة بموافاة الإدارة بجميع المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية تنظيم توزيع المساعدات، ولاسيما توضيح القيمة المالية التقديرية للمساعدات المزمع توزيعها مع تحديد مصادر تمويلها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كان تعزيز قيم التبرع والتضامن رهينا باستمرارها في أداء مهامها النبيلة، فإن ذلك يقتضي انخراط الجميع، من مواطنين وفعاليات المجتمع المدني ومتبرعين وجهات حكومية، للحيلولة دون الانحراف عن الأهداف النبيلة التي يسعى إليها الجميع. لذلك يتعين التأكيد مرة أخرى أن مشروع هذا القانون له أهمية كبرى في تحسين أداء السلطات العمومية وباقي المتدخلين من مكونات المجتمع المدني، بغية ضمان تحقيق الأهداف والمرامي المنشودة في هذه المبادرات ذات الطابع الإنساني والتضامني.

تلكم هي أهم مضامين مشروع هذا القانون.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزره بصاحي السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لمقرر اللجنة.. تفضل السيد المقرر.

تفضل.

المستشار السيد المهدي عتمون، مقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها "مشروع قانون 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية".

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعاتها المنعقدة بتاريخ 29 نونبر 2021، و19 و26 أبريل 2022، برئاسة السيد مولاي عبد الرحمان أبليلا رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية.

إن هذا المشروع قانون يندرج في إطار التوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الواردة في الخطاب السامي من تاريخ 12 أكتوبر 2018، أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية العاشرة، واعتبارا للإطار القانوني الحالي المنظم للعمليات الإحسانية، الذي لا يساير التطورات المجتمعية لبلادنا والتحديات التكنولوجية العصرية، والتي لا ترقى بالعمل الخيري كقيمة من قيم العيش المشترك والتعاون الإنساني، التي تكتسي أهمية بالغة في مجال التكافل الاجتماعي بهدف التغلب عن مظاهر الإقصاء والهشاشة والفقر.

مشروع هذا القانون يحمل رؤية متجددة تسعى لتشجيع العمل الخيري وتنظيمه على نمط يعظم من مردوديته وفعاليته، من خلال تبني قواعد حكامة جيدة، كما يهدف إلى تفعيل دور وسائل الدولة في التتبع والمراقبة وتمكين المجتمع المدني من تأطير التطوع وترسيخ قيم التكافل والتضامن الاجتماعيين.

السيد الرئيس،

أجمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية هذا مشروع قانون واعتبروه مشروعا شاملا، يأخذ بالوسائل الحديثة للتواصل، وتم التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لعملية التماس الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات في إطار ترسيخ قيم التماسك والتضامن بين جميع فئات المجتمع وحفظ كرامة المواطنين.

كما أن هذا المشروع قانون سيعزز ويطمئن المساهمين في الإحسان العمومي ويقطع الطريق أمام كل التلاعبات لتحقيق مكاسب مالية أو انتخابية أو سياسية، وتم استحضار التوجيهات السامية والمواقف الإنسانية النبيلة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في مجال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، عبرتسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية وعبر إقرار تبسيط المساطر القانونية المؤطرة لتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات الخيرية أو دعمها لمختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية والمبادرات الاجتماعية لتعزيز هذه الروابط وتحسين ظروف العيش المشترك التي تجمع المغاربة على الدوام.

كما أن هذا المشروع قانون سيؤرخ لمرحلة جديدة في منظومة الإحسان العمومي، بعيدا عن المزايدات والركوب على آلام المواطنين الذين يبحثون عن لقمة عيش لأبنائهم، وتم التوقف عند ما يلي:

- ✓ ضرورة احترام مسطرة التصريح المسبق لدى الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الذي شهدته آليات جمع التبرعات والتحديات التي تطرحها؛
- ✓ ثانيا، محاربة استغلال عوز وحاجة وضع شريحة من المواطنين والمواطنات؛
- ✓ مراقبة عمليات جمع التبرعات من العموم والأهداف المسطرة من عملية جمع الأموال والتبرعات؛
- ✓ مراعاة توفر عناصر الصحة والسلامة للاستعمال أو الاستهلاك فيما يخص المساعدات العينية.
- ✓ ومن جهة أخرى، ولإعطاء دفعة قوية للارتقاء بالمنظومة القانونية في مجال تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، تم التأكيد على:
- ✓ اعتماد مجموعة من الاقتراحات الوجيهة لتجويد المشروع وضبطه وجعله أكثر سلامة يؤطر العملية ولا يعرقلها؛
- ✓ كذلك العمل على تبسيط المساطر الإدارية أمام عملية التبرع والمساعدة؛
- ✓ العمل على تسريع إصدار النصوص التنظيمية المؤطرة لمشروع هذا القانون؛
- ✓ أجرأة تنزيل السجل الاجتماعي الموحد، منوهين بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية في إقراره مع الإسراع في تنزيله.

وتجدر الإشارة أن هذا المشروع قانون يحيل على مجموعة من القوانين كالقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والقانون رقم 99.62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، مما يفرض احترام مقتضياتها.

السيد الرئيس،

وإعمالا لحق التعديل البرلماني، تقدمت الفرق والمجموعات البرلمانية بتعديلات بلغ مجموعها 108 تعديل، ووافقت اللجنة على التعديلات التالية:

المادة -2 6 7- 9- 10- 22- 24- 25- 27- 29- 32- حذفت من إعادة ترتيب المواد مشروع القانون، والمادة 34 و37 حذفت كذلك مع إعادة ترتيب مواد مشروع القانون والمادة -41 -42 43-45، فيما تم رفض بعضها بعد التصويت عليها، وسحبت باقي التعديلات بعد إقناع مقدميها بالشروحات والتوضيحات التي قدمها السيد وزير الداخلية.

وصادقت اللجنة على مواد المشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية وعلى مشروع القانون برمته بالإجماع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تبارك الله عليك.

شكرا السيد المقرر، شكرا على المجهود.

إذن ننتقل إلى فتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. غتسلمونا المداخلات؟ متفقين الرؤساء؟ متفقين؟

إذن شكرا.

إذن ننتقل للتصويت، فعلا حتى تسلمونا هادوك باش نضموهم للمحضر.

إذن ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع كما وافقت عليه اللجنة.

وأبدأ بالمادة الأولى:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: ما كاينش؛

الممتنعون.

ندوز بالمواد، عندنا 2 مواد فيهم تعديل، غير نتفقو على المنهجية، عندنا واحد 2 مواد فيهم تعديلين، يعني مقترح تعديل، احنا ملي نوصل لهم غادي نعرضهم عليكم، أما المواد الأخرى غنمشيو كلشي بالإجماع، متفقين؟

إذن:

المادة 1:

الموافقون: إجماع؛

المادة 2:

الموافقون: إجماع؛

المادة 3:

الموافقون: إجماع؛

المادة 4:

الموافقون: إجماع؛

المادة 5:

الموافقون: إجماع؛

المادة 6:

الموافقون: إجماع؛

المادة 7:

الموافقون: إجماع؛

المادة 8:

الموافقون: إجماع؛

المادة 9:

الموافقون: إجماع؛

المادة 10:

الموافقون: إجماع؛

المادة 11:

الموافقون: إجماع؛

المادة 12:

الموافقون: إجماع؛

المادة 13:

الموافقون: إجماع؛

المادة 14:

الموافقون: إجماع؛

المادة 15:

الموافقون: إجماع؛

المادة 16:

الموافقون: إجماع؛

المادة 17:

الموافقون: إجماع؛

المادة 18:

الموافقون: إجماع؛

المادة 19:

الموافقون: إجماع؛

المادة 20:

الموافقون: إجماع؛

المادة 21:

الموافقون: إجماع؛

المادة 22:

الموافقون: إجماع؛

المادة 23: ورد بشأنها تعديل من عضوي الاتحاد الوطني للشغل المغرب.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل.

<u>المستشار السيد خالد السطي:</u>

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال التعديل اللي تشبثنا به في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بخصوص المادة 23 وهو رفع المدة من 30 إلى 90 يوما فيما يخص المسألة ديال تقديم التقرير ديال الجمعية المعنية بالتبرعات، علاش؟ لأن تنشوفو أنه أصلا يجب إلزام جميع الجمعيات بإعداد محاسباتها السنوية وتقديمها للمصالح المالية المختصة.

بطبيعة الحال هاذ الإجراء هذا بالنسبة إلينا هو كفيل بتحقيق الشفافية في تدبير الأموال المحصلة ومن أجل منح الجمعيات الوقت الكافي لإعداد تقرير مفصل حول سير عمليات جمع التبرعات وموافاة الإدارة، بطبيعة الحال هذا باش قلنا بدل 30 يوما تطلع إلى 90 يوما.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة للحكومة، تفضل معالي الوزير.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلّف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

طبعا التعديل المقترح من طرف الفريق المحترم 90 يوما مبالغ فيه، 30 يوم كافية للتقرير، لذلك نرفض التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 33؛

الممتنعون= 09.

إذن أعرض **المادة 23** برمتها على التصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن نمر إلى:

المادة 24:

الموافقون: الإجماع.

المادة 25:

الموافقون: الإجماع.

المادة 26: ورد بشأنها كذلك تعديل من عضوي الاتحاد الوطني للشغل.

تفضل السيد المستشار لبسط هذا التعديل، تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

وخا ما غيتوافقوش معنا، احنا بغينا القانون يدوز بالإجماع، بغينا حتى إلى كانت فيها إشكال من الناحية القانونية نعدلوه.

احنا بالنسبة لنا بغينا..

السيد رئيس الجلسة:

لا حيث دازفي اللجنة بالإجماع، (donc)..

المستشار السيد خالد السطي:

لا، ما نسحبش.

احنا بخصوص المادة 26، الاقتراح ديالنا هو أن يتم منح القضاء وحده سلطة إيقاف عمليات جمع التبرعات من العموم، بحيث لا ينبغي أن تكون الإدارة طرفا وحكما في نفس الوقت.

بطبيعة الحال القضاء إلى كان هنا كيتدخل بطبيعة الحال في إطار الاستقلالية ديالو وهو اللي تيوقف، أما الإدارة هي اللي توقف وهي اللي تجمع هذا بالنسبة إلينا تنقولو ما خصوش يكون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلّف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

لا، السيد الرئيس،

المفروض أن الجهة التي تعطي الترخيص هي التي تسحبه.

دبا هنا الآن من يعطي الترخيص؟ هي الإدارة، وبالتالي هي التي لها الحق أن تسحب، لكن المتضرر من هذا القرار يمكنه أن يلجأ إلى القضاء.

لذلك هذا التعديل مرفوض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض هذا التعديل على التصويت:

سحب التعديل.

وأعرض **المادة 26** برمتها على التصويت:

الموافقون: إجماع؛

المادة 27:

الموافقون: إجماع؛

المادة 28:

الموافقون: إجماع؛

المادة 29:

الموافقون: إجماع؛

المادة 30:

الموافقون: إجماع؛

المادة 31:

الموافقون: إجماع؛

المادة 32:

الموافقون: إجماع؛

المادة 33:

الموافقون: إجماع؛

المادة 34:

الموافقون: إجماع؛

المادة 35:

الموافقون: إجماع؛

المادة 36:

الموافقون: إجماع؛

المادة 37:

الموافقون: إجماع؛

المادة 38:

الموافقون: إجماع؛

المادة 39:

الموافقون: إجماع؛

المادة 40:

الموافقون: إجماع؛

المادة 41:

الموافقون: إجماع؛

المادة 42:

الموافقون: إجماع؛

المادة 43:

الموافقون: إجماع؛

المادة 44:

الموافقون: إجماع؛

بعد ذلك، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت كما تم تعديله وإعادة ترتيب مواده ابتداء من المادة 32.

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم و توزيع المساعدات لأغراض خيرية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.</u>

<u>1) مداخلة المستشار السيد محمد بودس باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية، لمناقشة مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، وهي مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لعمليات إلتماس الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات، من أجل عدم انحراف التبرع عن أهدافه النبيلة والإنسانية، في إطار سعيها الدؤوب لتحقيق التوازن الاجتماعي وترسيخ قيم التماسك والتضامن بين جميع فئات المجتمع، وحفظ كرامة المواطنين، شاكرا السيد وزير الداخلية تفاعله الإيجابي مع تعديلات مختلف فرق والمجموعات والتي وصلت إلى 106 تعديل، حيث استجاب لعدد كبير من التعديلات ساهمت من خلالها مختلف الفرق والمجموعات في تجويد النص وإعطائه المزيد من الضمانات لتطوير وتحصين عمليات الإحسان العمومي الشكر موصول أيضاً للسيد رئيس اللجنة ولكافة أعضاء اللجنة المحترمين على تعاطيهم الإيجابي مع هذا المشروع.

من هذا المنطلق،نعتبر هذا المشروع له راهنتيه القصوى إذ سيعزز طمأنة المساهمين في الإحسان العمومي، ويقطع الطريق أمام أي جهة كانت لتحقيق مكاسب مالية، أو انتخابية، أو سياسية، ناهيك عن دعم تنظيمات ذات أفكار وتوجهات إجرامية ومتطرفة تحت غطاء خيري. ولنا اليوم نماذج كبيرة حاصرتها أجهزتنا الأمنية الباسلة في الداخل والخارج، بكل ثقة وشجاعة، فالمتربصون ببلدنا تحت غطاء ديننا الحنيف كثر،وستواصل بلادنا بإجماعها وتعبئتها الداخلية في تضييق الخناق على هذا المد الإحساني المسموم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد حرص الدين الإسلامي على إقامة مجتمع متماسك مترابط ومتحاب، فوضع بعض القيم في السلوك الاجتماعي لتحقيق هذا الغرض، ومن هذه القيم قيمة التضامن والتآزر، حيث جعل من أفراد المجتمع وحدة قوية متماسكة، تسودها المحبة، ولحمتها الصالح العام.

وفي هذا الإطار، نستحضر التوجيهات الملكية السامية والمواقف الإنسانية النبيلة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة لتسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية عبر إقرار تبسيط المساطر القانونية المؤطرة لتنظيم عمليات

جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات الخيرية أو دعمها لمختلف أشكال التبرع والتطوع ومختلف الأعمال الخيرية والمبادرات الاجتماعية لتعزيز هذه الروابط وتحسين ظروف العيش المشترك التي تجمع المغاربة على الدوام.

إننا نعتبر في فرق الأغلبية أن تعزيز مفهوم التضامن في المجتمع ونشره كقيمة سلوكية هو مسؤولية المجتمع بمختلف شرائحه الاجتماعية هيئات وجماعات وأفراد،وهذا يقتضي منا جميعا المساهمة في توعية أفراد المجتمع وتأطيرهم لمساندة الجهود الوطنية المبذولة لمواجهة التحديات التي تمر بها البلاد، انطلاقا من المسؤولية المجتمعية تجاه الدولة والمؤسسات التي تبذل جهودا كبيرة لاحتوائها على اعتبار أن هناك فئات من المجتمع في وضعية هشاشة تعيش أوضاعا صعبة، وهي في أمس الحاجة إلى من يتآزر ويتضامن معها لتلبية أبسط حاجياتها المعيشية الضرورية.

وفي هذا السياق، نتذكر جميعا بكل أسف الفاجعة المؤلمة لوفاة 15 امرأة (رحمهن الله) بسبب التزاحم بجماعة بولعلام في إقليم الصويرة، من أجل الحصول على مساعدات اجتماعية إحسانية، وإذ نستشعر جميعا حجم الخصاص والهشاشة التي تعيشها فئات اجتماعية واسعة من أبناء هذا الوطن، نؤكد على أننا سنجعلها ضمن مسؤوليتنا، حكومة وبرلمانا ومجتمع مدني، عبر تكثيف جهودنا لمواصلة محاربة كل مظاهر الهشاشة والفقر داخل المجتمع باعتباره عدونا المشترك.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع سيؤرخ لمرحلة جديدة في منظومة الإحسان العمومي، وبعيدا عن المزايدات والركوب على آلام مواطنات ومواطنين الذين يبحثون عن لقمة العيش لأبنائهن، إذ لا يمكن أن يكون ذلك إلا من خلال التأطير القانوني المحكم المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية بهدف تحقيق شروط عدالة اجتماعية حقيقية، تتوخى الإسهام في تحقيق التماسك الاجتماعي المنشود.

إننا نسجل بارتياح كبير داخل فرق الأغلبية المستجدات التي جاء بها هذا المشروع والتي لا يمكن إلا تثمينها والموافقة عليها والتنويه بها، فإضافة إلى التأطير والمواكبة نجد أن المشرع أقر ما يلي:

- ضرورة احترام مسطرة التصريح المسبق لدى الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الذي شهدته آليات جمع التبرعات والتحديات التي تطرحها؛

- محاربة استغلال ضعف الناس وعوزهم للنصب والاحتيال عليهم؛

- مراقبة عمليات جمع التبرعات من العموم والأهداف التي تم صرف فيها مجموع الأموال المتبرع بها؛

- مراعاة توفر عناصر الصحة والسلامة وقابليتها للاستعمال أو الاستهلاك فيما يخص المساعدات العينية؛

- إيداع مجموع الأموال المتبرع بها في حساب بنكي في إطار خاص لهذه العملية وكذا صدور أمر من الإدارة بإيقاف عمليات جمع التبرعات خارج المدة المحددة لجمع التبرعات؛

- وجوب تأهيل الإدارة للقيام بمهام جمع التبرعات وتوزيعها لحالات خاصة تتمثل في ضحايا الكوارث والحروب وفي إطار التضامن الوطني والدولي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

من أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بالمنظومة القانونية في مجال تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، ندعو داخل فرق الأغلبية إلى اعتماد مجموعة من الاقتراحات التي نراها وجيهة لتجويد المشروع وضبطه وجعله سلس يؤطر العملية ولا يعرقلها:

- العمل على تبسيط المساطر الإدارية أمام عملية التبرع والمساعدة لكي لا يعرقل العديد من المبادرات الإنسانية على اعتبار أن هناك فئات اجتماعية مهمة تعاني من التهميش والهشاشة؛

- مراجعة العقوبات المالية التي نعتبرها عقوبات قاسية وتضييقا على المحسنين والمتبرعين والتي ستكون لها نتائج عكسية؛

- العمل على تسريع إصدار النصوص التنظيمية المؤطرة لمشروع هذا القانون؛

- غياب التنصيص على مواكبة وتعاون السلطة المحلية للجمعيات الداعية إلى التبرع بالقيام بالأعمال الخيرية لتحقيق التكافل الاجتماعي الذي نسعى إليه جميعا؛

- ضرورة مراجعة شاملة لمقتضيات مشروع هذا القانون بشكل يشجع العديد من الجمعيات والفاعلين المدنيين على الانخراط في المجال الاجتماعي والإنساني لما له من أثر مباشر في المساهمة على الاستقرار الاجتماعي؛

- تسريع وتيرة تعميم التغطية الصحية على جميع الفئات الاجتماعية؛

- أجرأة تنزيل السجل الاجتماعي الموحد،منوهين بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية في إقرار هذا السجل مع الإسراع في تنزيله وهو ما تمت الاستجابة إليه في جزء كبير من هذه الاقتراحات.

وفي الختام، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم بأننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع هذا المشروع وسنصوت عليه بالإيجاب بعد الصيغة التي صادقت عليه اللجنة المختصة، شاكرا لكم من جديد حسن تفاعلكم

الإيجابي مع مقترحاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يعد التضامن الاجتماعي مظهر من مظاهر التعاون والتنسيق بين أفراد المجتمع لمواجهة الأزمات الإنسانية، وفيه تحقيق لبعض صور التكافل الاجتماعي، وتعزيز القيمة التعاون بين أفراد المجتمع، إعمالا لتعاليم الدين الإسلامي ولمبدأ التضامن الدولي الذي أكدت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

في ظل هذه الظروف الصعبة والاستثنائية، كان المجتمع في حاجة إلى إحياء ثقافة وسلوك التضامن الاجتماعي الأصيلة في ديننا وثقافتنا وتقاليدنا الاجتماعية، وهذا يقتضي المساهمة في توعية أفراد المجتمع وتأطيرهم لمواجهة هذه الظروف والتبرع بالمال في مساندة الجهود الوطنية المبذولة لمواجهة الأزمة التي تمر بها البلاد، انطلاقا من المسؤولية المجتمعية تجاه الدولة والمؤسسات التي تبذل جهودا كبيرة لاحتواء انتشار فيروس "كورونا".

تعزيز مفهوم التضامن في المجتمع ونشره كقيمة سلوكية هو مسؤولية المجتمع بمختلف شرائحه، هيئات وجماعات وأفرادا، وبمقدار ما يتم تعزيز هذه القيمة بقدر ما يحقق المجتمع وحدته وتماسكه وقوته لمواجهة هذه الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا؛ فالإنسان بمفرده لا يستطيع مجابهة أي خطر دون وجود من يسانده ويدعمه.

ثم إن هناك فئات في المجتمع، في وضعية هشاشة، في حاجة ماسة إلى من يتآزر ويتضامن معها في مواجهة ليس فقط تفشي وباء "كورونا" وإنما أيضا الآثار الاجتماعية السلبية.

غير أنه في كثير من الأحيان تم استغلال هذه القيم من باب استغلال الإحسان العمومي في التجنيد والاستقطاب وهو الشيء الذي يبوئ المغرب مراتب متقدمة فيما يتعلق بمجموعة من المؤشرات الدولية ذات الصلة، لاسيما تصنيف "بازل" لمجموعة العمل المالي المتخصصة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما كان لازما معه ضرورة التشديد في مراقبة عمليات طلب الإحسان العمومي لتفادي إدراج المغرب باللائحة السوداء وتذهب كل المجهودات المبذولة سدى.

السيد الوزير المحترم،

من هذا المنطلق جاء مشروع قانون هذا الذي يهدف إلى تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، وذلك بغاية ضبط الإطار المنظم للعمليات الإحسانية، وملء الفراغ القانوني الذي يعرفه هذا التقليد المتجذر للتكافل والتضامن عند المغاربة، وخاصة ما يتعلق بالنقص القانوني الحاصل في طرق جمع التبرعات وتوزيع المساعدات ومساهمتها في العمل التنموي، وكذا عدم مواكبة هذا الإطار للتطورات التكنولوجية، وعوزه في مجال قواعد الحكامة والشفافية واحترام القانون، وأحيانا عدم احترام أغراض المتبرع.

وقد تضمن النص إخضاع جميع عمليات جمع التبرعات من العموم لأحكام هذا القانون مع استثناء عمليات جمع التبرعات بالطرق التقليدية والعرفية؛ وتحديد شروط دعوة العموم إلى التبرع، وحصر الجهات التي تدعو إليه، وتحديد قواعد تنظيم عمليات جمع التبرعات وأوجه استخدامها، وشروط وقواعد توزيع المساعدات لأغراض خيرية؛ وعلى إلزامية إيداع الأموال المجموعة من التبرعات في حساب بنكي.

كما ينص مشروع القانون على إلزام الجهة المنظمة لعملية جمع التبرعات وتخصيصها، موافاة الإدارة بتقرير مفصل حول ذلك الفعل؛ وإخضاع جميع عمليات توزيع المساعدات لأغراض خيرية للتصريح المسبق لدى عامل العمالة أو الإقليم، المزمع توزيعها في دائرة نفوذها الترابي.

كما نص مشروع القانون على منع دعوة العموم إلى التبرع الأهداف تجارية أو دعائية أو إشهارية أو انتخابية، أو من أجل الترويج لمنتجات أو سلع أو خدمات، أو بهدف أداء غرامات أو صوائر أو تعويضات صادرة بشأنها أحكام قضائية أو أداء ديون، وتأهيل الإدارة عند الاقتضاء، لتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لفائدة ضحايا الحروب أو الكوارث أو في إطار التضامن الوطني أو الدولي وفق الإجراءات التي تحددها.

السيد الوزير المحترم،

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة لطالما وجهنا دعوات لأجل تقنين مساءلة التبرع والإحسان العمومي، وها نحن اليوم نرى هذا القانون الذي نعتبره إضافة نوعية، وعليه فإننا نصوت بالإيجاب مع هذا القانون.

3) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يسرني السيد الوزير المحترم، أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية".

إن موضوع جمع التبرعات عرف التقنين بالمغرب منذ سنة 1971

وذلك بمقتضى القانون رقم 71.004 الصادر في 12 أكتوبر 1971 والذي نظم عملية التماس الإحسان العمومي، والساري المفعول لغاية اليوم، ويشترط لالتماس الإحسان العمومي من أي شخص، الحصول مسبقا عن إذن من الأمين العام للحكومة، وقد اقترحت الحكومة إلغاء هذا النص التشريعي، واستبداله بهذا المشروع قانون، لأنه لم يعد يساير التغيرات التي تعرفها بلادنا خاصة فيما يتعلق بالوسائل الجديدة للتواصل والتي تسهل عملية جمع التبرعات من أي وقت مضى، حيث ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي غير ما مرة في جمع مبالغ مهمة لفائدة أشخاص في وضعية صعبة، وذلك من طرف أشخاص ذاتيين أو معنويين، مع ما يخلفه من مشاكل وصلت إلى حد اتهام ممارسي جمع هذه التبرعات بالاختلاس والتبديد وأيضا إلى حد النصب والاحتيال.

إننا في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين نثمن هذا المشروع قانون، ونثني على الذين ساهموا في إعداده والذي يرمي إلى تنظيم الإحسان العمومي، وجمع التبرعات والأعمال الخيرية، وذلك بهدف الحد من الفوضى التي يقوم بها بعض الأشخاص والجمعيات، سواء في مواقع التواصل الاجتماعي، أو بشكل مباشر، مما يؤدي إلى الحط من كرامة الإنسان والتوسل بذوي الحاجات بهدف تحقيق أغراض شخصية ونفعية، حيث كلنا نستحضر مأساة "الصويرة" التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الأبرياء.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون وفي ظل الفراغ القانوني المؤطر لهذه العمليات الإحسانية، جاء الوضع لبنات قانونية وشروط واضحة للقطع مع الاسترزاق، ومراقبة عمليات التبرعات، كما يروم كذلك تجاوز بعض عمليات الإحسان التي ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء محتاجون.

السيد الوزير المحترم،

إنه لتفادي ما قد ينتج عن عملية التوزيع من مشاكل وخروقات، أقر مشروع القانون مسؤولية الجهة التي تقوم بتوزيع المساعدات عن اتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان سير عملية التوزيع في أحسن الظروف، وتتحمل هذه الجهة المسؤولية عن كل ضرر يلحق بالغير نتيجة فعل منسوب إليها أدى بكيفية مباشرة إلى إحداث الضرر المذكور.

السيد الوزير المحترم،

إنه من الحسنات التي جاءت متضمنة في هذا المشروع قانون، هو الحد من التجاوزات التي تتم أثناء توزيع المساعدات واستغلالها لأغراض منافية للقانون حيث نص صراحة منع توزيع التبرعات لتحقيق أهداف انتخابية أو الترويج لمنتجات أو خدمات، كما أنه يمنع توزيعها لاستغلال حالة أشخاص يوجدون في وضعية هشة أو احتجاج أو حالة استعانة.

وبالنظر إلى أهمية هذا المشروع قانون وراهنته، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يتعاطى معه بالإيجاب.

4) مداخلة الفريق الحركي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية".

وفي البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على ما قدمه من معطيات أثناء مناقشة هذا المشروع الهام داخل اللجنة الموقرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في الفريق الحركي نعتبر هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم لبنة أساسية وقيمة مضافة في مسار تحيين وتطوير الترسانة القانونية، وذلك من منطلق ما يتوخاه من ضبط وتأطير العمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، وملء ثغرات القانون الحالي فيما يتعلق بالنقص الحاصل في هذا المجال، وعدم مواكبته للتطورات التكنولوجية، فضلا عن النقائص التي تعتريه من حيث تجسيد قواعد الحكامة والشفافية، خصوصا إذا علمنا أن القانون الحالي رقم 04.71 المتعلق بالتماس الإحسان العمومي لم يعد يساير التغيرات التي يعرفها مجال جمع المساعدات وتوزيعها ببلادنا، سيما بعد ظهور مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي التي ساهمت في تسهيل عمليات جمع التبرعات لفائدة المحتاجين والأشخاص في وضعية صعبة، سواء من طرف أفراد متطوعين أو هيئات مدنية، وما واكب ذلك من نصب واحتيال تحت غطاء العمل الخيري.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل باهتمام بالغ هذا المشروع الذي تمت المصادقة عليه خلال الحكومة السابقة وذلك سنة 2018، هذا المشروع الذي جاء من أجل حماية المواطنين من كل أشكال النصب والاحتيال والاغتناء غير المشروع، وذلك من خلال التأكيد على إخضاع كافة عمليات جمع التبرعات من العموم لأحكام هذا القانون، مع استثناء عمليات جمع التبرعات بالطرق التقليدية والعرفية، وتحديد شروط دعوة العموم إلى التبرع، وحصر الجهات التي تدعو إليه، وكذا تحديد قواعد تنظيم عمليات جمع التبرعات، وأوجه استخدامها وشروط وقواعد توزيع المساعدات لأغراض خيرية، إضافة إلى إلزامية إيداع الأموال المحصلة من التبرعات في حساب بنكي، وغيرها

من التحقيقات التي جاء بها هذا المشروع، وذلك من قبيل إلزام الجهات المنظمة لعمليات جمع التبرعات بموافاة الإدارة بتقرير مفصل حول كل عملية، وإخضاع جميع عمليات توزيع المساعدات لأغراض خيرية للتصريح المسبق لدى عامل العمالة أو الإقليم المزمع توزيعها في دائرة نفوذها الترابي.

كما نسجل بإيجاب أيضا هذا المشروع الذي يرمي إلى الحد من فوضى استغلال جمع التبرعات عبر منع دعوة العموم إلى التبرع لأهداف تجارية أو دعائية أو إشهارية أو انتخابية أو من أجل الترويج لمنتجات أو سلع أو خدمات بهدف أداء غرامات أو صوائر أو تعويضات صادرة بشأنها أحكام قضائية أو أداء ديون وغيرها من المقتضيات المهمة الأخرى.

السيد الرئيس،

وإذ نستحضر أهمية هذا المشروع، نؤكد على ضرورة تعزيز آليات مراقبة الأموال التي يتم تحصيلها بمناسبة جمع التبرعات من العموم، ومراقبة سبل صرفها وتوزيعها، واعتماد وسائل أداء لها قوة إثباتية عند التبرع (كالتحويل البنكي والشيك والأداء بالبطاقة البنكية) والابتعاد ما أمكن عن التبرع بالطرق التقليدية، مؤكدين على تدعيم استقلالية الجمعيات وجعل القانون أداة لتطوير إمكانية عمل الجمعيات بتشجيع أشكال التطوع والتبرع، وإعمال مبادئ الحكامة الجيدة في مجال جمع التبرعات، خصوصا مبدأ الشفافية وتقييم الجدوى والفعالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، أولا و قبل كل شيء نسجل في الفريق الاشتراكي و بـ"ارتياح كبير" مبادرة الدولة لإعادة تنظيم حقل جمع التبرعات، الذي يعد واحدة من الإجراءات الهامة و الضرورية، وذلك لارتباطه بشكل رئيسي بثقافة العطاء والعمل الخيري المتأصلة في مجتمع المغربي، وعلى هذا الأساس عملت وزارة الداخلية مشكورة على صياغة هذا المشروع قانون من أجل تنظيم هذا العمل في إطار مجموعة من الضوابط والأحكام، وذلك حفاظا على أموال المتبرعين وحمايتها من أية صورة من صور الاستغلال وضمان وصولها إلى مستحقيها من المستفيدين الحقيقيين منها.

كما أن أهمية إخراج القانون 18.18 إلى حيز الوجود، تتجلى أساسا في الحد من المشاكل المرتبطة بجمع وتوزيع التبرعات أو التلاعب بها من قبل بعض الأشخاص "عديمي الضمير" الذين يمسون بمصداقية العمل الخيري.

كما أن ضبط هذه العملية بإطار قانوني صارم إلى جانب تبسيط المساطر من خلال التنسيق مع السلطات المحلية، خطوتان من شأنها المساهمة في إضفاء سمة المصداقية على هذا العمل الإنساني، وتعزيز قيم التضامن والتآخي التي تميز المغاربة.

السيد الرئيس،

يهدف مشروع القانون الحالي إلى إخضاع جميع عمليات دعوة العموم إلى جمع التبرعات إلى مسطرة الترخيص المسبق لدى الإدارة، كيفما كانت الوسيلة المستعملة في الدعوة، سواء عبر الوسائل التقليدية أو الإلكترونية، وحصرها في هدفين، أولهما: تمويل إنجاز أنشطة أو مشاريع ذات صبغة اجتماعية أو إنسانية أو تضامنية أو خيرية أو ثقافية أو بيئية أو لأغراض البحث العلمي؛ وثانيهما تقديم المساعدات أو الإعانات للأشخاص في وضعية احتياج أو في حالة استغاثة، أو للمؤسسات الاجتماعية غير الربحية المحدثة بصفة قانونية، سواء داخل المغرب أو خارجه.

كما ينص المشروع على إخضاع عمليات جمع التبرعات من العموم لأحكام هذا القانون، مع استثناء عمليات جمع التبرعات بالطرق التقليدية والعرفية، وتحديد شروط دعوة العموم إلى التبرع، وحصر الجهات التي تدعو إليه، وتحديد قواعد تنظيم عمليات جمع التبرعات، وأوجه استخدامها، وشروط وقواعد توزيع المساعدات لأغراض خيرية، وعلى إلزامية إيداع الأموال المجموعة من التبرعات في حساب بنكي.

وكذلك على إلزام الجهة المنظمة لعملية جمع التبرعات وتخصيصها موافاة الإدارة بتقرير مفصل حول ذلك الفعل، وإخضاع جميع عمليات توزيع المساعدات لأغراض خيرية للتصريح المسبق لدى عامل العمالة أو الإقليم، المزمع توزيعها في دائرة نفوذه الترابي، إضافة إلى منع مشروع القانون نفسه دعوة العموم إلى التبرع، وكذا تنظيم عمليات جمع التبرعات، أو توزيع المساعدات، لتحقيق أهداف تجارية أو دعائية أو إشهارية أو انتخابية، أو من أجل الترويج لمنتجات أو سلع أو خدمات.

السيد الرئيس،

إن المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المنشودة وتجويد حياة المواطنين لا يمكن أن يتم إلا عبر تفعيل الأدوار المنوطة بالمؤسسات الدستورية والجماعات الترابية ومختلف الآليات ذات الصلة، في إطار سياسات عمومية مندمجة وفعالة، وأن تمويل المشاريع التنموية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الأموال العمومية.

السيد الرئيس،

إن التغييرات التي تم إجراؤها في هذا السياق تم إعادة تنظيم عملية الإحسان العمري وتحديثها من خلال إدخال قواعد الحكامة الجيدة والشفافية واحترام القانون، ولاسيما شرط الترخيص المسبق قبل أي

عملية جمع التبرعات، وكذلك الالتزام بإيداع الأموال التي تم جمعها في حساب بنكي مخصص لهذه الغاية.

ونرى في الفريق الاشتراكي أن كل هذه المستجدات ستساهم، لا محالة، في الارتقاء بالإحسان العمري إلى مستوى المعايير الدولية.

لأن المغرب عانى لسنوات من استغلال جمع التبرعات والإحسان، وخصوصا من قبل بعض التنظيمات غير القانونية، كما كانت وسيلة من قبل بعض قوى السياسية للتجذر داخل المجتمع، و استغلال ذلك من خلال تنظيماتها لعمليات الإحسان لأغراض انتخابية، الأمر الذي يخالف الأدوار التي من المفترض أن تقوم بها هذه الأحزاب السياسية.

وكنا سباقين في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى التنبيه ما مرة وفي كل مناسبة انتخابية إلى هذه الظاهرة، سواء حينما كنا في الأغلبية أو عندما أصبحنا في المعارضة.

6) مداخلة المستشارة السيدة فتيحة خورتال باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

لا يمكننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بمضامين "مشروع قانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية"، ليس لأنه يعكس فقط الحاجة الدائمة إلى مواكبة الأحداث والوقائع التي يعرفها المجتمع والتي مازال بعضها يعاني من غياب التأطير القانوني، لأنه جاء ليعزز مكانة المجتمع المدني، سيما أن دستور 2011 ارتقى به إلى فاعل مركزي في إطار الديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس،

مشروع القانون هذا، جاء أيضا لتثمين قيم التضامن والإخاء والتعاون المترسخة في أعماق المجتمع المغربي ومنذ قرون، لذلك لا يساورنا شك في أن هذا القانون سوف يعزز هذه الثقافة التضامنية وسوف يوفر الحماية القانونية اللازمة لجميع الأطراف المتدخلين في عملية جمع التبرعات.

وإنه لمن مظاهر الاعتزاز والفخر لنا جميعا، أن مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك حفظه الله، ومنذ اعتلائه العرش، أرسى دعائم الدولة الاجتماعية، وجعل من قيم التضامن ودعم الفقراء والمحتاجين من أبناء هذا الوطن أولوية قصوى في جميع السياسات العمومية، لذلك فإن توجيهات جلالته السامية التي كانت وراء إعداد هذا المشروع، تعكس حرص جلالته الدائم والموصول على دعم كل أعمال الخير التي من شأنها النهوض بقيم التضامن من داخل المجتمع.

السيد الرئيس،

لأن المناسبة شرط، ولأن هذا المشروع انتصر إلى الجمعيات وإلى المجتمع المدني عندما أقر قاعدة عامة، مؤداها أن جميع التبرعات من العموم لا يمكن أن تقوم به إلا الجمعيات، فإن مناقشتنا اليوم لهذا المشروع فرصة للتنويه بالعمل الوطني والإنساني الذي ما فتئت تقوم به العديد من الجمعيات الجادة، والتي شكلت وبحق في العديد من اللحظات والوقائع أكبر سند التدخلات السلطات العمومية، ولا يساورنا شك في أن مضامين هذا المشروع سوف يعزز من عملياتها وتدخلاتها عبر ربوع الوطن، سيما أن التحولات الدولية الراهنة وأثرها على الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين والمواطنات تفرض انخراطا أكبر وأقوى للمجتمع المدني.

وحيث أن الفلسفة التي حكمت روح هذا المشروع هي افتراض حسن النية لدى الراغبين في تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، فإن على هؤلاء، حسن التوظيف الأمثل لمضامين هذا القانون، والنأي عن كل ما من شأنه أن يمس بالعمق التضامني والإنساني لهذه العمليات، والأهم هو الحرص والالتزام بأن تخصص التبرعات التي سيتم جمعها بكل شفافية للأغراض التي تمت دعوة العموم إلى التبرع من أجلها.

السيد الرئيس،

لقد تلقينا بارتياح شديد أجوبة وتوضيحات السيد وزير الداخلية بمناسبة عرض التعديلات حول هذا المشروع، ولعل أهمها - حتى ولو لم يتضمنها هذا المشروع صراحة - هو التوجه إلى رقمنة جميع المساطر والعمليات وهو أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لأن القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر بتاريخ 19 مارس 2020 حدد أجل أقصاه خمس سنوات لتمكين الإدارات من رقمنة المساطر والإجراءات التي تدخل في مجال اختصاصها، ولكن وهذا هو الأهم، لأن الجائحة كشفت الحاجة الماسة كي نضاعف العمل الذي يجب القيام به التقليص الهوة الرقمية.

السيد الرئيس،

سوف يشكل هذا القانون لبنة أخرى في صرح تدعيم العمل الاجتماعي الذي تنهض به الجمعيات، لذلك فإن الحكومة مطالبة وفي إطار الإستراتيجية الجديدة للنهوض بالمجتمع المدني إلى مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالجمعيات، بغية تطويرها وتجويدها، بما يمكن من التوفر على ترسانة قانونية محفزة وضامنة للشفافية المالية والنجاعة.

7) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي نُخَصّصها لدراسة مشروع قانون رقم

18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر إلى السيد وزير الداخلية على تقديمه لهذا المشروع الهام، الذي شُرع في إعداده تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية للتأطير الحازم لعمليات الإحسان العمومي، وتوزيع المساعدات على الساكنة المعوزة.

وكما هو مُبيّن، فإن مشروع القانون يهدف إلى تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، وذلك بهدف ضبط الإطار المنظم للعملية الإحسانية، وملأ الفراغ القانوني الذي يعرفه هذا التقليد المُتجذّر للتكافل والتضامن عن المغاربة، وخاصة ما يتعلق بطُرق وكيفيات جمع التبرعات وتوزيع المساعدات ومساهمتها في العمل التنموي.

السيد الوزير،

لقد ظلت ثقافة التكافل راسخة في التقاليد المغربية، كما كانت حاضرة بقوة في المجتمع المغربي، سواء على مستوى الدولة أو المنظمات غير الحكومية، أو الأشخاص، على غرار الحملات الطبية وتوزيع المساعدات والمبادرات التكافلية والتضامنية التي تعد مُكوّنا أصيلا ضمن هذه الثقافة.

وقد برز هذا العمل التكافلي بقوة خلال فترة أزمة "كوفيد-19"، حيث فضلا عن الدعم المقدم من قبل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا المحدث بتعليمات سامية من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ساهمت جمعيات المجتمع المدني من خلال حملاتها الواسعة في دعم الأسر والعائلات المعوزة المتضررة من هذه الأزمة الصحية والتخفيف من آثارها.

غير أنه بالمقابل، وعلى أهمية هذا التقليد الراسخ للتضامن والإحسان، فإن العمل التكافلي لا ينبغي القيام به دون تأطير قانوني يضمن أمن وسلامة المستفيدين والمحسنين على حد سواء. وأيضا حتى لا يشكّل وَسيلةً للدعاية الانتخابية أو توظيفه لأغراض سياسية أو دينية. وهو ما جاء مشروع القانون يهدف إليه من خلال حصر الغاية من جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية في:

• تمويل إنجاز أنشطة أو مشاريع ذات صبغة اجتماعية أو إنسانية أو تضامنية أو خيرية أو ثقافية أو بيئية أو لأغراض البحث العلمي؛

• تقديم المساعدات أو الإعانات للأشخاص في وضعية احتياج أو في حالة استغاثة، أو للمؤسسات الاجتماعية غير الربحية المحدثة بصفة قانونية، سواء داخل المغرب أو خارجه.

ولأجل ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نتقدم بالشكر للسيد وزير الداخلية على إخراجه لهذا المشروع الهام، ونثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها، ونقدر أن من شأنه سد الفراغ القانوني في هذا المجال، وضبط شفافية العمل الإحساني وتنظيم عمليات توزيع الدعم وجمع التبرعات بما يخدم الأهداف الإنسانية النبيلة للعمل التكافلي.

8) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة "مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية"، المعروض على أنظارنا بالجلسة العامة، والذي تمت دراسته ومناقشة مواده الأربعة والأربعين داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بحضور السيد وزير الداخلية.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت اجتماعات اللجنة وكذا بالعرض القيم الذي تقدم به السيد الوزير وتفاعله الإيجابي مع مختلف تدخلات ومقترحات السيدات السادة المستشارين.

وكما أكد السيد الوزير، فمشروع القانون هذا جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية وكذا القطاعات الوزارية المعنية بتاريخ 20 نونبر 2017، كما جاء لاتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية قصد تأطير عمليات التماس الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات وإخضاعها لشروط ومعايير محددة، وهو أمر طبيعي ووقائي، سيمكن الإدارة بصفة عامة والسلطة الإدارية المحلية المختصة ترابيا من تتبع ومراقبة جميع مراحل عمليات جمع التبرعات من العموم وكذا مراقبة توزيعها، القطع الطريق أمام كل التلاعبات التي من شأنها أن تغير المسار الخيري المزمع تحقيقه.

وإيمانا منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالآثار الحميدة والإيجابية التي يعكسها العمل الخيري على حياة الفرد والمجتمع، ومساهمته في التقليص من عوامل الفقر والتشرد، ومساهمته في الرفع من قيم العيش المشترك و التكافل الاجتماعي والتعاون الإنساني الذي تتميز به بلادنا، نسجل أن مشروع القانون هذا يعد مكسبا تشريعيا مهما طال انتظاره ما يقارب 50 سنة لنسخ القانون رقم 04.71 المتعلق بالتماس الإحسان العمومي، الذي كان يعتمد في جمع الأموال على الطريقة التقليدية، عكس ما جاء به مشروع القانون رقم 18.18، الذي يحمل رؤية متجددة لتشجيع العمل الخيري وتنظيمه والرفع من مردوديته وفعاليته من خلال تبني قواعد حكامة جيدة مبنية أساسا على ضمان النزاهة والشفافية والموثوقية الطمأنة المساهمين في العمل الخيري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ومن خلال مناقشتنا لمواد المشروع داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، والتفاعل الإيجابي الذي أبان عليه السيد الوزير مع تعديلات الفريق التي بلغت 18 تعديلا، حيث تم

قبول ثلاثة تعديلات، قررنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التصويت بنعم على "مشروع القانون رقم 18.18 بتنظيم جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية المعروض" على أنظارنا اليوم بالجلسة العامة ليوم الثلاثاء 10 ماي 2022.

9) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عملية جمع التبرعات وتوزيع المساعدات والذي يهدف إلى تأطير مجال حساس وبالغ الأهمية لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بتعاليم الدين الحنيف وبالثقافة والأعراف المغربية، فالتماس الإحسان العمومي والتضامن والكرم، تعتبر من القيم والسمات البارزة التي يتميز بها المجتمع المغربي والتي ساهمت بشكل كبير في ضمان تلاحمه وتكاثفه واستقراره.

وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن وقف على هذا الأمر في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية العاشرة سنة 2018، حيث أكد على "**أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات.**" **وعبر "عن حرصه على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات. كما دعا إلى تبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة**".

ونعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية أنه من الرهان الذي يجب الحرص عليه في هذه العملية هو الموازنة بين تعزيز قيم التضامن والتآزر فالتي عرف بها الشعب المغربي وبين ضبط هذا المجال من خلال إرساء قواعد مسطرية صارمة تقوم على مبدأي الترخيص والتصريح والمراقبة، سواء تعلق الأمر بجمع التبرعات أو بتوزيع المساعدات على العموم مع إقرار عقوبات مالية عند مخالفتها، وذلك بهدف الوقوف أمام التجاوزات والخروقات التي يعرفها هذا المجال والتي تبلغ في بعض الأحيان مستوى النصب والاحتيال واستغلال الأوضاع الاجتماعية الهشة للمواطنين لاستمالتهم في العمليات الانتخابية، كما قد ينتج عن سوء تدبيرها حوادث قد تخلف أضرارا مادية وضحايا بشرية كما وقع في إحدى المناسبات التي تم خلالها توزيع مساعدات خيرية.

وننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية بالمقتضيات التي جاء بها مشروع القانون لمواكبة التطورات المجتمعية المتعلقة بهذا المجال أهمها:

- عدم إخضاع عمليات جمع التبرعات التي تتم بالطرق التقليدية والعرفية التي توارت عليها المغاربة الأحكام هذا القانون حيث لا تحتاج إلى ضبط وتأطير لكون حجمها وعدد المستفيدين منها يبقى في غالب الأحيان محدودا؛

- ضبط عمليات الدعوة إلى التبرع عبر مختلف الوسائل وحصر الغايات من ذلك في تمويل إنجاز أنشطة أو مشاريع ذات صبغة اجتماعية أو إنسانية أو تضامنية أو خيرية أو ثقافية أو بيئية أو الأغراض البحث العلمي أو في تقديم مساعدات للأشخاص في وضعية احتياج أو للمؤسسات الاجتماعية غير الربحية بالإضافة إلى مراقبة مال التبرعات التي تم جمعها لهذه الأغراض من خلال النص على توصل الإدارة بالمعلومات والتقارير حول سير مختلف العمليات المرتبط بجمع التبرعات وتوزيع المساعدات؛

- إتاحة إمكانية جمع التبرعات من قبل الجمعيات وكذا الأشخاص الذاتيين في عدد من الحالات؛

- مراقبة توفر المساعدات العينية التي يتم جمعها أو توزيعها لشروط السلامة الصحية؛

- الالتزام بأحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ولاسيما المعطيات المتعلقة بهوية المتبرعين والمستفيدين من التبرعات والمساعدات.

وفي المقابل نثير في مجموعة العدالة الاجتماعية الملاحظات التالية:

- ضرورة استثناء عملية توزيع المساعدات لأغراض خيرية التي يكون حجمها صغير جدا لا من حيث القيمة المالية أو من حيث عدد المستفيدين من وجوب التصريح المسبق بذلك لدى الإدارة؛

- من غير المستساغ فرض تحويل الأموال المتبقية من التبرعات التي تم جمعها بعد تحقيق الأغراض المخصصة لها إلى مؤسسة خيرية تحددها الإدارة، مما تنتفي معه إمكانية استثمارها من قبل نفس الجمعية التي عملت على جمعها في تحقيق أغراض أخرى اجتماعية أو إنسانية أو تضامنية أو خيرية أو ثقافية أو بيئية، مع اشتراط الحصول على تصريح مسبق من الإدارة من أجل ضبط هذه العملية، وذلك على غرار ما تتيحه المادة 28 من إمكانية تخصيص أو تفويت أو معاوضة ما تم تنفيذه من أشغال أو مشاريع تم تمويلها من حصيلة التبرعات؛

- ضرورة التأكيد بشكل صريح على تعليل القرارات الصادرة عن الإدارة فيما يخص رفض الترخيص بجمع التبرعات أو إيقافها أو إيقاف توزيع المساعدات الخيرية؛

- ضرورة تدقيق المسألة المتعلقة بمصادرة المساعدات والتبرعات العينية في حالة بعض المخالفات وقد اقترحنا أن يتم ذلك لفائدة مؤسسات خيرية انسجاما مع ما تنص عليه المادة 27 من مشروع

القانون فيما يتعلق بمصادرة التبرعات المالية لفائدة مؤسسة خيرية تحددها الإدارة.

السيد الرئيس المحترم،

بالنظر إلى أهمية مشروع هذا القانون، ورغبة في تجويد مضامينه، تقدمنا في مجموعة العدالة الاجتماعية بعدد من التعديلات، ونثمن في هذا الإطار التفاعل الإيجابي لوزير الداخلية مع بعضها كما كان الشأن بالنسبة لمختلف التعديلات المتقدم بها من قبل مكونات المجلس.

ونؤكد على ضرورة الحرص على اعتماد أقصى درجات المرونة في تدبير هذا المجال بعدم التضييق على المبادرات الهادفة إلى مساعدة الأشخاص في حالة احتياج من خلال جمع التبرعات أو توزيع المساعدات نظرا لأهمية ذلك بالنسبة للتضامن والتآزر الذي يعبر عنه المجتمع المغربي مما يساهم في تعزيز استقراره وتلاحمه.

وعلى هذا الأساس، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية، بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

10) مداخلة المستشار السيد خالد السطي (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية".

وهي مناسبة، نجدد من خلالها التنويه بقيم التضامن والتكافل التي تطبع قيم وتقاليد المجتمع المغربي، لاسيما خلال فترات الأزمات، والتي كان آخرها أزمة كورونا، حيث ساهم تضامن المغاربة إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها بلادنا في التخفيف من هذه الأزمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما نؤكد على أهمية هذا القانون الذي أحيل على مجلسنا بالأسبقية طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، والذي سيساهم في تنظيم هذا المجال، خصوصا في ظل المتغيرات التي عرفها المجتمع، والتي لم تعد تتلاءم مع الإطار القانون رقم 004.71 الصادر سنة 1971.

السيد الوزير المحترم،

إن التطور الذي عرفه المجتمع المغربي، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتنامي أدوارها، فضلا عن انفلاتها من الرقابة، جعل مسألة التماس الإحسان العمومي تحيد عن أهدافها النبيلة، وظهرت "مافيات" تختبئ خلف العمل الخيري للمتاجرة في البشر واستغلال الوضعية الاجتماعية لبعض الأشخاص قصد مراكمة الثروات.

غير أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتخذ كمبرر للتضييق على العمل الخيري الجاد والمسؤول وعلى الأدوار الرائدة التي تقوم بها مجموعة من المؤسسات الخيرية في التخفيف من مآسي بغض الفئات الهشة والفقيرة، وبالتالي لا ينبغي أن يتحول هذا القانون إلى آلية للتضييق على هذه الجمعيات أو توظيفه توظيفا سياسويا وانتقائيا فقط؛ بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يشكل هذا القانون آلية لتشجيع الأشخاص الجادين، سواء كانوا ذاتيين أو معنويين، على القيام بأنشطة خيرية.

السيد الوزير المحترم،

إن تصويتنا بالإجماع داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية على هذا النص لا يعني أننا متفقين تماما مع كل ما جاء فيه، خصوصا إذا استحضرنا السياق الذي أحيل فيه على مجلسنا، بل هو نابع

فقط من اقتناعنا بأهمية مأسسة هذا المجال وإخضاعه للمراقبة حتى نقطع الطريق أمام منعدمي الضمير الساعين إلى التربح من خلال أعمال خيرية نبيلة.

وفي هذا السياق، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجموعة من التعديلات المهمة التي تروم بالأساس ضمان حرية الجمعيات في جمع التبرعات مع إخضاعها لرقابة إدارية وقضائية وتبسيط المساطر المتعلقة بهذا المجال، وضمان حياد الإدارة وعدم ممارسة أي شطط.

غير أن الحكومة، مع الأسف، تفاعلت سلبا مع هذه التعديلات، مما دفعنا إلى التشبث بتعديلين يتعلقان بتمديد مدة موافاة الإدارة بتقرير مفصل حول سير عملية جمع التبرعات من ثلاثين (30) إلى تسعين (90) يوما من تاريخ نهاية العملية، ومنح القضاء وحده سلطة إيقاف عمليات جمع التبرعات من العموم، من أجل عرضها على الجلسة العامة التشريعية.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، على تصويتنا بالإيجاب على هذا النص رغم الملاحظات المسجلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته